جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موضوع المذكرة

دور السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2019)

إعداد الطالبة

شيماء شريط

إشراف الأستاذ

د. عز الدين بن شرشار

السنة الجامعية: 2019-2020

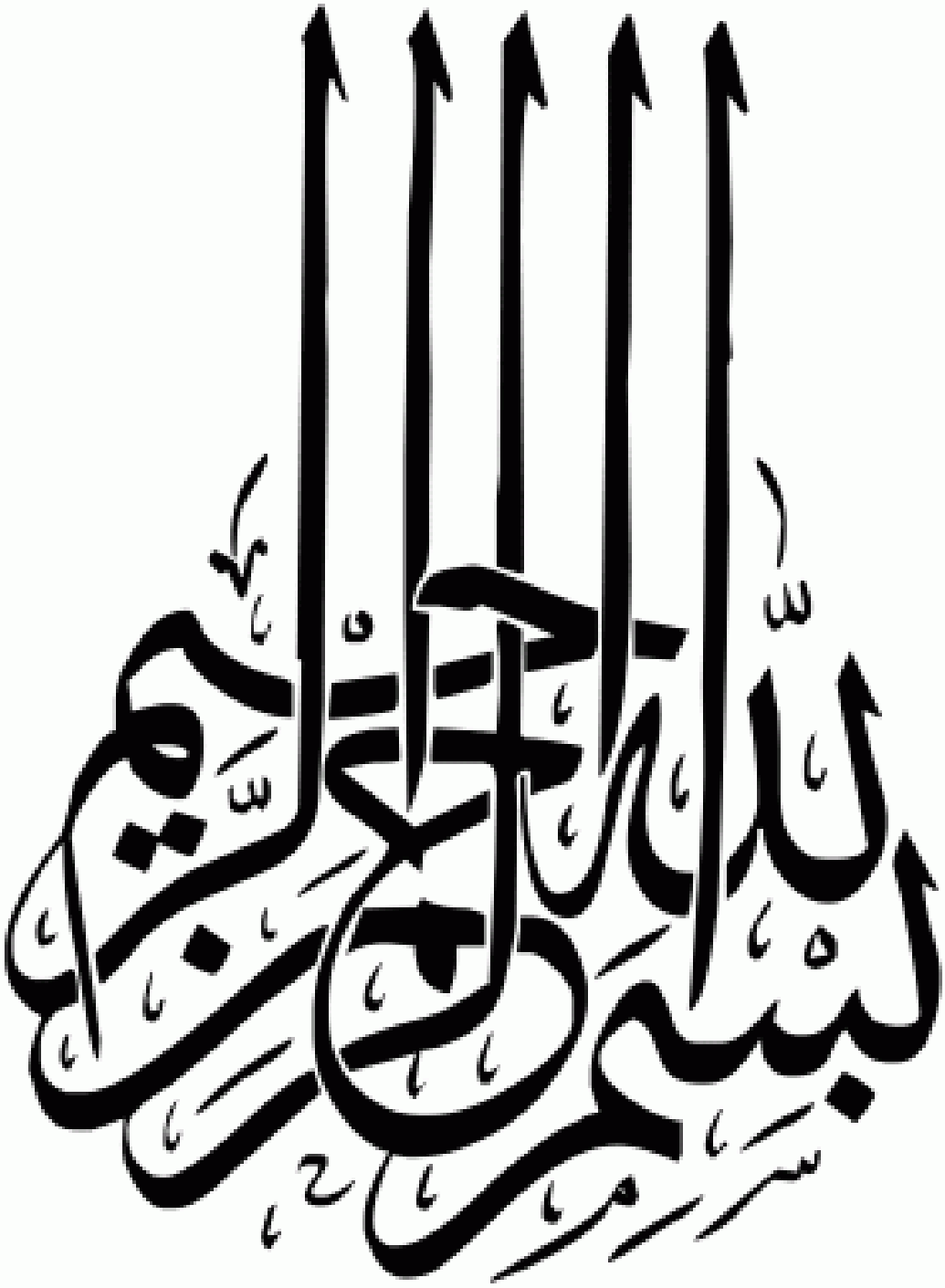
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أول الشكر لله سبحانه وتعالى، الذي أكرمنا بنعمة الإسلام، ويســـر لنا سبيل العلم نشكره تعالى على إحسانه وتوفيقه على إتمام هذا العمل.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف "عز الدين بن شرشار" الذي لم يبخل علي بمساعدته طيلة مدة الإشراف، وعلى كل ما قدمه من توجيهات وتوصيات وملاحظات قيمة والتي كان لها الفضل الكبير في إتمام وإخراج هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وإثرائه بملاحظاتهم القيمة.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

.

الإهداء

إلى الوالد الكريم الذي بذل الغالي والنفيس لكي أتم مشواري الدراسي، أمد الله في عمره بالصالحات وألبسه ثوب الصحة والعافية ومتعني ببرّه وردّ جميله...

إلى الوالدة الغالية أطال الله في عمرها وأمدها بوافر الصحة والعافية...

إلى أخواتي العزيزات: غنية وزوجها عبد السلام، حنان، لميس.

إلى أخي عمار أدامه الله نعم السند والأخ.

إلى ابنة خالتي وسام وابنها جواد، وكل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا.

إلى من جمعتني بهم المواقف الطيبة إلى الصحبة الصالحة: أية ، مروة ر، شيماء،خولة، مروة ب، رجاء، هاجر، لينا.

إلى زملائي وزميلاتي في دفعة اقتصاد نقدي وبنكي 2020.

إلى كل أساتذتي الذين ساهموا في تكويني في جميع الأطوار وخاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة 8 ماي 45 قالمة.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولو بسؤال عن مصير هذا البحث.

شيماء

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
بسم الله	
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	V-I
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
المقدمة	أ - هـ
▪ إشكالية الدراسة ▪ فرضيات الدراسة ▪ أهداف الدراسة ▪ أهمية الدراسة ▪ منهج وأدوات الدراسة ▪ حدود الدراسة ▪ هيكل الدراسة ▪ الدراسات السابقة ▪ مبررات اختيار موضوع الدراسة ▪ صعوبات الدراسة	
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	1 - 29
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	03
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية	03
المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	03
الفرع الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة(التجاريين والطبيعيين)	03
الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي	04
الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي	05
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	06
الفرع الأول: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية	06
الفرع الثاني: تحقيق الاستقرار في الأسعار	07

الفرع الثالث: تحقيق مستوى التشغيل الكامل	07
الفرع الرابع: تحقيق النمو الاقتصادي	07
المطلب الرابع: محددات صياغة السياسة المالية	07
الفرع الأول: مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ	07
الفرع الثاني: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها	07
الفرع الثالث: وجود سوق مالي	08
الفرع الرابع: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية	08
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	09
المطلب الأول: النفقات العامة	09
الفرع الأول: مفهوم النفقة العامة	09
الفرع الثاني: تصنيفات النفقات العامة	10
الفرع الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه	12
الفرع الرابع: ترشيد النفقات العامة	13
الفرع الخامس: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	14
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	16
الفرع الأول: مفهوم الإيراد العام	16
الفرع الثاني: تصنيفات الإيرادات العامة	16
الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة	19
المطلب الثالث: الموازنة العامة	20
الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة	20
الفرع الثاني: أهمية الموازنة العامة	21
الفرع الثالث: القواعد الأساسية للموازنة العامة	21
الفرع الرابع: مراحل دورة الموازنة العامة	22
المبحث الثالث: أنواع السياسة المالية وآلية عملها	23
المطلب الأول: أنواع السياسة المالية	23
الفرع الأول: السياسة المالية الممثلة بالتمويل بالعجز	23
الفرع الثاني: السياسة المالية الممثلة بالتمويل بالفائض	23
المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية	24
الفرع الأول: حالة الكساد الاقتصادي	24
الفرع الثاني: حالة التضخم في الاقتصاد	25

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية	26
الفرع الأول: العوامل السياسية	26
الفرع الثاني: العوامل الإدارية	27
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي	61 - 30
تمهيد	31
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	32
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	32
الفرع الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية	32
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	35
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي ومحدداته	36
الفرع الأول: مقاييس النمو الاقتصادي	36
الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي	37
المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي	39
الفرع الأول: فوائد النمو الاقتصادي	39
الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي	39
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	41
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	41
الفرع الأول: نظرية آدم سميث	41
الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو	42
الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتوس	42
الفرع الرابع: نظرية كارل ماركس	42
الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية	43
المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية	43
الفرع الأول: نظرية Shumpeter للنمو الاقتصادي	44
الفرع الثاني: النظرية الكينزية	44
الفرع الثالث: نموذج هارود-دومار	45
الفرع الرابع: نموذج سولو	46
المطلب الثالث: نظرية مراحل النمو لوات روستو	46
الفرع الأول: نظرية مراحل النمو لوات روستو	46

الفرع الثاني: نماذج النمو الداخلي	47
المبحث الثالث: السياسة المالية وأدوات تحفيز النمو الاقتصادي	50
المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير	50
الفرع الأول: نموذج التوازن الاقتصادي (IS-LM)	50
الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تحفيز النمو حسب نموذج التوازن الاقتصادي (IS-LM)	51
المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل	58
الفرع الأول: السياسة المالية وأثرها على رأس المال البشري	58
الفرع الثاني: السياسة المالية وأثرها على التقدم التكنولوجي	59
الفرع الثالث: مساهمة السياسة المالية في مشروعات البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص	60
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: تقييم السياسة المالية في الجزائر في الجزائر ودورها في دعم مسار النمو الاقتصادي	62- 95
تمهيد	63
المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر	64
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر	64
الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة	64
الفرع الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2010-2019)	66
المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر	69
الفرع الأول: تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر	69
الفرع الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2019)	71
المطلب الثالث: سياسة الموازنة العامة في الجزائر	73
الفرع الأول: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر	73
الفرع الثاني: معايير تبويب النفقات والإيرادات العامة	75
الفرع الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2010-2019)	76
المبحث الثاني: تحليل وتقييم مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر	78
المطلب الأول: توطيد النمو الاقتصادي [البرنامج الخماسي الثاني(2010-2014)]	78
الفرع الأول: أهداف البرنامج الخماسي الثاني(2010-2014)	78
الفرع الثاني: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)	79
المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني(2015-2019)	81

المطلب الثالث: تقييم مسار النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2019)	82
الفرع الأول: تحليل تطور مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2019)	82
الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2019)	84
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأدوات السياسة المالية في الجزائر ودورها في دعم النمو الاقتصادي	86
المطلب الأول: تحليل علاقة النفقات العامة بالناتج المحلي الإجمالي	86
المطلب الثاني: تحليل علاقة الإيرادات العامة بالناتج المحلي الإجمالي	88
الفرع الأول: مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي الإجمالي	89
الفرع الثاني: الامتيازات الضريبية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي	91
المطلب الثالث: تحليل علاقة رصيد الموازنة العامة بالناتج المحلي الإجمالي	93
خلاصة الفصل	95
الخاتمة	97- 99
قائمة المراجع	101 - 108
الملخص	

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الفصل	رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الأول	**01**	مقارنة بين الضريبة والرسم	17
الثاني	**02**	مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	**34**
الثالث	**03**	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة(2010- 2019)	67
	04	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة(2010- 2019)	**71**
	05	تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة(2010- 2019)	77
	06	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010- 2014)	79
	07	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة(2010- 2019)	82
	08	المساهمة القطاعية في معدلات النمو الاقتصادي للجزائر للفترة(2010- 2019)	84
	09	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2010- 2019)	86
	10	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010- 2019)	88
	11	نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010- 2019)	89
	12	نسبة التحفيزات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010- 2019)	91
	13	علاقة عجز الموازنة العامة بالناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010- 2019)	93

قائمة الأشكال البيانية

فهرس الأشكال

الفصل	رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الأول	01	السياسة المالية التوسعية	25
	02	السياسة المالية الانكماشية	**26**
الثاني	03	التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد	51
	04	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	**52**
	05	أثر زيادة الضرائب على النمو الاقتصادي	55
	06	فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحنى IS	56
	07	فعالية السياسة المالية وفقا لمنحنى LM	57
الثالث	08	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة(2010- 2019)	68
	09	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة(2010- 2019)	72
	10	تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة(2010- 2019)	77
	11	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة(2010- 2014)	80
	12	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة(2010- 2019)	83
	13	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2010- 2019)	87
	14	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010- 2019)	88
	15	نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010- 2019)	90
	16	مساهمة التحفيزات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010- 2019)	91
	17	نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2019)	94

المقـــدمة

مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتباره المعيار الأول في تصنيف دول العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، فهو يمثل المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية العامة لأي دولة، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن الدخول، الاستهلاك، الاستثمار والتشغيل وهو ما ينعكس بالإيجاب على المستوى المعيشي للأفراد.

وتعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي، فخصائصها تجعلها قادرة على توجيه الاقتصاد ككل، كما أنها تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد، وتتعلق السياسة المالية بالإجراءات المعتمدة من طرف الدولة فيما يخص الإنفاق العام، الإيرادات العامة وتكييفها بما يتناسب والوضع الاقتصادي السائد من أجل تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والذي يصاحبه مستوى حياة أفضل.

ومع الاهتمام المتزايد بفعالية السياسة المالية في دعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، سعت الجزائر لاستخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية لتحقيق أهدافها المنشودة، إلا أن اعتماد اقتصاد الجزائر على الموارد البترولية كمصدر رئيسي لتمويل خزينتها، جعلها تكيف سياستها المالية وفق ما تشهده أسعار البترول من تقلبات وما تحققه من إيرادات المحروقات.

إشكالية الدراسة

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، سواء الدول المتقدمة أو النامية، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة(نمو،استقرار، توظيف...الخ)،وقد استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (2010-2019) العديد من أدوات تلك السياسة والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن مشكل البطالة ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي حدّ يمكن لفعالية السياسة المالية أن تساهم في تحقيق دعم النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

كما تبرز إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية السياسة المالية وأهدافها، وما المراحل التي مرت بها في تطورها؟
- ما هي أدوات السياسة المالية المعتمدة في دعم النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي وما علاقة التوازن الاقتصادي بالتوازن المالي ؟
- إلى أي مدى استطاعت السياسة المالية في الجزائر تنفيذ الخطط التنموية بالكفاءة والفعالية المطلوبة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- ما هي أسباب ارتفاع النفقات العامة في الجزائر ومن ثم العجز بالموازنة العامة للدولة ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سنحاول اختبار جملة من الفرضيات صيغة على النحو التالي:

- عدم كفاءة وفعالية السياسات المالية سبب من أسباب الاختلالات التي تصيب اقتصاديات الدول النامية.
- تفاقم النفقات العامة يعتبر سبب رئيسي لعجز الموازنة.
- ترشيد النفقات يقلل العجز ويعيد التوازنات.
- تشكل التبعية إزاء التغيرات الخارجية(أسعار النفط) عائقا أمام تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية التي تدعم النمو والاستقرار الاقتصادي.
- تبني الدول النظام الاقتصادي الحرّ، يقلل من أهمية التدخل المدروس للدولة، والمتمثل في السياسات الاقتصادية لإدارة الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات التي تصيبه.

أهداف الدراسة

تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة فهم فعالية وتأثير السياسة المالية في الفكر الاقتصادي وتطورها في الاقتصاد والعودة إلى المدارس الفكرية وموقع السياسة المالية من تحليلاتها.
- محاولة فهم كيفية انتقال السياسة المالية من مجرد أداة حكومية إلى أداة ضبط اقتصادي واجتماعي وبالتالي هي أداة فعالة بيد السياسة الاقتصادية.
- محاولة إظهار كيفية تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية وعلى التوازن الاقتصادي.
- محاولة إدراك مدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من قبل الهيئات الدولية.
- محاولة القيام بتقييم أداء السياسة المالية في الجزائر للفترة (2010-2019) محل الدراسة في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.
- محاولة فهم تصورات الهيئات الدولية لمشاكل السياسات المالية للبلدان التي تحاول تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة، باعتبارها دولة ريعية تعتمد في مداخيلها على إيرادات المحروقات بصفة رئيسية، فالسياسة المالية هي القناة الرئيسية التي تتدخل الدولة من خلالها للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أفضل مستويات للنمو الاقتصادي.

وعليه يكتسي دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي أهمية كبيرة، فهي تؤثر في مستويات التوظيف، الادخار ،الاستيراد والتصدير، الإنتاج والاستهلاك والمستوى العام للأسعار، حيث تحدد السلطات المالية هدفا

ماليا للموازنة العامة لتحقيق أهدافا عامة اقتصادية واجتماعية، ويكون للسياسة المالية في الإنفاق والاقتطاع الأثر الكبير في تحقيق الغرض من الموازنة.

وأخيرا تتضح أهمية البحث والمتمثلة في أهمية عمل الدولة اقتطاعا وإنفاقا للتأثير في الحياة الاقتصادية للبلاد وبما يتلاءم مع تحقيق توازن الاقتصاد الوطني.

منهج وأدوات الدراسة

تحقيقا لهدف الدراسة وفي ضوء طبيعتها وأهميتها ومفاهيمها وفرضياتها وحدودها، وحتى نستطيع الإجابة عن إشكالية الدراسة والإلمام بكل جوانبها، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات، اعتمدنا في دراستنا هذه على:

المنهج الوصفي من خلال عرضنا لمختلف الأفكار التي كانت محلّ جدل وخلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية والمتعلقة بالإطار المفاهيمي للسياسة المالية، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية وتحقيق النمو الاقتصادي.

كما اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر و تحليل مدى فعاليتها في دعم برامج النمو الاقتصادي، مستندين في ذلك على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي (بنك الجزائر)، والديوان الوطني للإحصائيات.

حدود الدراسة

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في كل دولة، ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا أن تكون دراستنا على الاقتصاد الوطني الجزائري، وبالتحديد دراسة السياسة المالية للدولة بمكوناتها وتحليلمدى فعاليتها في تحقيق مستويات مقبولة للنمو الاقتصادي، أما فيما يخص الإطار الزمني للدراسة فيشمل الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 الى غاية عام 2019، الفترة التي تتوافق وفترة برامج توطيد النمو الاقتصادي.

هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتأكيد صحة الفرضيات من عدمها، ارتأينا إلى تقسيم موضوع دراستنا بمضمونها إلى مقدمة وثلاثة فصول ثم خاتمة، حيث قسم كل فصل بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأول والموسوم بـ"الإطار النظري للسياسة المالية" حيث تم التطرق فيه لماهية السياسة المالية، أدوات السياسة المالية، أنواع السياسة المالية وآليات عملها.

أما في الفصل الثاني والمعنون بـ"دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي" تم التطرق فيه للإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والسياسة المالية وأدوات تحفيز النمو الاقتصادي.

وفي الأخير حاولنا من خلال الفصل الثالث والذي كان بمثابة التجسيد الميداني للدراسة تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر ودورها في دعم النمو الاقتصادي حيث تم التطرق فيه لتحليل تطور السياسة المالية في الجزائر، تحليل وتقييم

مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر و أخيرا دراسة تحليلية لأدوات السياسة المالية في الجزائر ودورها في دعم النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة

استندنا في موضوع دراستنا هذه للبحث في الإشكالية المطروحة إلى مجموعة من الدراسات أهما:

1- معطى الله أمال(2015)، **"أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة اختبار أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة1970-2014، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الضرائب غير المباشرة لها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الإجمالي في حين أن الضرائب المباشرة تؤثر سلبا على هذا الناتج في المدى الطويل، كما توصلت إلى أن نفقات التجهيز لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي باعتبارها مؤشر على حجم الاستثمار العام، وبالتالي فهي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2- أحمد ضيف(2015)، **"أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3.

تناولت الدراسة أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال ربط أدوات السياسة المالية بالنمو الاقتصادي، كما تطرقت لأثر أدوات السياسة المالية بمحددات النمو الاقتصادي (البنية التحتية، رأس المال البشري)، وقد توصلت من خلال دراسة قياسية إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي، في حين ان نفقات التسيير لم تكن لها معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي أي أنها غير مؤثرة فيه، أما علاقة معدل الضريبة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي فكانت علاقة عكسية متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

أما الدراسة القياسية لأثر نفقات البنية التحتية ونفقات التعليم والصحة على النمو الاقتصادي، فقد توصل إلى وجود علاقة طردية بين النفقات المخصصة للبنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي إلا أن تأثيرها ضعيف، في حين أن نفقات التعليم والصحة فكانت علاقتها عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي (تتعارض مع النظرية الاقتصادية).

3- عدة أسماء (2016)، **"أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر.

تطرقت هذه الدراسة إلى الإطار النظري لكل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، كما وضحت أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حسب بعض النظريات، أما في الجانب التطبيقي فقد تناولت أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ضعيف كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة المنتجة منها، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تغطية الطلب

المتولد من التوسع في الإنفاق العام ولجوئه إلى الواردات لامتصاص الطلب الكلي، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي هي رهينة لقطاع المحروقات.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

هناك العديد من المبررات لاختيار موضوع الدراسة يمكن حصرها فيمايلي:

- كون السياسة المالية بالرغم من استخدامها من قبل الدولة إلا أنها كانت محل جدل في طريقة تطبيقها واستخدامها في مستوى الفعالية الممكنة للوصول إليها مما يجعل البحث في ذلك مساهمة في إثراء النقاش وتوضيح بعض جوانبه.
- نتيجة أن السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها، فالنفقات تخلق آفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية بالإضافة إلى أنّ الموازنة العمومية أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي.
- أسباب ذاتية تتمثل في الرغبة في فهم الموضوع، والميل إلى البحث في الدراسات الكلية و المالية العامة، وكل ما يتعلق بالاقتصاد الجزائري، خاصة وأن كل هذا يتماشى واهتماماتنا وطبيعة التخصص -اقتصاد نقدي وبنكي-.

صعوبات الدراسة

يمكن إيجاز أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة انجاز موضوع دراستنا فيمايلي:

- في ظل الأزمة الصحية العالمية COVID-19 وما ترتب عنها من الانقطاع عن الدراسةوالخروج لعطلة إجبارية وبصفة مفاجئة، وما صاحبها من غلق للمكتبات الجامعية جعلنا نواجه صعوبات كبيرة في الحصول على المراجع بالقدر الكافي والنوعية المطلوبة.
- تضارب الإحصائيات والبيانات واختلاف الأرقام حول متغيرات الدراسة من مصدر لأخر(بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات...الخ)، ما جعلنا نواجه صعوبة فيجمع البيانات التي تخدم موضوع دراستنا.

وما كانت الصعوبات أن تثني من عزيمتنا وإصرارنا على إتمامانجاز هذا العمل بالشكل الذي هو عليه.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد

تشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات التي تعمل على إحداث التأثير الإيجابي على الاقتصاد كالسياسة المالية،النقدية،الائتمانية وسياسة سعر الصرف، إلا أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لقدرتها على تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى لها الاقتصاد الوطني.

وقد مرت السياسة المالية بتطورات جوهرية وبعدة مراحل اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية، فقد انتقلت السياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة بعد ظهور أفكار تنادي بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن أبرز المنادين بذلك المفكر "جون مينارد كينز" وذلك عقب الأزمة الاقتصادية سنة 1929، نظرا لقدرة السياسة المالية على تكييف أدواتها المختلفة والمتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والميزانية العامة، حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبالتالي التأثير في المسار الاقتصادي وعلاج الأزمات.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا الفصل كمدخل للسياسة المالية، التطرق في المبحث الأول لماهية السياسة المالية مبرزين من خلاله مفهومها، أهدافها، محددات صياغتها، أما في المبحث الثاني سنتناول أدوات السياسة المالية المتمثلة بالنفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، أما المبحث الثالث والأخير سنتطرق لأنواع السياسة المالية والية عملها مع تحديد العوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تمثل السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة، حيث تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، ويختلف الدور الذي تلعبه باختلاف طبيعة وطور النظام الاقتصادي والسياسي للبلد،ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها من خلال أدواتها، فما هي السياسة المالية وكيف تطورت وما أهدافها وما محددات صياغتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

تختلف أراء المفكرين والباحثين في مجال الاقتصاد والمالية العامة في إعطاء تعريف موحد للسياسة المالية حيث؛

تعرف السياسة المالية على أنها"دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات راس المال الاجتماعي "[1].

أما من وجهة نظر أخرى فتعرف السياسة المالية بأنها "مجموعة الإجراءات التي شهدت تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بعبارة أخرى فإنها تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"[2].

وتعرفبأنها "الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدولة للتأثير على الاقتصاد من خلال النفقات والإيرادات"[3].

إلى جانب ذلك فتعرف السياسة المالية بأنها "استخدام الميزانية من خلال الضرائب والقروض والنفقات العامة، لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وبشكل رئيسي تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني"[4].

انطلاقا من مجمل التعاريف السابقة يمكن إعطاء **تعريف شامل للسياسة المالية** على أنها: مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تتبناها وتتخذها الدولة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة ومن أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.

لا يمكن التطرق للسياسة المالية دون فهم الفكر الذي تستند إليه، لأن هذا الأخير يوضح التأثير المتبادل بين هذه السياسة والاقتصاد، وعلى هذا الأساس سنتطرق لدراسة السياسة المالية ضمن مختلف المدارس المختلفة.

الفرع الأول:السياسة المالية في المجتمعات القديمة (التجاريين والطبيعيين)

في عصر التجاريين اعتبر توماس مين thomas minالضرائب مصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة، حيث تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير، وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة محتكرة للتجارة الخارجية، وقد لقي هذا الفكر قبولا عند ويليام بيتي williampetty، الذي نادى أيضا بعدم الإسراف في الإنفاق العام

---

[1] لخضر مرغاد وفطوم حوحو (2015)، "**فعالية السياسات النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد3، جامعة المدية، ص7.

[2] لطيفة كلاخي(2017)، "**أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دار وفاء، الإسكندرية، مصر، ص24.

[3] Ginette Trembay(2006), " **Economie Globale**",2 édition, chemeliere éducation, Montréal, p250.

[4] نزار كاظم الخيكانيو حيدر يونس الموسوي(2015)، "**السياسات الاقتصادية**"، الطبعة الثانية، دار اليازوري، عمان، ص45.

وترشيده، وقصر دور الدولة فيها على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل والدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعطلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة، في حين جاءت فلسفة الفيزيوقراط(les physiocrates) الرافضة لأفكار التجاريين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرا، حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي، أكد فرانسوا كيناي francoisQuenayباعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة، على توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريع، وإعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، ليتوقف بذلك إسهام الطبيعيين في مجال السياسة المالية[1].

وعليه مما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة، الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني:السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

ساد هذا الفكر لعدة قرون وكان هو المسيطر، فيما يتعلق بالسياسة المالية عموما نجد أن الكلاسيك دافعو وبقوة عن الحرية الاقتصادية وحيادية الدولة في نفقاتها وإيراداتها، وكان من دواعي هذه الأفكار الوضع السياسي آنذاك، واعتماد الحكام على المنتجين والتجار لتمويل حملاتهم العسكرية وذلك عن طريق الدين العام، والذي رأى فيه الكلاسيكيون عبارة عن تقييد لرأس المال الضائع وتقييد للاستهلاك العام شانه شأن تقييد الاستهلاك الخاص والذي هو مهم لدفع قاطرة الإنتاج، وتوفير مبدأ تراكم رأس المال على اعتبار أن تدخل الدولة عن طريق الدين العام هو إهدار لرأس المال كان من الممكن إنتاجه، ومن أهم المبادئ التي اعتنى بها الكلاسيك في المالية العامة[2]:

أولا) الدولة الحارسة: وهو اقتصار الدولة على مهام محددة ليس لها علاقة بالتدخل في النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه القطاعات الأمن، المرافق العامة، التعليم...

ثانيا) حياد المالية العامة: وهو تعطيل الجانب الاقتصادي للموازنة العامة للدولة، فلا تتدخل الدولة بإيراداتها ولا في نفقاتها في الحياة الاقتصادية.

ثالثا) توازن الميزانية: حرص الكلاسيك على توازن في الموازنة العامة لأن ذلك أدى إلى تجنب البلاد للقرض العام وأثاره السلبية على رأس المال، ودليل على الإدارة الرشيدة والقدرة على التمويل السليم لنفقات الدولة.

---

[1] بهاء الدين طويل(2016)، " **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لحاج لخضر-باتنة، الجزائر، ص 42.

[2] **محي الدين بوري**(2018)، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر مابين 2000-2010**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، ص 30.

الفرع الثالث)السياسة المالية في الفكر الكينزي

بدأ النظام الرأسمالي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وهو نظام يعتمد على المذهب الحر، وقد تعرض لانتقادات عديدة هزت أساسه نتيجة تعاقب الأزمات عليه، وكانت هناك عوامل عديدة أدت إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلى تطور السياسة المالية من سياسة مالية "محايدة" إلى سياسة مالية "متدخلة" ومن أهم هذه العوامل[1]:

أولا:الأزمات الاقتصادية

ولاسيما الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات 1929-1933 ونتج عنه أثار شديدة هزت جميع الدول التي كانت تأخذ بالمذهب الحر، فقد بينت تلك الأزمة أن النشاط الفردي ليس قادرا وحده على ضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأنه لابد من تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن.

ثانيا: التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي

فقد أدى التطور الذي لحق بالمجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخل الدولة المتزايد، وتضخم ميزانيات الحكومات إما بسبب الحروب الكبيرة وإما بانتشار الروح الديمقراطية وتفشي المبادئ الاشتراكية ومطالبة الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي وذلك لرفع مستوى المعيشة، إضافة إلى القوة التي بدأت النقابات العمالية في الحصول عليها.

ثالثا:التطور التكنولوجي

فظهرت بعض القطاعات التي كان لابد للدولة من التدخل فيها، نظرا للتطور التكنولوجي المذهل الذي لحق بها والذي استلزم بدوره استثمارات ضخمة لتنفيذها مثل إنشاء مستشفيات والمدارس وغيرها، وهي جد مكلفة ولا تدر عائدا مباشرا يمكن أن يغطى نفقات إنشائها.

رابعا:الثورة الكينزية

ومردها إلى أفكار الاقتصادي الانجليزي الشهير "جون مينارد كينز" في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" الذي صدر عام 1936 والذي أوضح من خلاله أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة وللأبد ما لم تتدخل الدولة، ووجه كينز انتقادات شديدة لقانون"ساي" في الأسواق وهو القانون الذي ينصرف إلىأن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له عند أي مستوى من مستويات التوظيف، واثبت بما لايدع مجالا للشك إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف، ودلل" كينز" على خطأ هذه النظرية بالكساد العظيم الذي حدث في الثلاثينيات والذي شهدته الدول الصناعية المتقدمة والذي اثبت عجز السياسة المالية والنقدية والكلاسيكية عن تحقيق التوازن الاقتصادي والحيلولة دون حدوث الدورات الاقتصادية، وأوضح "كينز" أن هذه الأزمات ليست ناتجة عن عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي إنما هي وثيقة الصلة به، وطالب بضرورة تدخل الدولة لتقضي على البطالة وترتفع بالطلب الفعال عند مستوى التوظيف الكامل.

---

[1] هشام مصطفى الجمل(د، س،ن)، **"دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية–بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر-دراسة مقارنة-"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص ص56، 57.

كل هذه العوامل ساعدت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطورها، ومن أهم ملامح هذه المرحلة[1]:

- انتقد الحياد المالي للدولة و أصبح مطلوبا وضروريا تدخلها في النشاط الاقتصادي عن عمد وذلك لضمان الاستقرار وضمان استمرار التنمية.
- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

وقد كان لهذه العوامل تأثيرا كبيرا على تطور السياسة المالية وخروجها من فكر الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية، ظهرت سياستان، السياسة المالية المحضرة والتعويضية و قد طبقا في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس روزفلت على التوالي، فلقد تم تطبيق السياسة المالية المحضرة مابين 1933-1937، ثم تطبيق السياسة المالية التعويضية من 1937وسنوضح هاتين السياستين كما يلي[2]:

أ) **السياسة المالية المحضرية**: يسميها البعض سياسة "سقي المضخة"، ومضمون هذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية والمحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة، والهدف من هذه النفقات إعطاء دفع للاقتصاد القومي حتى يمكنه النهوض والاعتماد على نفسه وعلى إمكانياته، وهي سياسة علاج مؤقت ولا يمكنها أن تكون سياسة طويلة الأجل.

ب) **السياسة المالية المعوضة**: وقد جاءت هذه السياسة المالية عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرية في مسايرة التغيرات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد القومي، سواء كانت انكماشية أو تضخمية، ففي حالة الانكماش فإنها تقوم بالتوسع بالإنفاق العام وبضغط الضرائب، أما في حالة التضخم تقوم بضغط الإنفاق العام ورفع الضرائب، ويتم تطبيق هذه السياسة المالية التعويضية استنادا لتحليل "كينز" فهي تعتمد على أفكاره مثل العجز الموازي.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تسعى الدولة جاهدة لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال السياسة المالية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف أدواتها، ومن أهم أهداف هذه السياسة مايلي[3]:

الفرع الأول: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية

يتضمن تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع، بعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو اقل ضرر ممكن.

---

[1] هشام مصطفى الجمل ، مرجع سابق، ص 57.

[2] محمد أريا الله(2011)، **"السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار- حالة الجزائر-"**،رسالة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص 12، 13.

[3] سعاد رازي (2018)، **"أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط (2000-2015)"**، مجلة المدبر، العدد7، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص 200، 201.

الفرع الثاني: تحقيق الاستقرار في الأسعار

لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني بطريقة غير مرغوب فيها من قبل المجتمع، والسياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار نظرا لوجود الضغوط التضخمية والانكماشية.

الفرع الثالث: تحقيق مستوى التشغيل الكامل

أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المتخلفة وخصوصا بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، والأدوات التي كانت تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف أهمها الضرائب والإنفاق، الإعانات، الإعفاءات، القروض..إلخ

الفرع الرابع: تحقيق النمو الاقتصادي

وهو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

المطلب الرابع:محددات صياغة السياسة المالية

يتطلب بناء السياسة المالية مجموعة من المحددات يمكن حصرها في مايلي[1]:

الفرع الأول: مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ

يقصد بالوعي الضريبي أن يكون للمكلف حس وطني وشعور بالانتماء يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه اتجاه مجتمعه، وبالمقابل لابد أن يلمس المواطن ثمن تضحيته للضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته تؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي لديه، أما كفاءة الجهاز الإداري فالمقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب ابتداءًا من التشريع مرورا باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاء بالربط والتحصيل، كل هذا يسهم إسهاما كبيرا في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة، إذ أن لكفاءة الجهاز الإداري دورا كبيرا في الحد من التهب الضريبي من جهة وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

الفرع الثاني: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها

تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها، كما يرسم لها في الميزانية العامة على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دورا هاما في ترجمة الميزانية إلى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعوا السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن استغلالها وتنفق في المجال الذي خصت له دون تبذير أو خطأ أو إسراف، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسات ونزاهتها.

[1] حربي محمد موسى عرفات(2017)، **"مبادئ الاقتصاد(الجزئي والكلي)"**، البداية للناشرون، الأردن، ص ص 458-500.

الفرع الثالث: وجود سوق مالي

من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، ومنه فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة، وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية، ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي، ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد، بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، راس المال، أصول حقيقية) ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية).

الفرع الرابع: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية

نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية، تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تسعى الحكومة من خلال السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف، ويكون ذلك من خلال استعمالها لأدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة وأيضا الموازنة العامة بما يتماشى مع بلوغ الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى هذه الأدوات ونحاول التعرف عليها بالتفصيل.

المطلب الأول: النفقات العامة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لمفهوم النفقة العامة وتصنيفاتها، ومن ثم تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق العام، أسبابه وترشيده، وبعدها إبراز الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

تعرف النفقة العامة بأنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة"[1].

كما تعرف أيضا على أنها "مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة) أو إحدى المؤسسات التابعة لها ويهدف إلى إشباع حاجة عامة"[2].

انطلاقا من التعريفين السابقين يمكننا حصر عناصر النفقة العامة فيما يلي[3]:

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي

إن النفقة العمومية تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

ثانيا:النفقة العامة يقوم بها شخص عام

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات إلا إذا صدر من شخص عام ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام والتي تتمثل في الدولة والهيئات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية، وقد تشمل الولايات والفدراليات في الدول الاتحادية والفدرالية.

ثالثا: تهدف إلى إشباع حاجة عامة

إن غاية النفقات العمومية بغض النظر عن الخلافات في معايير التفرقة بين الحاجة العمومية أو الخاصة فإننا نعتبر الحاجات العمومية هي تلك التي تقوم الدولة بإشباعها عن طريق النفقات العامة.

---

[1] مليكة حجاج(2008)، **"الأدوات الرقابية على النفقات العامة في القانون الجزائري"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد1، المجلد11، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 8.

[2] احمد بوجلال (2018)، **"إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر"**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد2، المجلد 15، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 244.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان(2008)، **"المالية العامة-مدخل تحليل معاصر"**، الدار الجامعية، (د، ب، ن)، ص ص 463-464 .

الفرع الثاني: تصنيفات النفقات العامة

إن النفقات العامة يمكن تقسيمها إلى عدة أقسام تبعا للغرض الذي يراد الوصول إليه من خلال هذا التقسيم، وبالشكل الذي يتماشى مع المتطلبات العملية التي يحققها، ويتم الاستناد على أسس معينة في هذا التقسيم.

أولا:تقسيم النفقات حسب دوريتها

وتقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

أ) **النفقات العادية:** والتي يطلق عليها النفقات العامة الجارية ارتباطا بأنها تتحقق عادة، ويتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، وغالبا ما تكون سنوية ويتم تمويلها من إيرادات الدولة العادية، أي إيراداتها الجارية والتي تتمثل أساسا بإيراداتها من الضرائب، إضافة إلى إيراداتها من أملاكها العامة.

ب) **النفقات غير العادية:** يطلق عليها بالنفقات غير الجارية والتي تتمثل بالنفقات الاستثنائية، أي التي لا يتم تحققها عادة ولا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة هي سنة عادة، يتم تمويلها اعتمادا على الإيرادات الاستثنائية للدولة، والتي من بينها القروض والإصدار النقدي الجديد، كالمصروفات على الحروب وعلى إعانة المنكوبين في الزلازل أو في حالة انتشار الأوبئة[1].

ثانيا: التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

وتقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

أ) **النفقات الحقيقية:**ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التو التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

ب) **النفقات التحويلية:** والتي تتمثل بالنفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل، كالإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تمنحها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات أي أن الدولة تهدف لإعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات[2].

ثالثا:تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة

تقسم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر أو كما يسمى بالتقسيم الوظيفي أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة.

أ) **النفقات الإدارية:** ويقد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.

[1] عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، ص ص 29، 30

[2] سوزي عدلي ناشد(2000)، "**الوجيز في المالية العامة**"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرينة، مصر، ص ص 40، 41.

ب) **النفقات الاجتماعية**: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسنادالفئات التي توجد في ظروف صعبة (البطالين أو الفئات المحرومة محدودة الدخل).

ج) **النفقات الاقتصادية**: هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، وتنفق لتزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها[1].

رابعا: تقسيم النفقات العامة على أساس علاقتها باقتصاد السوق

يقسم إلى الإنفاق الذي لاعلاقة مباشرة له باقتصاد السوق، وإنفاق عام يكون شرط من شروط وجود اقتصاد السوق وانفقا عام يكون مكمل لعمل اقتصاد السوق.

أ) الإنفاق العام الذي لا علاقة مباشرة له باقتصاد السوق، بل أنه يرتبط أساسا بوجود الدولة ودورها في المجتمع أي أن وجود الدولة بحد ذاته يفرض على الدولة قيامها بمثل هذا الإنفاق العام.

ب) الإنفاق العام الذي يمثل شرط من شروط وجود اقتصاد السوق ويعتبر جزء من نفقة الإنتاج الذي يتم لأغراض السوق، والذي يتمثل بالإنفاق اللازم للمحافظة على النظام، وكذلك الإنفاق على الخدمات العامة المطلوبة لقيام المشروعات الخاصة بعملها في السوق، وتحصل الدولة على مقابل الإنفاق على مثل هذه الخدمات باعتبارها جزء من نفقة الإنتاج عن طريق الضرائب التي يتم فرضها على المنتجين.

ج) الإنفاق العام الذي يكمل عمل اقتصاد السوق، ويهدف إلى توفير حاجات يمكن أن يقوم بها بتوفير النشاط الخاص في السوق إلا أن الدولة تقوم بتلبية مثل هذه الخدمات عن طريق الإنفاق عليها ارتباطا بأهميتها للأفراد والمجتمع معا كالإنفاق على توفير الخدمات الصحية والتعليمية.

د) الإنفاق العام الذي يتم على نشاطات يتم القيام بها في إطار اقتصاد السوق كالإنفاق على النشاطات الإنتاجية والتي تمارس من خلاله إنتاج الدولة السلع والخدمات ومن خلال المشروعات الإنتاجية العائدة للدولة حالها في ذلك حال الإنفاق الخاص عند القيام بالمشروعات الإنتاجية وفقا لآلية السوق ومعاييره[2].

[1] محمد عباس محرزي(2015)، " **اقتصاديات المالية العامة**"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 70، 71.

[2] فليح حسن خلف(2008)، "**المالية العامة**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص125.

الفرع الثالث:ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه

إن أول من لفت النظر إلى هذه الظاهرة العامة هو الاقتصادي الألماني (فاجنر)، وقد أقام دراسته بناءا على تطور النفقات العامة في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عسر، وقد توصل بعد ذلك إلى قانون اقتصادي نسب إليه فيما بعد وأطلق عليه قانون فاجنر، ويتلخص هذا القانون في أنهإذا حقق أي مجتمع معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل نمو اكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني[1].

وقد لوحظ أن الزيادة في النفقات العامة لا ترجع كلها إلى أسباب حقيقية بل ترجع في جزء منها لأسباب ظاهرية،وفيما يلي إشارة لأهم تلك الأسباب.

أولا:الأسباب الظاهرية

ونقصد بها الأسباب التي تؤدي غلى زيادة في حجم النفقات العامة دون أن ينعكس ذلك على حجم ونوع الخدمات المقدمة للمواطن أو دون زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، ومن أهم هذه الأسباب نجد[2]:

أ)انخفاض القوة الشرائية للنقود: إن تدهور قيمة النقود يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ذلك أن الدولة تضخ حجم وحدات نقدية أكبر مما كانت تدفعه في السابق من اجل الحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، وبالتالي فزيادة حجم النفقات العامة الاسمية لا يقابله زيادة فعلية في الخدمات والسلع المقدمة للأفراد.

ب)تغير النظم المحاسبية والمالية:عندما كان يعتمد على طريقة الميزانية الصافية لم تكن تظهر بعض النفقات العامة المخصصة لتغطية إيرادات معينة، بناءا على إجراء المقاصة بين النفقات والإيرادات ليظهر الرصيد الصافي فقط أما حاليا وبناءا على مبدأ الشمولية ووحدة الميزانية فتظهر نفقات الدولة وإيراداتها بشكل إجمالي دون مقاصة وظهور هذه النفقات يعتبر بمثابة زيادة ظاهرية في النفقات العامة، اقتضتها مبادئ الشفافية في النظم المحاسبية.

ج)زيادة عدد السكان: زيادة حجم السكان تؤدي إلى ارتفاع ظاهري في النفقات العامة إذا كانت هذه الزيادة موجهة لسد حاجات السكان الجدد، لكن من جهة أخرى يمكن اعتبار هذا العامل من الأسباب الحقيقية عندما تؤدي زيادة حجم السكان إلى زيادة الطلب على مختلف الخدمات، مما يترتب عليه زيادة في الإنفاق العام لتلبية هذه المتطلبات التي تساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

---

[1] سهام بوفلفل وسمية سريدي(2018)، "**تمويل الإنفاق العام في ظل التعايش مع أسعار البترول دراسة حالة الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 13و14 مارس 2018، ص 3.

[2] الطاهر شليجي(2019)، "**ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد1، المجلد10، جامعة الجلفة، الجزائر، ص58.

ثانيا:الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

نقصد بذلك وجود عوامل معينة، تؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقة للنفقات الحقيقية نتيجة لتزايد عبئ التكاليف العامة، وتتمثل هذه الأسباب في[1]:

أ)**الأسباب الاقتصادية:** تتمثل في زيادة الدخل الوطني وبالتالي زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل وهذا يفسح المجال لزيادة الإنفاق العام، وكذا زيادة دور الدولة (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية).

ب) **الأسباب الاجتماعية:** تتمثل هذه الأسباب في الزيادة في معدل النمو الديموغرافي، وكذا تركز السكان في المدن والمراكز الصناعية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية الصحية، الثقافية، خدمات النقل...الخ.

ج) **الأسباب الإدارية:** يترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها، وكذا تضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات، للقيام بتقديم الخدمات العامةوالإشراف على المشروعات العامة المختلفة زيادة حجم النفقات العامة.

د) **الأسباب المالية:** تتلخص الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة في عنصرين أساسين، أولهما سهولة الاقتراض حيث أصبح من السهل الحصول على القروض من اجل تمويل النفقات مقارنة بما مضى، أما العنصر الثاني فيتمثل في وجود فائض في الإيرادات والذي بدوره يغري الحكومة بالتوسع في الإنفاق عن طريق تنمية خدماتها وتحسين مستواها.

ه)**الأسباب السياسية:** تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها، ومن بعض العوامل الرئيسية انتشار مبادئ الديمقراطية، حيث يترتب عليها زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها، بالإضافة إلى زيادة النفقات العسكرية والذي يمثل إحدى الأسبابالأساسية لتزايد النفقات العامة في عصرنا الحالي، من خلال صرف مبالغ ضخمة لأجل الحصول على التكنولوجيا المتطورة في المجال العسكري.

الفرع الرابع: ترشيد النفقات العامة

يقصد بترشيد النفقات العامة الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق وبتفادي الإسراف والتبذير، بصفة أخرى ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها مع تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق أكبر ما يمكن[2].

---

[1] حنان حاقة ومليكة خالدي(2018)، "**اثر الإنفاق العام على القطاع الفلاحي بالجزائر للفترة (1980-2015)**"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 13 و14 مارس 2018، ص ص 4، 5.

[2] جميلة صادق وعبد القادر دربال (2019)، "**إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014**"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد2، المجلد7، جامعة وهران 02، ص60.

والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالعديد من الضوابط يمكن حصرها فيما يلي[1]:

أولا:ضرورة ترتيب أولويات النفقات العامة

بمعنى ترتيب النفقات العامة وفق سلم الأولويات، وهذا يتطلب دراسة وافية لأوجه النفقات العامة والمكاسب والمنافع المرجوة منها، بمعنى ترتيب الحاجات العامة إلى ضرورية وكمالية أو تحسينية وترشيد الإنفاق العام يكون وفق هذا السلم.

ثانيا:تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة

يتحقق الحجم الأمثل للنفقات العامة، عندما تتساوى المنفعة الحدية للنفقات العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية لدى الأفراد بعد تحملهم الأعباء الضريبية.

ثالثا:إعداد دراسة جدوى للمشروعات التي يتقرر إقامتها:

أي إجراء دراسات تحليلية ومفاضلة بين المشاريع قبل اتخاذ القرارات بخصوص تنفيذها، لأن أي اختيار سيئ للمشاريع قد يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطلوبة في السوق، أو عدم تشغيل المشروع بكامل طاقته الإنتاجية أو أنتاج سلع بتكاليف تزيد عن تكاليف استيرادها..الخ.

رابعا: الترخيص المسبق من السلطة التشريعية

إن اشتراط الترخيص المسبق من السلطة التشريعية قبل إنفاق الأموال العامة يساعد على ترشيد النفقات العامة لأن أعضاء السلطة التشريعية عند مناقشتهم لمشروع الموازنة العامة، لن يوافقوا على تقديم اعتمادات لنفقات لا تكون ذات نفع عام.

خامسا:تجنب الإسراف والتبذير

الإسراف والتبذير في النفقات العامة يؤدي إلى تبديد الثروة العامة فهو ينقص رصيد المال العام الذي قد يوجه لنفقات ذات جدوى أكثر، كما أنه يضعف ثقة المواطنين بالأجهزة الحكومية ويجعلهم يتهربون من دفع الضرائب، إذ لا يشعر الممولون بجدوى دفع الضرائب ويفضلون بقاءها بحوزتهم وتوجيهها بمعرفتهم إلى ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

الفرع الخامس:الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

إن النفقات العامة تولد العديد من الآثار على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وهذه الآثار قد تكون مباشرة أو غير مباشرة وسنعرض دراسة وجيزة للآثار الاقتصادية والممثلة فيما يلي[2]:

أولا:الأثر المباشر للإنفاق العام على الإنتاج الوطني

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني، وزيادة

[1] فتيحة الجوزي (2017)، "**تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)وإجراءات ترشيدها**"، مجلة معارف، العدد23، جامعة البويرة، ص ص212، 213.

[2] عبد القادر مزعاش (2010)، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر1990-2008**"، مذكرة رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص ص 38-40.

إنتاجية عناصر الإنتاج وذلك عن طريق النفقات الجارية مثلا لصحة،التعليم..الخ، كما يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

ثانيا:الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك ففي حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري فإنها تزيد من الاستهلاك الوطني، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم،كما ترفع النفقات من الاستهلاك الوطني في حالة دفع الحكومة فوائد القروض لمقرضيها أو عند تقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية.

ثالثا:الأثر على الادخار الوطني

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الأخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني، ومما سبق يتضح أنه زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فان الأثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس بالعكس.

رابعا:أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل

يظهر هذا التأثير من خلال التدخل في توزيع الدخل الأولي(بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية كالأجور وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج) والتدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

خامسا:اثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي والعكس الصحيح.

سادسا: الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أيالأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، كما يوجد أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار والتي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى مفهوم الإيراد العام وتصنيفاته، وبعدها إبراز الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.

الفرع الأول: مفهوم الإيراد العام

تعرف الإيرادات العامة بأنها "عبارة عن مجموع المبالغ التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ"[1].

أما من وجهة نظر أخرى فتعرف الإيرادات العامة بأنها"مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وقد اتسعت في الوقت الحاضر لتشمل تحقيق الأهداف السياسية، وللإيرادات العامة عدة مصادر تختلف من دولة لأخرى حسب النظام السياسي والاجتماعي لكل دولة، ومن أهمها الضرائب، القروض، والإصدار النقدي الجديد، كما أصبحت أداة لمحاربة التضخم عن طريق امتصاص بعض القوى الشرائية من السوق أو للتوجيه الاستثماري وأداة لتوزيع الثروات والدخول"[2].

الفرع الثاني: تصنيفات الإيرادات العامة

يختلف تصنيف الإيرادات العامة في مجال المالية كل حسب المبدأ المعتمد في التصنيف، وعليه سنعتمد على التصنيف الموالي.

أولا:الإيرادات من أملاك الدولة

تمتلك الدولة مجموعة من الأموال المختلفة وتسمى بأموال الدومين ويقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة والذي ينقسم بدوره إلى الدومين العام والدومين الخاص كما يلي:

أ) **الدومين العام:**عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة وتخصص للنفع العام مثل الموانئ والجسور وغيرها، وهي مجانية الانتفاع بها مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها.

ب) **الدومين الخاص:**يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص، وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبره مصدرا من مصادر الإيرادات العامة وينقسم إلى الدومين العقاري وهو ما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية أراضي البناء وغيرها، والدومين المالي في شكل أسهم وسندات الشركات والدومين الصناعي والتجاري هو ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية وتجارية[3].

---

[1] خليل أحمد النمروطي (2016)، " **أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني(1996-2013)**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد2، الجامعة الإسلامية، غزة، ص49.

[2] مختار بولعباس (2019)، "**هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة1990-2017**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد2،مجلد5، جامعة تيارت، الجزائر، ص 96.

[3] عبد القادر مزعاش، مرجع سابق، ص 40.

ثانيا:الإيرادات السيادية

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لمالها من حق السيادة والتي توجه إلى خزينة الدولة.

أ) **الرسوم:**عبارة عن مبلغ معين من المال يدفعه الفرد إلى هيئة عامة مقابل خدمة معينة طلبها الفرد من هذه الهيئة، وهذه الخدمة يمكن أن يطلبها أي فرد من المجتمع وسواء كانوا أشخاص طبيعيون أو معنويين، وبالتالي فإن المقابل الذي يدفعه الفرد للهيئة العامة يسمى رسما وهو بطبيعته دفع اختياري لأن من لا يطلب مثل هذه الخدمة لا يدفع أي رسم ولأن طبيعة طلب الخدمة تتميز بخصوصيتها أي أن تفيد بشكل مباشر من يطلبها فقط على الرغم من كونها قد تفيد أطراف أخرى بشكل غير مباشر[1].

ب) **الضرائب:**عبارة عن اقتطاع نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية ومن دون مقابل لغرض تحقيق إيرادات مالية أي تغطية النفقات العامة للدولة[2].

كما تعرف بأنها: مبلغ من المال تفرضه الدولة وتقتطعه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية أو في سبيل تدخل الدولة فقط، **ومن أهم خصائصها** أنها عبارة عن اقتطاع نقدي جبري ليس لها مقابل مباشر وتقتطع من الأشخاص الطبيعية و المعنوية[3].

انطلاقا من التعريفين السابقين لكل من الرسم والضريبة يمكن توضيح أهم الفروقات بينهما في الجدول الموالي:

الجدول رقم(1): مقارنة بين الضريبة والرسم.

الضريبة	الرسم
– مبلغ نقدي.	– مبلغ نقدي.
– صفة الإلزامية.	– صفة الاختيار في بادئ الأمر ثم تتحول إلى صفة الإلزامية.
– بدون مقابل	– مقابل نفع خاص.
– عمومية الضريبة على الأفراد (حسب القدرة)	– خاصة بفئة معينة (الطالبة للخدمة).
– تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى تمويل الموازنة العامة	– يهدف إلى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم.

المصدر:سعاد سالكي(2011)،"**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة بعض دول المغرب العربي-**"، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبيبلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 28.

[1] فتحي أحمد ذياب عواد(2013)، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ط1، دار الرضوان للنشر، الأردن، ص ص 119،121.

[2] حمزة العرابي وآخرون (2016)، "**أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2013)**"، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، الجزائر، ص416.

[3] حسن عواضة وعبد الرؤوف قطيش(دون سنة نشر)، "**المالية العامة-الموازنة، الضرائب والرسوم-**"، دار الخلود، لبنان، ص348.

ثالثا:الإيرادات الائتمانية (القروض العامة)

تلجأ الدولة إلى الاقتراض عندما لا تكفي الإيرادات العادية لتغطية النفقات العامة، وعدم إمكانية زيادتها بسبب استنفاذ الطاقة الضريبية، وتستخدم القروض لتحقيق أهداف اقتصادية إضافة إلى الأهداف التمويلية.

ويعرف القرض العام بأنه"عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقا لإذن يصدر من السلطة المختصة"[1].

ومن التعريف السابق نستخلص عدة خصائص للقرض العام نوجزها كالآتي[2]:

- القرض العام مبلغ من المال.
- القرض يدفع من قبل أحد أشخاص القانون العام أو الخاص.
- القرض يدفع بصورة اختيارية.
- القرض العام يدفع للدولة.
- القرض العام يستند إلى صك تشريعي.
- القرض يدفع مقابل الوفاء بقيمته.
- القرض العام يتم بموجبه عقد.

رابعا:الإصدار النقدي الجديد

تلجأ إليه الدولة من اجل تمويل نفقاتها عامة والاستثمارية منها خاصة، وذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي، هذا الأسلوب تعتمد عليه الدولة عندما تعجز إيراداتها العامة الاعتيادية كالضرائب والرسوم والقروض عن تغطية نفقاتها، ويتمثل الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقد الورقي أو بوسع الدولة خلق كميات إضافية من النقود بوساطة الاقتراض من البنوك التجارية التي تستطيع خلق نوع جديد من النقود يسمى "نقود الودائع" أو"النقود الكتابية" ومن ثم إضافة كمية جديدة إلى وسائل الدفع، هذا كله لتغطية نفقاتها[3].

خامسا:الإعانات المالية الدولية

تعد أحد مصادر الإيرادات العامة للدولة، وتكون متأتية من أفراد أو منظمات أو دول أجنبية، وتختلف الإعانات حسب الزاوية التي ينظر إليها فمن حيث الشروط نجد الإعانات المشروطة التي لا تحصل عليها الدولة إلا إذا التزمت بعمل معين وموقف محدد ونشاط محدود، وتعتبر الإعانات غير مشروطة إذا لم يترتب على قبولها أي التزام يمس سيادة الدولة على أراضيها وينتقص من استقلالها السياسي الاقتصادي وعلاقاتها الدولية، أما من ناحية الشكل فإما تكون في شكل نقدي أي تدفع للدولة نقدا، أما الإعانات العينية فهي تلك التي تدفع للدولة على شكل سلع للاستخدام المدني أو العسكري، وتعتبر الإعانات النقدية أكثر مرونة من العينية ذلك أن الدولة قد تستفيد من النقد الأجنبي بوصفه غطاء العملة وطنية جديدة تقوم بإصدارها، كما تستطيع الحصول على السلع من الأسواق الأجنبية التي تراها مناسبة لها، في

[1] عادل فليح العلي(2007)، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، الحامد للنشر، الأردن، ص 150.

[2] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية(2007)، **"أسس المالية العامة"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، ص 236- 238 .

[3] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 158.

حين أن الإعانات لا تصلح إلا للاستعمال في نطاقها المخصص لها، كما أنها تضيع على الدولة فرصة الاختيار بين البدائل المطروحة عند القيام بشراء السلع[1].

الفرع الثالث:الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

تمثل الضريبة المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، ونظرا لذلك يتعين معرفة على أثارها دون غيرها من الإيرادات الأخرى والتي تتمثل في[2]:

أولا:الأثر على الإنتاج

إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة ينجم عنه انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، كما أن فرض ضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة يسمح للدولة بتوجيه الإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الأثر على الاستهلاك

تؤثر الضرائب على الاستهلاك بصفة مباشرة عن طريق تخفيض حجم الدخل المتاح لدى الأفراد، وبصفة غير مباشرة عن طريق رفع أسعار المنتجات وبالتالي انخفاض الكمية الكلية المتاحة من سلع وخدمات الاستهلاك، ويعتمد أثر الضرائب على الاستهلاك على الوضعية الاقتصادية للمستهلك.

ثالثا:الأثر على الادخار والاستثمار

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية يقلل من القدرة على الادخار ويصبح من الضروري تحقيق التوازن بين العدالة وتشجيع الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار، ويضاف إلى ذلك أن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار وفرضها على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري.

رابعا:الأثر على إعادة توزيع الدخل

يؤدي فرض الضرائب المباشرة التصاعدية-مع التحكم في ظاهرة التهرب وتوجيه الضريبة إلى الخدمات العامة للفقراء- إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة.

---

[1] عادل فليح، مرجع سابق، ص 164.

[2] أمال معط الله(2014-2015)، **"أثار السياسية المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)"**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر،ص 38-41.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

بعدما تطرقنا بالتفصيل في المطلبين السابقين لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، كأداة من أدوات السياسة المالية تقتضي الضرورة التطرق للموازنة العامة كأداة هامة يعتمد عليها في إدارة وتوجيه الاقتصاد.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها "وثيقة تحتوي على النشاطات والأهداف لفترة زمنية محددة مقرونة بمعلومات عن مصادر التمويل والإنفاق وكيفية الوصول إلى الأهداف المرسومة"[1].

كما تعرف أيضا بأنها"وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية محددة"[2].

ويتضح من التعريفين أن الموازنة العامة ترتكز على عنصرين أساسين هما[3]:

- **التقدير**: أي تقدير الإيرادات العامة التي ينبغي على الدولة الحصول عليها لإنفاقها نفقة عامة من أجل إشباع حاجات أفراد المجتمع.
- **الاعتماد أو الإجازة:** تعني مصادقة السلطة التشريعية على برنامج الموازنة المقترح من طرف السلطة التنفيذية تحول هذه المصادقة الموازنة إلى قانون مالية، ومنه يمكن القول أن الموازنة العامة ماهي إلا مشروع حتى يتم اعتمادها من طرف السلطة التشريعية لتصبح ميزانية الدولة.

انطلاقا من مجمل التعريفين السابقين، يمكننا حصر أهم خصائص الموازنة العامة في النقاط التالية:[4]

- الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة.
- الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية.
- الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة وهي تحقق أهداف المجتمع.
- تمثل عمل إداري ومالي.

---

[1] جمال لعمارة(2001)، **"تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 113.

[2] حسين مصطفى حسين(2006)، "المالية العامة"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص75.

[3] عبد الكريم تقار(2014)، **"آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة- حالة الجزائر-"**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 72.

[4] علي توبين (2015)، **"عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق"**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد13، المجلد2، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص 171.

الفرع الثاني: أهمية الموازنة العامة

اكتسبت الموازنة العامة أهمية متزايدة بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتظهر هذه الأهمية خاصة من الناحية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، وسنحاول التطرق لها فيمايلي[1]:

أولا:من الناحية السياسية

تكمن أهميتها في أنها وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة، سواء من حيث تعديلها أو رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع منهج سياسي معين، تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.

ثانيا:من الناحية الاقتصادية

للموازنة العامة أهمية اقتصادية كبيرة، فهي أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني، إذ لم تعد أرقاما وكميات فقط (حسب المفهوم التقليدي) بل لها أثار على كل من حجم الإنتاج الوطني ومستوى النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته وفروعه، كما أنها تعكس التوجهات الاقتصادية للحكومة، وتستهدف الموازنة العامة عملية التنمية باعتبارها أداة لتوجيه الموارد إلى مشاريع وبرامج إنمائية محددة.

ثالثا:من الناحية الاجتماعية

تستخدم الميزانية العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفة ذات الدخل المحدود.

الفرع الثالث: القواعد الأساسية للموازنة العامة

يمكن القول أن الفكر المالي استقر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي[2]:

أولا:قاعدة السنوية

وتستلزم هذه القاعدة أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم العمل بها هي مدة عام، وهذا أنسب للمراقبة على الإنفاق العام من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى، وفي الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل، تكون موازنتها لمدة عام، ارتباطا بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية.

ثانيا:قاعدة الوحدة

وتقتضي هذه القاعدة بإدراج إيرادات ونفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة في موازنة عامة واحدة، ورغم ذلك فإن عددا من الحكومات تهدف إلى تفادي الرقابة البرلمانية، وتخرج عن هذه القاعدة لتنشئ موازنات مستقلة تماما لبعض أوجه النشاط.

ثالثا:قاعدة الشمول

تستلزم هذه القاعدة أن تدرج الإيرادات والمصروفات جميعها، مهما ل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما، كما لا يجوز المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لوزارة أو مصلحة ما.

---

[1] محمد ساحل(2019)، "**أسس الموازنة العامة للدولة**"، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ص ص 44-46.

[2] بهاء الدين طويل، مرجع سابق، ص 50.

رابعا:قاعدة عدم التخصيص

وتقضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة، تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.

خامسا: قاعدة التوازن

وتشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع إيراداتها، وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة.

الفرع الرابع: مراحل دورة الموازنة العامة

يقصد بدورة الموازنة العامة مجموع المراحل التي تمر بها الموازنة العامة من إعداد تنفيذ ومراقبة وإعادة إعدادها مرة ثانية لفترة مستقبلية، وتتمثل هذه المراحل في[1]:

أولا: مرحلة التحضير

كقاعدة عامة تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة ,أي بتحديد الخدمات العامة التي يتعين أداؤها في السنة المالية المقبلة، وتقدير النفقات والإيرادات العامة وقد يشترك البرلمان مع الحكومة (في البلدان التي توجد بهاأنظمة برلمانية)في اتخاذ المبادرة للقيام بهذه التقديرات الممثلة لمكونات الجدول المحاسبي التقديري .

ثانيا:مرحلة الاعتماد

في حالة وجود البرلمان يلزم لبدء العمل بالتقديرات الواردة في الموازنة أن تعتمد هذه التقديرات بواسطة البرلمان، يتم ذلك عن طريق مناقشة ماهو وارد في مشروع الموازنة بشان الخدمات العامة ثم مناقشة تقديرات الإيراد العام اللازم لتغطية هذا الإنفاق، وإذا اعتمدت الموازنة مثل ذلك إجازة للسلطة التنفيذية للقيام بتنفيذها .

ثالثا:مرحلة التنفيذ

وتبدأ ببداية السنة المالية التي تغطيها الموازنة فتقوم الدولة بهيئاتها المختلفة بتحصيل الإيرادوالإنفاق اللازم لأداء هذه الهيئات لوظائفها المختلفة .

رابعا:مرحلة الرقابة

لضمان حسن تنفيذ الهيئات العامة للموازنة تخضع هذه الهيئات للرقابة التي يختلف تنظيمها من بلد لأخر وتشمل :رقابة إدارية، رقابة قضائية، رقابة تقوم بها هيئة مستقلة، رقابة برلمانية.

[1] محمد دويدار(2001)، "**مبادئ الاقتصاد السياسي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 510-512.

المبحث الثالث: أنواع السياسة المالية وآلية عملها

إن عمل السياسة المالية وآلية تنفيذها يرتبط أساسا بالمناخ الاقتصادي العام للدولة، والسياسة المالية المنتهجة هي علاج لهذا المناخ، ففي حالة الكساد تعتمد سياسة مالية توسعية وفي حالة التضخم تُنتهج سياسة مالية انكماشية، مع العلم أن السياسة المالية وكغيرها من السياسات الاقتصادية تؤثر وتتأثر بعدة عوامل في الاقتصاد.

المطلب الأول: أنواع السياسة المالية

يوجد نوعان للسياسة المالية أولهما السياسة المالية الممثلة بالتمويل بالعجز والأخرى المتمثلة بالتمويل بالفائض وسنحاول التطرق لكل منهما.

الفرع الأول: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز

ويرتكز هذا النوع من السياسة المالية على كل من[1]:

أولا:التوسع في النفقات العامة

تسعى الدولة من خلالها إلى زيادة النفقات العامة وتشمل كل من المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، وتوسيع النفقات التحويلية مثل الزيادة في الإعانات الحكومية الذي ينتج عنه رفع نفقات الفرد مما يزيد من نسبة استهلاكه الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ثانيا:تسديد جزء من القروض العامة في أقل وقت

تسعى الدولة من خلالها إلى سداد قروضها قبل موعد الآجال، وذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها والتوسع في الائتمان المصرفي.

ثالثا:تخفيض الإيرادات الضريبية

يشير علماء المالية العامة أن تخفيض نسبة الضرائب يزيدمن صافي الدخل الفردي وبالتالي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن تلك الزيادة في صافي الدخل تنفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، بدلا من الحفاظ عليها في أرصدتهم النقدية.

الفرع الثاني: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض

لتطبيق هذا النوع من السياسة المالية يُعتمد على ما يلي[2]:

أولا:زيادة الإيرادات الضريبية

ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا نقع في اثر سلبي أخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية.

---

[1] منصور شريفة وحاكمي بوحفص (2019)، "**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-**"، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد2، المجلد2،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص 147.

[2] سعاد سالكي، مرجع سابق، ص 15.

ثانيا:التوسع في إصدار القروض العامة

ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

ثالثا:الحد من الائتمان المصرفي

تعبّر عن سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في حالتين حالة الكساد وحالة التضخم.

الفرع الأول: حالة الكساد الاقتصادي

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ، وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو التالي[1]:

أولا:زيادة مستوى الإنفاق العام

ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها وبالتالي توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

ثانيا:تخفيض الضرائب

قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن بمزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد.

ثالثا:استخدام الأداتين معا

استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد سياسة مالية توسعية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي حيث أن الزيادة في الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي.

[1] خالد الواصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي(2009)، "**مبادئ الاقتصاد الكليبين النظرية والتطبيق**"،الطبعة العاشرة، وائل للنشر، الأردن، ص ص327، 328.

والشكل التالي يوضح السياسة المالية التوسعية:

الشكل رقم (01):السياسة المالية التوسعية

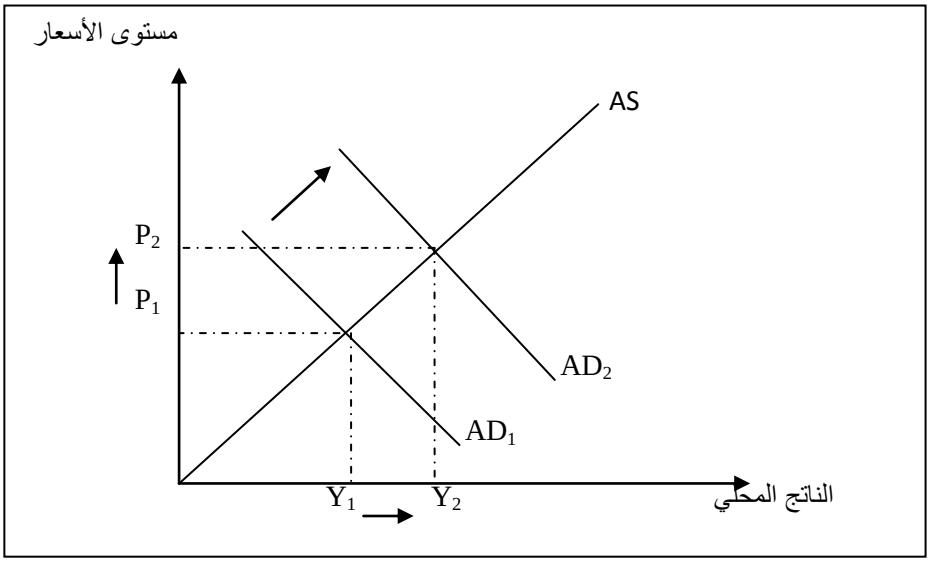

المصدر: خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، (2009)، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"،الطبعة العاشرة، وائل للنشر، الأردن، ص 328.

حيث أن:

AS: العرض الكلي

AD_1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD_2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

الفرع الثاني: حالة التضخم في الاقتصاد

التضخم عبارة عن زيادة غير طبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتستخدم أدوات السياسة المالية في هذه الحالة في خفض مستوى الطلب بتقليل القدرة الشرائية للأفراد والمجتمع ككل بإتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على[1]:

أولا:تخفيض مستوى الإنفاق العام

والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي كبح مستوى الأسعار.

ثانيا:رفع مستوى الضرائب

وبالتالي تقليل دخول الأفراد وخفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.

ثالثا: المزج بين الحالتين

أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من اجل الخروج من حالة التضخم.

[1] هيثم الزغبي وحسن أبو زيت(2000)، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الفكر للنشر، الأردن، ص 205.

ويوضح الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية التي تعتمدها الحكومة في حالة التضخم.

الشكل رقم (02): السياسة المالية الانكماشية.

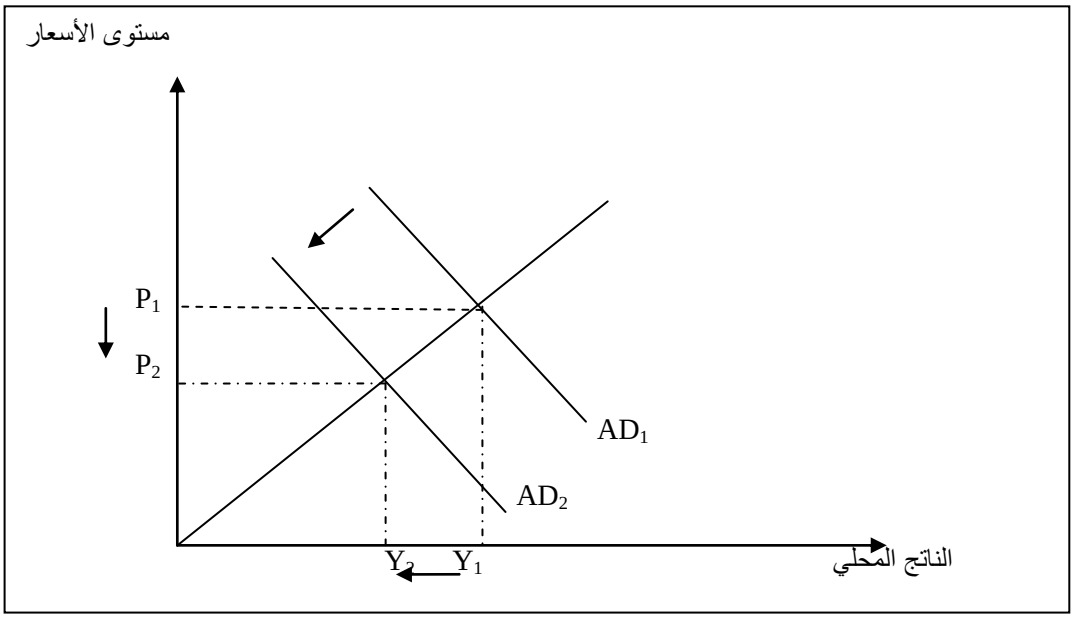

المصدر: هيثم الزغبي وحسن أبو زيت(2000)، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الفكر للنشر، الأردن، ص 206.

يوضح الشكل أعلاه تأثير السياسة المالية الانكماشية والتي تعتمد على خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، فتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضعية (AD_1)إلى الوضعية (AD_2)وخفض الأسعار من P_1إلى P_2وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وارتفاع الأسعار.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة ، وتتمثل هذه العوامل في عوامل سياسية وأخرى إدارية.

الفرع الأول: العوامل السياسية

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع و تحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية فيما يلي[1]:

أولا: تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة.

[1] مسعود دراوسي(2006)، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،ص ص 64-66.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

ثانيا:تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبي حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة، أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة ومن هذه الوقائع الأحداث العسكرية وما لها من تأثير على السياسية المالية فميلاد الضريبة مرتبط بظهور الحملات العسكرية، ومن جهة أخرى نجد أن الحروب تترك خلفها أثار مالية مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية.

ثالثا:التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات والمتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يجد أنهما لا يمكن الفصل بينهما، ونخلص إلى أن إمكانية عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي.

الفرع الثاني: العوامل الإدارية

إن تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر وذلك ما سنحاول التطرق إليه.

أولا:تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك كما يلي[1]:

أ)تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية:هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق ما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفر في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب المركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية اقل صلاحية من الادراة المركزية في تحصيل الضرائب.

ب)تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية: للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشات الإدارية، فبناء المصانع والمنشات تكون مصدر موارد مالية لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يعمل على زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية.

[1] محمد سلمان سلامة(2015)، "**الإدارة المالية العامة**"، دار المعتز للنشر، عمان، ص 240، 241.

ثانيا:تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

تؤثر السياسة المالية تأثيرا مزدوجا على الكيانات الإدارية فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية وتأثير على السياسة الإدارية كما يلي[1]:

أ) **تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:** نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فانه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وان كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

ب) **تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية**: إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها آو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة.

[1] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 67.

خلاصة الفصل

اختلفت أراء المفكرين في مجال الاقتصاد والمالية العامة في السياسة المالية إلا أن مجملها يتفق على أنها مجموعة من إجراءات والتوجهات المستخدمة طرف الحكومة والمتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والميزانية العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرسومة، وقد مرت السياسة المالية بمجموعة من المراحل في تطورها من خلال مجموعة من المفكرين والاقتصاديين، فعند المجتمعات القديمة يتضح أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة، أما الكلاسيك فقد دافعو وبقوة عن الحرية الاقتصادي وحيادية الدولة في نفقاتها وإيراداتها أما في الفكر الكينزي فقد أصبحت السياسة المالية متدخلة في كل المجالات، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت على السياسة المالية التخلي عن مفهوم الحياد.

ومن الأكيد أن السياسة المالية تمتلك أدوات ذات أهمية بالغة والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة خاصة الضرائب بالإضافة إلى الموازنة العامة، حيث تستطيع استخدام هذه الأدوات للتأثير على المتغيرات الاقتصادية، من خلال ترشيد النفقات العامة، وكذلك تأثيرها في الدخل الوطني، مستويات الأسعار، مستويات الاستثمار، النمو الاقتصادي..الخ، فهذه الأدوات تعتبر وسيلة فعالة للوصول إلى الوضع المرغوب الذي ترسمه الحكومة.

وتتجلى آلية عمل السياسة المالية من خلال استخدام جملة من الأدوات وتكييفها لمعالجة الفجوات الركودية والتضخمية، كما أنه توجد علاقة تأثير وتأثر بين السياسة المالية والعوامل الإدارية و العوامل السياسة.

الفصل الثاني:

دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي

تمهيد

لقد تعزز الاهتمام بالنمو الاقتصادي مؤخرا بحيث أصبح من أهم الانشغالات الحالية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فهو من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي، والمحرك الذي يعمل على تحسين مستويات المعيشة وتحقيق قدر من الرفاهية للأفراد، لأنه يعمل على التخفيف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني، لذا أصبح لزاما تعظيم معدلات النمو الاقتصادي أو الحفاظ عليها في مستويات مقبولة من خلال البحث عن أهم مسبباته وكشف العوامل المؤثرة فيه.

تتميز دراسة النمو الاقتصادي بطابع من الأهمية والتعقيد في أن واحد، وقد شهدت نظريات النمو الاقتصادي تطورات كبيرة على يد مجموعة من الاقتصاديين والباحثين مع اختلاف أفكارهم وتوجهاتهم، بهدف التعرف على أسرار النمو الاقتصادي ومصادره وأساليب تحقيقه واستمراره، ومن خلال السياق النظري لنظريات النمو كانت الانطلاقة على يد المفكرين الكلاسيك أدم سميث و دافيد ريكاردو، لتتواصل الدراسات والأبحاث مع مرور الزمن من خلال نظرية النمو الكلاسيكية التي جاءت بتفسيرات جديدة للنمو الاقتصادي، وفي منتصف الثمانينات ظهرت مقاربات نظرية جديدة عرفت بنماذج النمو الداخلي، وقد استندت هذه النظريات الاقتصادية على صياغة نماذج نظرية ورياضية متدرجة الصعوبة وقابلة للاختبار بغية دراسة النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث والأخير فحاولنا من خلاله تحليل دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والطويل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي أحد المواضيع الاقتصادية الأكثر اهتماما من قبل الباحثين، باعتباره من ابرز أهداف أي برنامج اقتصادي أو خطة اقتصادية لأي دولة، كما يعتبر المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، ومعيار تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق التقدم، وسنحاول خلال هذا المبحث الإلمام بمفهوم النمو الاقتصادي وتوضيح الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية إلى جانب عرض لمقاييسه، محدداته ومن ثم فوائده وتكاليفه.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

هناك الكثير من الغموض الذي يكتنف مصطلح النمو الاقتصادي وكذا الخلط الدائم بينه وبين بعض المفاهيم كالتنمية الاقتصادية، لذا سنحاول الإلمام بمفهوم النمو الاقتصادي وبأهم الفروقات بينه وبين التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق لمفهومي النمو والتنمية الاقتصادية وأهم الفروقات بينهما.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي Economic Growth"بأنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي أو الدخل الحقيقي لبلد ما على فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية"[1].

كما يعرف أيضا بأنه: "عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب"[2].

أمّا من وجهة نظر Simon Kuznets فإن "النمو الاقتصادي لبلد ما يعرف على أنه الزيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسساتية والأيديولوجية التي تتطلبها"[3].

كما يقصد بالنمو الاقتصادي " الزيادة في كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه خلال فترة زمنية ممتدة وأن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، مستمرة وليست عابرة"[4].

من مجمل التعاريف السابقة يمكن إعطاء **تعريف شامل للنمو الاقتصادي** على أنه الزيادة المستمرة في إجمالي الدخل الوطني أو إجمالي الناتج المحلي خلال فترة محددة، بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

---

[1] Dominick Salvatore (1992),"**Development Economics**", schaum's Outline Series, McGraw-Hill, USA, p4.

[2] أحمد يوسف دودين(2011)، **"أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي"**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ص 153.

[3] Simon kunets(1973), **Modern Economic Growth :Findings and Reflections** ,the American Economic Review, vol63, No.3(jun.1973),p247.

[4] عبد الكريم بعداش (2010)، "**دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة1999-2009**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 8، جامعة بومرداس، الجزائر، ص113.

إلى جانب ذلك يمكننا حصر أهم خصائص النمو الاقتصادي فيما يلي[1]:

- أن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي يجب أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد حقيقة وليست زيادة نقدية.
- أن تكون الزيادة في الدخل الوطني على المدى البعيد(مستمرة)، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "زيادة الناتج الوطني الحقيقي وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر بالإضافة أنها تتضمن إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون غالبا أيضا في هيكل الإنتاج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة"[2].

كما يرى جيرالدماير Gerald Maier التنمية الاقتصادية بأنها: "هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن"[3].

أما من وجهة نظر أخرى فتعرف التنمية الاقتصادية بأنها "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتغير في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"[4].

كما تعرف أيضا بأنها "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، أو هي تلك الإجراءات والجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردي الحقيقي"[5].

وهناك من يرى بأن التنمية الاقتصادية هي "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو"[6].

من مجمل التعاريف السابقة يمكن استنتاج **تعريف شامل للتنمية الاقتصادية** على أنها عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية موجهة ومقصودة باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرار، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، ومحاولة القضاء على الفقر.

---

[1] عبد الرحمان سانية(2014)، **"دراسات في التنمية الاقتصادية"**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ص 16.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد(1997)، **"النظرية الاقتصادية الكلية"**، الدار الجامعية، مصر، ص364.

[3] مريم ياحي(2018)، **"الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد3، المجلد11، 2018، ص96.

[4] فايزة بونويرة وبلقاسم ماضي(2018)، **"العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية"**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، يومي 24و25 افريل 2018، ص9.

[5] يمينة عاتي(2018)، **"الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وأثاره على التنمية الاقتصادية"**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، يومي24 و25 افريل 2018، ص5.

[6] Salles et wolff(2000), **croissance et développement**, dunod, paris, p34.

انطلاقا مما سبق يمكننا القول أن العملية التنموية الاقتصادية الناجحة لابد أن تتصف بـ**مجموعة من الخصائص** يمكن حصرها في ما يلي[1]:

أ) **عملية هادفة:** أي أنها تنطلق من هدف أو مجموعة من أهداف تسعى لتحقيقها.

ب) **عملية علمية ومنظمة:** والمقصود بها أنها عملية تقوم على أسس علمية ونظرية مدروسة بعناية، ولا تكون بطريقة عشوائية بل بشكل نظامي دقيق ومنظمة من طرف جهات ومؤسسات مختصة.

ج) **عملية ايجابية ومستمرة:** أي أنها أساسا وجدت لتحسين الأوضاع والارتقاء بها بصفة دائمة ومتواصلة.

د) **عملية شاملة ومتكاملة:** فهي تخص جميع القطاعات والميادين التي تتكامل فيما بينها لتفعيل مجهوداتها.

هـ) **عملية تتطلب المشاركة والاعتماد على الذات:** تخص كافة الأفراد والمناطق اعتمادا على الموارد المحلية البشرية والمادية

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يقع الكثير في الخلط وعدم التفرقة بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في حين أن لكل منهما مفهومه ومميزاته الخاصة، و من خلال هذا الجدول سنوجز أهم نقاط الاختلاف بين المصطلحين.

الجدول (02) مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	- مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
- يعنى بزيادة الناتج القومي.	- تتضمن زيادة الناتج القومي وتنويعه.
- عملية توسع تلقائية دون تدخل الدولة وتحدق في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة.	- عملية مخطط لها من قبل الدولة لإحداث تغييرات في هيكل النشاط الاقتصادي وهيكل توزيع الدخل.
- يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى زيادة الناتج أو إدخال تحسينات على العملية الإنتاجية.	-تتضمن التنمية الاقتصادية تغييرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.
-يركز على النمو الكمي لكل من الناتج المحلي والدخل الوطني.	- يركز على النمو الكمي بالإضافة إلى إجراء تغييرات هيكلية في بنيان المجتمعات لتحسين معيشة الأفراد.
-يستعمل مصطلح النمو الاقتصادي للإشارة للبلدان المتقدمة التي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالا شبه كامل.	- ينطبق مصطلح التنمية الاقتصادية على البلدان المتخلفة (أقل تقدما) والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم باستغلالها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على - شوقي جباري(2015)، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 11-113.

[1] فيصل لوصيف (2014)، "**أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة1970-2012**"، رسالة شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، ص 42.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن التنمية الاقتصادية أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي، إذ يمكن وصف التنمية الاقتصادية على أنها نمو مصحوب بتغييرات هيكلية، وهذه التغييرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني ككل.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

تتعدد المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد أنواع النمو الاقتصادي، كما أنها في تطور مستمر بسبب حجم الدعم والاهتمام الفكري من طرف الأكاديميين، وكذا صناع القرار على مستوى الدولة، وسنقتصر على تقسيم أنواع النمو وفقا لمعيار درجة التخطيط ومعيار درجة حدة النمو.

أولا: التصنيف حسب درجة التخطيط من عدمه

يمكن تقسيم النمو الاقتصادي حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع النمو الطبيعي أو التلقائي، النمو العابر والنمو المخطط كما يلي[1]:

أ) **النمو الطبيعي (التلقائي):** هو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال وسيادة الإنتاج السلعي لأغراض المبادلة، وتكوين السوق الداخلية، بحيث يصبح لكل منتج سوق يتفاعل فيها العرض والطلب.

ب) **النمو العابر**: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، ويتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من أثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاه إلى نمو بلا تنمية.

ج) **النمو المخطط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع وكذلك متطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط.

ثانيا: التصنيف حسب درجة حدة النمو

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي حسب درجة حدته إلى[2]:

أ) **نمو واسع النطاق**: ويتم الحصول عليه من خلال زيادة حجم عوامل النمو الاقتصادي، كتوظيف المزيد من العمالة أو الآلات أو المواد...الخ.

ب) **النمو المكثف**: وهو ما يعني أن النمو المتحقق بشكل رئيسي راجع إلى استخدام أكثر كفاءة للقوة الإنتاجية: زيادة القيمة المضافة، إدماج التقدم التقني داخل الاقتصاد، كفاءة الآلات، إعادة هيكلة داخلية للإنتاج.

ج) **النمو المحتمل**: هو أقصى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية وذلك بالنظر إلى الموارد المتاحة، حيث يتم الاستفادة القصوى من جميع المعدات وكذلك تأهيل الموارد البشرية من أجل تحقيق الإنتاجية المثلى.

---

[1] علي حاتم القريشي(2017)، "**اقتصاديات التنمية**"، دار الكتب والوثاق، العراق، ص ص 36،37.

[2] شوقي جباري(2015)، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص ص93، 94.

د) **النمو المتوازن**: ويشير إلى النمو الذي يتم الحصول عليه في ظل تحقق التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية والمتمثلة في: توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات، التشغيل الكامل، غياب الضغوط التضخمية.

ه) **النمو المتسارع**: يعني النمو يتزايد بنسبة ثابتة، على سبيل المثال إذا كان الناتج الوطني الإجمالي هو المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي، فيتحقق النمو المتسارع في حالة تزايده بمقدار ثابت بين كل فترتين متتاليتين، وعادة ما يطلق على هذا النوع بالنمو الهندسي.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي ومحدداته

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق لأهم المقاييس المعتمدة في قياس مؤشر النمو الاقتصادي ومن ثم الإشارة إلى العوامل المحددة له.

الفرع الأول: المقاييس النمو الاقتصادي

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع بواسطتها قياس مدى قوة أو ضعف النمو في أي بلد وتتمثل في الدخل الوطني الكلي والمتوقع، متوسط الدخل(الدخل الفردي) ومعادلة سنجر.

أولا: الدخل الوطني الكلي

حيث اقترح "MEAD" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان[1].

ثانيا: الدخل الوطني الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ التي توجه للمعيار السابق-الدخل الوطني الكلي- فضلا عن صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل[2].

ثالثا: متوسط الدخل (الدخل الفردي)

هو المقياس الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، ويوجد طريقتين لقياس النمو على المستوى الفردي وهي كالتالي[3]:

أ) **معدل النمو البسيط:** يقاس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى بواسطة العلاقة التالية :

$$CMs = \frac{Yt - Yt-1}{Yt-1} \times 100$$

CMSمعدل النمو البسيط وYt متوسط الدخل الحقيقي في السنة و$Yt-1$ متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون (2008)، "**التنمية الاقتصادية-المفاهيم والخصائص-النظريات والاستراتيجيات-مشكلات**"، مطبعة البحيرة، الإسكندرية،ص ص 104، 105.

[2] المرجع نفسه، ص105.

[3] رشيد ساطور وسارة عزاز(2019)، "**قياس اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد58،العراق، ص222.

ب) معدل النمو المركب: يقاس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، وتوجد طريقتين لحسابه طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

فوفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة: $Yn = (1 + \text{CMc})^n$ ⇦ $CMc = \sqrt[n]{\frac{Y}{Y0}} - 1$

حيث: CMc معدل النمو المركب، n الفرق بين أول وأخر سنة في الفترة، Y_0 الدخل الحقيقي لسنة الأساس، Yn الدخل الحقيقي لأخر فترة n .

أما طريقة الانحدار فصياغتها كالتالي : $\ln(Yt) = A + CMct$ ⟵ $\ln(Y) = \text{CMct} - A$

$\ln(Yt)$ للوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة t، Aثابت، t الزمن، CMct معدل النمو المركب في السنةt.

ج) معادلة Singer للنمو الاقتصادي: وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ "سينجر" سنة 1958 وهي نتيجة توصل إليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين مثل هيكس وهارود-دومار، وتعطى هذه المعادلة وفق العلاقة التالية:

$$D = SP - R$$

حيث: D تمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد، Pإنتاجية راس المال، S معدل الادخار الصافي وR تمثل معدل نمو السكان السنوي.

وقد افترض "سنجر" قيما لهذه المتغيرات حيث S=6%، P=0,2%، R=1,25% غير أن هذه التقديرات تعرضت لمجموعة من انتقادات أولها أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي6% تعتبر مقبولة وقت صياغة "سينجر" لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فالدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر، كما اعتبر معدل النمو السكاني 1,25% أقل من المعدلات السائدة في الدول النامية إذ يقدر بحوالي 2,2% في الدول النامية عامة، كما انتُقِد "سنجر" في تقديره لإنتاجية الاستثمارات السائدة ب0,2% واعتبرت نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن النسبة المحققة في الدول النامية[1].

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى محددات الموارد الكمية والنوعية، ومحددات بيئية ومحددات التخصص والتقدم التقني.

أولا: محددات الموارد الكمية والنوعية

تشمل مجموعة من المحددات نوجزها فيما يلي[2]:

أ) كمية ونوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد= الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

فكلما كان معدل الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وهذا يتطلب أن يكون النمو في متوسط دخل الفرد أكبر من النمو في معدل زيادة

[1] إسماعيل محمد بن قانة (2012)، "**اقتصاد التنمية -نظريات-نماذج-استراتيجيات-** "، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 248، 249.

[2] أحمد جابر بدران (2014)، "**التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**"، مركز الدراسات الفقهية الاقتصادية، مصر، ص ص22 ، 23.

السكان، وبجدر الإشارة أنه عند زيادة عدد السكان يؤدي ذلك إلى زيادة حجم القوة العاملة، أي زيادة نسبة عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه من إجمالي عدد السكان، وليست العبرة بنسبة القوى العاملة فقط، وإنما المهم هو كفاءة هذه القوة العاملة مما يتطلب رفع تعليمهم ومستواهم الصحي والتدريبي والاهتمام بمستوى تنظيم الإدارة ونوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج.

ب) **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعدن، المياه، الغابات....فالإنسان يستغل موارده الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وان كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف موارد طبيعية جديدة أو يطور من الموارد الموجودة ويحسن نوعيتها(الآلات والأراضي الزراعية مثلا) بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل،.

ج) **تراكم رأس المال:** ونعني به الاستثمار الجديد، أي عدم استهلاك جزء من إنتاج الاقتصاد القومي وتوجيهه لبناء طاقات إنتاجية، أي بناء مشروعات البنية الأساسية كالطرق والجسور والسدود، وإقامة المصانع والمنشآت بما تحتويه من آلات ومعدات وتجهيزات فنية، كل ذلك بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.

ثانيا: محددات بيئية ومحددات التخصص والتقدم التقني

يكمن هذا النوع من المحددات فيما يلي[1]:

أ) **التخصص والإنتاج الواسع:** يعتبر ادم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي ابرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور ثروة الأمم سنة 1776، فقد أوضح بأن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يؤدي إلى تقسيم العمل، وأكد أدم سميث بأن العمل يحدد حجم السوق، فإن كان حجم السوق صغيرا فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية، وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتغير حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

ب) **معدل التقدم التقني:** يعتبر التقدم التقني أيضا من أهم العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، ولقد اهتم الكلاسيك كذلك بعملية التقدم التقني وأهميته بالمسبة للنمو الاقتصادي، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، فإدخال تقنيات تكنولوجية جديدة على العملية الإنتاجية سوف يكسب الصناعة المحلية ميزة تنافسية بفعل زيادة كميات الإنتاج مع تخفيض التكاليف الحقيقية، وهو ما يقودنا إلى نمو اقتصادي ناتج عن قدرة هذه الصناعات على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية، وبالمقابل سوف تسمح بتقليل أثار تناقص الغلة في النشاط الزراعي.

ج) **العوامل البيئية:** النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، فيعتبر وجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم

[1] عبد الرؤوف عبادة(2011)، **"محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية1970 - 2008"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص71، 72.

التقدم الاقتصادي، كما يعتبر المستوى الثقافي عاملا أساسيا في التأثير على النمو الاقتصادي لذلك نجد حرص الدول المتقدمة في الوصول إلى أرقى مستوياته.

المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه، نفس الأمر بالنسبة للنمو الاقتصادي فإن تحقيقه يترتب عدة تكاليف.

الفرع الأول: فوائد النمو الاقتصادي

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي ما يلي[1]:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- يساعد في القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من مشكلة البطالة.

الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة التضحيات والأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، ومن بين هذه التكاليف نذكر ما يلي[2]:

أولا: التكاليف البيئية والصحية

يعتبر التلوث البيئي أحد الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي، فقد ساد في العديد من الدول الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي والعمل على رفع من حجم الناتج ، و بعد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتها الاقتصادية، وهو أمر غير منطقي بحكم أن أثار النشاط الاقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي وفي المستقبل وتزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية، بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة تؤثر على عملية التنفس، وتلوث المياه بشكل يضر بالأفراد وبنشاطاتهم الزراعية أيضا، وقد شهدت معظم دول العالم نموا كبيرا في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الاقتصادي وذلك نتيجة انطلاق الدول من مبدأ " أنمو أولا وأنظف أخيرا".

---

[1] فتيحة بناني(2009)، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-**"،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، الجزائر،ص10.

[2] كريم بودخدخ (2010)، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009**"، مذكرة مقدمة لنيل رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ص ص 85، 86.

ثانيا: التضحية بالاستهلاك

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الاقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي الرفع من مخزون راس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل، لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا: التضحية بالراحة الآنية

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن رفع من حصيلة عملية الإنتاج وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، والراحة هنا يقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل، إذ أن الأفراد قد يفضلون الاشتغال لعدد من الأيام والراحة في أيام أخرى، أو يفضلون الاشتغال لعدد معين من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية، وبالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل وهو بمثابة تضحية بالراحة الآنية للأفراد، والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

هناك العديد من المدارس الفكرية التي اهتمت بموضوع النمو، وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، فبرزت العديد من النظريات حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى، وخلال هذا المبحث سنتعرض لهذه النظريات والمدارس الفكرية بدءا من الاقتصاديين الكلاسيك.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

لقد استحوذت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح أفكار الاقتصاديين وأصبحت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال**Adam Smith** و **Ricardo** و **Malthus** و**Marx**وقد اعتمد التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد بالإضافة للحرية الفردية في ممارسة النشاط، واتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، وفيما يلي سنعرض أهم أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نظرية أدم سميث

يعتبر ادم سميث من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين من خلال مشاركته الفعالة في وضع اللبنات الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية، التخصص وتقسيم العمل، إلا أن دراساته لم تكن متخصصة وقائمة بذاتها وإنما كانت ضمن دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي في كتابه "ثروة الأمم"، وتتمثل أهم الأفكار التي جاء بها "سميث" في النمو الاقتصادي ما يلي[1]:

- تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث يؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.
- تراكم راس المال يعد ضروريا ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
- تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
- وجود يد خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته
- الحكومة لا تتدخل في الصناعة والتجارة تلتزم بالقيام بالخدمات العامة فقط (الأمن، القضاء..).
- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة النمو.

[1] محمد علي الشرقاوي(2015)، **"النمو الاقتصادي وتحديات الواقع"**، دار غيداء للنشر، عمان، ص ص 50، 51.

الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو.

يعتبر "**ريكاردو**" أن القطاع الفلاحي من أهم الأنشطة الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، اهتم بعد ذلك "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة لكنه ظل متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ، وحسب "ريكاردو" تم تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- الرأسماليون: الذين يلعبون دور رئيسي في الاقتصاد وفي النمو الاقتصادي لأنهم يقومون بالنتاج في ورشاتهم.
- العمال: أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي الذي يوفر لهم الآلات للقيام بعملية الإنتاج.
- الإقطاعي: مالك الأرض مهم جدا في المجال الزراعي، يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

أما الدولة فإن "ريكاردو" يرى بأهمية عدم تدخلها ويحبذ فكرة عدم فرض الضرائب ويعتبرها معرقلة لنشاطات الرأسماليين، ويعطي أهمية كبيرة للتجارة الدولية في المجال الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصيص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل[1].

الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتوس

يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد مكانة الطلب في التأثير على حجم الإنتاج حيث أكد في نظريته المتعلقة بالسكان عل أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو والتنمية، ونظر للطلب الفعال كمحدد للعرض كما دافع عن طبقة ملاك الأراضي باعتبارها طبقة محفزة للطلب الفعلي[2].

ورأى مالتوس ضرورة الحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك (الطلب الفعال) ما يؤدي للحد من الاستثمار وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي، بالإضافة لإشارته إلى عدم التوافق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو المنتجات الغذائية، حيث يرى أن الأول ينمو وفق متتالية هندسية بينما ينمو الثاني وفق متتالية حسابية، مما يؤدي إلى حدوث مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي، كما ذهب لتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين رئيسيين قطاع الزراعة الذي يتميز بتناقص الغلة وقطاع الصناعة المستوعب للتقدم التقني والمعروف بتزايد الغلة بسهولة تنميته[3].

الفرع الرابع: نظرية كارل ماركس

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد"Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد"Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة لـ"Marx" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

---

[1] إسماعيل شعباني(1984)، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار هومة للنشر، الجزائر، ص ص 63،64.

[2] عادل أحمد حشيش(د. س. ن)، "**تاريخ الفكر الاقتصادي**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، ص139.

[3] ثابت محمد ناصر(2001)، "**العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**"، دار المناهج للنشر، الأردن، ص60.

وحسب ماركس تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتُخفض معها الربح بموجب قانون فائض القيمة(الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تُحِل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية، ونجد أن تحليلات ماركس بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "ماركس"[1].

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

تعرضت هذه النظرية لجملة من الانتقادات تتمثل في[2]:

- إهمال القطاع العام، وتجاهل الطبقة الوسطى رغم أنها تقدم دور فعال في عمليات النمو الاقتصادي.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية حتما للكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح ففي الواقع لم يحدث أن ألت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية

إن التحول الفكري من نظرية النمو الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية خلال الثلث الأخير من القرن 19 نتج أساسا عن التحقيق الناجح للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، هذا النجاح الاقتصادي-الذي تميز بارتفاع الأجور الحقيقية، ارتفاع معدلات الأرباح والتقدم التكنولوجي- تجاوز النمو السكاني وقام بإزالة مخاوف الاقتصاديين الكلاسيكيين حول الثبات والركود الاقتصادي، ونتيجة لذلك تم الاهتمام بالمشاكل القصيرة الأجل وانتقل التركيز إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، وتشير معظم النظريات النيوكلاسيكية للنمو إلى أهمية الابتكارات والتقدم التكنولوجي، ومن أهم النماذج النيوكلاسيكية نموذج Solow-Swan، كما هناك نظرية shumpeter التي تؤكد على دور الابتكارات وبالتالي التقدم التقني والتكنولوجي، إضافة إلى وجود نموذج Harrod-Domar الذي بني على أساس أعمال كينز.

---

[1] سيدي أحمد كبداني، (2013)، **"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول لعربية: دراسة تحليلية وقياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، ص ص 36، 37.

[2] أماني غازي جرار(2018)، **"منظمات الأعمال التنموية"**، دار اليازوري العلمية، الأردن، ص120.

الفرع الأول: نظرية Shumpeter للنمو الاقتصادي

وضع الاقتصادي النمساوي" شومبيتر" نظريته هذه في بداية القرن العشرين وتحديدا عام1911، ولكنها ترجمت للغة الانجليزية عام 1934، في نظريته هذه بين "شومبيتر" أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بوساطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا، وقد ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار[1].

لقد وجهت عدة انتقادات نظرية "شومبيتر" أبرزها رؤيته أن النمو الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي نتيجة لتقلبات دورية غير متسقة في حين أن مثل هذه التقلبات عير ضرورية لأن النمو يمكن أن يحدث نتيجة لتغيرات مستمرة ومنتظمة كما أنه أعطى أهمية كبيرة للابتكارات ويرى بأن عملية النمو تستند كليا على المبتكر، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها، والنمو لا يعتمد فقط على الابتكارات بل أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية[2].

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

لقد انطلق كينز في بناء نظريته بنقض أسس النظرية الكلاسيكية التي تقوم على الدور الفعال للسوق في تحقيق التوازن التلقائي وحيادية الدولة وحالة التوظيف الكامل باعتبارها وضعا عاديا للاقتصاد الوطني، وقانون ساي للأسواق الذي يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، فأكد كينز بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف والناتج القومي، وأن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التوظيف الكامل الذي يعد حالة استثنائية خاصة على خلاف الفكر الكلاسيكي، وأنه لا وجود للتوازن التلقائي للاقتصاد الوطني بل لابد من تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق، وركز على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو الاقتصادي، وعارض فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، حيث أنه مع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل[3].

---

[1] علي جدوع الشرفات(2010)، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، الأردن، ص48.

[2] عبد العزيز طيبة(2012)، **"أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة (1990-2010)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص62.

[3] صالح صالحي(2013)، **"تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة (2001-2014)"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة فرحات عباس-سطيف1، ص 6.

الفرع الثالث: نموذج هارود-دومار

يعد هذا النموذج للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساعا، ويركز على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في الاستثمار، كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، ويفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المالK بإجمالي الناتج القومي Yوتعريف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمزK فإن نموذج هارود-دومار يقوم على الفروض التالية[1]:

- يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي: S=s*y.....1
- الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال: I=ΔK.....2
- وطالما أن رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإنΔk=K*Δy.....3
- الادخار لابد وأن يتعامل مع الاستثمار S=I.....4

من1 و2و3 نجد: I=Δk=K*Δy

ومن ثم: s*Y=k*Δy

وبقسمة طرفي المعادلة على y ثم علىk نحصل على التالي: $g = \frac{s}{k} + \frac{\Delta y}{y}$

g:تمثل معدل نمو الناتج القومي

S:معدل الادخار

K : نسبة رأس المال/ الناتج

وهي المعادلة التي توصل إليها النموذج، والتي تقول أن معدل نمو الناتج القومي يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل رأس المال، ومنه يتضح أن معدل نمو الناتج القومي يتحدد طرديا بمعدل الادخار وعكسيا بمعامل رأس المال أي أنه يمكن أن يزداد إما برفع نسبة الادخارات أو بتخفيض معامل رأس المال، وعليه يكون نموذج هارود دومار قد بين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو، ومن ثم فإن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار هو المحدد الأساسي، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات.

ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج هي قيامه على أساس عدة افتراضات غير واقعية، وهو ما جعل النموذج أكثر محدودية، حيث افترض النموذج ثبات عدد كبير من المتغيرات والعوامل التي يصعب تصور ثباتها على الرغم من تسمية النموذج بالحركي، أما من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية، فيعتبر النموذج غير ملائم، وذلك نتيجة لاختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والمتقدمة[2].

[1] نسيمه سابق(2016)،"**أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)**"،أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، ص 83.

[2] المرجع نفسه، ص 84.

الفرع الرابع: نموذج سولو

يعتبر "سولو" المؤسس لهذه النظرية فقد كانت له الأسبقية سنة 1956 في اقتراح نموذج مطلق للنمو مستوحي من النظرية النيوكلاسيكية، فقد رد على الفكر التشاؤمي من خلال بعض الفرضيات بأن معدل النمو يتحدد عن طريق معدل نمو السكان والتقدم التقني أو التكنولوجي وكلاهما عامل خارجي بالنسبة لتابع النمو، فوفقا لهذا النموذج يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" كما يلي[1]:

$$Y=A.F(K,L)$$

بحيث تمثل: "Y" الإنتاج، "A" معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التكنولوجي

"K" مستوى رأس المال و "L" مستوى العمل.

وهكذا فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دوما إلى نمو اضعف، وبالتالي فإن التقدم لتكنولوجي وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتحقيق نمو طويل الأجل، ويبين نموذج " سولو" بان تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم التقني على أنه المحرك الحقيقي للنمو فهو يحتل مكانة هامة في عملية دفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أن " سولو" لم يحاول تفسيره وكان يحلله كباقٍ، وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، حيث أن الجزء غير المفسر بهذين العاملين يعزى إلى التطور التقني، ومن ثم فإن جزءا مهما من النمو يبقى دون تفسير[2].

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

لقد جاء الفكر المعاصر بنظريات جديدة حافظت على أسس الفكر التقليدي للنمو الاقتصادي والتي شكلت إضافة هامة للنظريات السابقة كونها تبحث في تفسير الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول الى جانب العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نظرية مراحل النمو لوات روستو

تسمى أيضا بنظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، وتتلخص فكرته في أن النمو الاقتصادي يتكون من عدة مراحل معينة متتابعة زمنيا، وكل مرحلة تمهد الطريق للمرحلة الموالية وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى أحد المراحل الخمس والمتمثلة في[3]:

أولا: مرحلة المجتمع التقليدي

وتتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية.

---

[1] شهيناز بدراوي (2015)، "**تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية لعينة من 18 دولة نامية(1980-2012)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص62، 63.

[2] محمد مسعي(2012)، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، العدد10،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص150.

[3] محمد أحمد بدر الدين(2017)، "**استراتيجيات النمو الاقتصادي**"، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة، ص33-35.

ثانيا: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق

تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية- الاقتصادية وتوسيع أفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر وإلى أخذ المبادرة.

ثالثا: مرحلة الانطلاق

تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وتبرز فعالية عاملين رئيسيين في هذه المرحلة أولهما التكنولوجيا والثورة السياسية (انتقال الحكم السياسي إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية)، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي.

رابعا: مرحلة النضج

مرحلة تعد فيها الدول المتقدمة اقتصادية، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية وصناعات أكثر طموحا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية، كصناعة الآلات الصناعية والزراعي والالكترونية والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

خامسا: مرحلة الاستهلاك الوفير

وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأنا كبيرا من التقدم، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة(سيارات..) بالإضافة لزيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

ورغم أهمية هذه الدراسة التي قدمها "روستو" إلا أنها انتقدت بشدة من طرف بعض الاقتصاديين وأهم هذه الانتقادات[1]:

- اعتماد "روستو" في تحليله على العوامل الاجتماعية، ويعتبرها المحدد الأساسي للعوامل الاقتصادية، ولكنه لا يبين ولا يبرهن كيفية التغير الذي يحدث في هذه العوامل ومن يقوم بالتغير.
- يفسر المراحل بواسطة خصائص اقتصادية واجتماعية لكن هذه الخصائص غير كاملة.
- ولم يوضح الفرق بين المراحل فلا يمكن الفصل بينهما.
- يرى الكاتب "كابر نكوس" أن روستو لم يعط تفسيرات واضحة ودقيقة لمراحل النمو.

الفرع الثاني: نماذج النمو الداخلي

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لم تفلح هذه الأخيرة في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة وهي "نظرية النمو الداخلي" وهناك العديد من النماذج المتعلقة بنظريات النمو في الداخل والتي سنتطرق لها مثل: (لوكاس، رومر...).

[1] المختار بن قوية(2006)، **"أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر-"**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص19.

أولا: نموذج رومر في النمو الاقتصادي

حاول هذا النموذج تبرير غياب تناقص المردوديات لعوامل الإنتاج المتراكمة بواسطة ظواهر مفسرة وغير مفترضة فاعتمد على فكرة أن التقدم التقني ناتج من التمرن أو ما يسمى بالتعلم عبر الممارسة، فالعمل نفسه في الإنتاج يحدث تطور في خبرة العمال وبالتالي في إنتاجيتهم هذا الذي يسمح لهم بالإنتاج بكمية أكبر، واعتبر أن الاقتصاد يتكون من M مؤسسة متماثلة (يرمز لها ب i) لها نفس دالة الإنتاج الجزئية، التي هي دالة نيوكلاسيكية تدخل التكنولوجيا الخاصة، وهي من شكل دال "كوب دوغلاس"

$$\mathrm{Y(t)} = \mathrm{Ki(t)}^{1-\beta}(A(t)Ni(t))^{\beta}, \quad \mathrm{i=1....M}$$

تعمل هذه المؤسسات في سوق تنافسي، وتكيف مستوى إنتاجها بطريقة تسمح لها بتعظيم أرباحها، A(t) هو التطور التقني، فرضية التعلم عبر الممارسة تنطلق من أن مستوى التقدم التكنولوجي مشترك لكل المؤسسات، ويكون متناسب مع مخزون رأس المال الكلي $K(t) = \sum_{1=1}^{M} Ki(t)$، هذا الأخير الذي يأخذ بعين الاعتبار الخبرة المكتسبة من الاقتصاد في الإنتاج ويكون:$A(t) = A^{\frac{1}{\beta}} \sum_{1=1}^{M} Ki(t)$

حيث أن التراكم لهذه الاستثمارات الخاصة تنتج إضافة مشتركة لكل المؤسسات، هي خارجية موجبة، تنشأ في مستوى اقتصاد جزئي مخزون راس المال للاقتصاد الكلي، هذه الخارجية يمكن أن تفسر كمخزون مشترك للمعارف، مشتق الاستثمار أو غير ذلك، وتكتب دالة الإنتاج الإجمالية التي هي عبارة عن جمع للدوال الفردية النيوكلاسيكية حيث نحصل عليها في حالة المؤسسات المتجانسة:

$$\mathrm{Y(t)} = \mathrm{MYi(t)} = \mathrm{MKi(t)}^{1-\beta}\mathrm{AK(t)}^{\beta}\mathrm{Ni(t)}^{\beta}$$

$$= \mathrm{M}\left(\frac{\mathrm{K(t)}}{\mathrm{M}}\right)^{1-\beta}\mathrm{AK(t)}^{\beta}\left(\frac{\mathrm{N(t)}}{\mathrm{M}}\right)^{\beta}$$

$$= \mathrm{AK(t)}N(t)^{\beta}$$

نحصل إذا على دالة إنتاج اجتماعية خطية بالنسبة لعامل تراكم رأس المال، ولها مردوديات سلم متزايدة بالنسبة لرأس المال والعمل، وعند غياب التقدم التقني الخارجي والنمو الديموغرافي، فإن هذه المواصفات لدالة الإنتاج تعتبر كافية لضمان النمو الذاتي المستدام أو الطويل الأجل[1].

ثانيا: نموذج لوكاس في النمو الاقتصادي

يعتبر نموذج Lucas من بين أهم نماذج النمو الداخلي، وهو من أوائل النماذج التي اهتمت برأس المال البشري واعتبره أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، خاصة مع اقتراب هذه الأخيرة من الاستغلال الكامل لرأس

[1] أمال معطى الله، مرجع سابق ، ص 182.

المال المادي، ويرى أن رأس المال البشري يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل، ويقوم هذا النموذج على عدة فرضيات أهمها[1]:

- الاقتصاد يتكون من قطاعين القطاع الأول يكون لإنتاج السلع، والقطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين.
- دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي: $\mathbf{y = AK_t^{\alpha}(\mu tHt)^{1-\alpha}}$ وهي دالة "كوب دوغلاس" لها مردوديات سلم ثابتة، حيث **A** معامل سلمي، **Kt** مخزون رأس المال المادي،**Ht**مخزون رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج $(\mathbf{1 \geq \mu t \geq 0})$

استخلص لوكاس من نموذجه نتيجتين مهمتين هما[2]:

أولهما: سبق الإشارة إليها بعرض نموذج "رومر" الأول وهي تتعلق بفصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل، الناتج عن واقع وجود وفورات خارجية ايجابية، فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر ارتفاعا عن معدله المتوازن الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية.

ثانيهما: إن الاقتصاد الذي يجري تخصيص أولي لرأس المال البشري والبشري أفضل من غيره، مما يعني أن النموذج يأخذ في عين الاعتبار استمرار التباعد في مستويات الدخول بين الدول.

كما نلمس في نموذج "لوكاس" أن سبب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول يرجع في الأساس إلى الاختلاف في المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادهم بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم يكون لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

[1] محمد ناصر حميداتو (2014)، " **نماذج النمو**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد 2،جامعة الوادي، الجزائر، ص 15.

[2] وليد بشيشي وسليم مجلخ(2017)،"**دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**"، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ص 382.

المبحث الثالث: السياسة المالية وأدوات تحفيز النمو الاقتصادي

بعد ما تطرقنا فيما سبق النمو الاقتصادي وأهم المفاهيم المرتبطة به إضافة إلى نظرياته ونماذجه، سنوضح من خلال هذا المبحث دور السياسة المالية في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال أدواتها خاصة الإنفاق العام والضرائب نظرا لأهميتهما، سواء كان التأثير في الأجل القصير وذلك بالاعتماد على نموذج التوازن الاقتصادي، أما في الأجل الطويل سيكون اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي من خلال محدداته.

المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل دور السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير بالاعتماد على التوازن في سوق السلع والخدمات(IS) والتوازن في سوق النقد (LM)

الفرع الأول: نموذج التوازن الاقتصادي IS-LM.

لقد عرض هذا النموذج لأول مرة سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكينزي جون هيكس الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في 1972، وبما أن التوازن في الاقتصاد الوطني يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات، سوق النقود وسوق العمل، فإن نموذج (IS-LM) يمكننا من إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل اللذان يحققان التوازن في كلا السوقين: سوق السلع والخدمات وسوق النقود، فمن الممكن حدوث التوازن في كلا السوقين عند مستوى دخل اقل من ذلك المستوى الذي يحقق التوازن في سوق خدمات العمل[1]. كما يمكن من خلال المنحنيان(LM) و(IS) معرفة أثر الإنفاق على مستوى الدخل الوطني وأثرها على معدل الفائدة[2].

ويقوم على مجموعة من الأسس والافتراضات تتمثل فيما يلي[3]:

- ثبات المستوى العام للأسعار.
- الإنفاق العام والضرائب يعتبران متغيران خارجيان.
- اقتصاد مغلق، عدم وجود حركة السلع والخدمات أو رؤوس الأموال.
- الاستهلاك دالة في الدخل الجاري.
- الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة.
- عرض النقود يتكون من جملة النقود القانونية بحوزة الأفراد إضافة إلى الودائع الجارية في البنوك.

---

[1] عبد الكريم البشير(2004)،"**أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "السياسات الاقتصادية -واقع وأفاق-"يومي 29، 30 نوفمبر 2004، جامعة تلمسان، الجزائر، ص8.

[2] عمر صخري(2005)، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، طبعة خامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص257.

[3] محمد بن عزة(2015)، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**-"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 140.

والشكل التالي يبين بشكل مفصل التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد:

الشكل(03): التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد

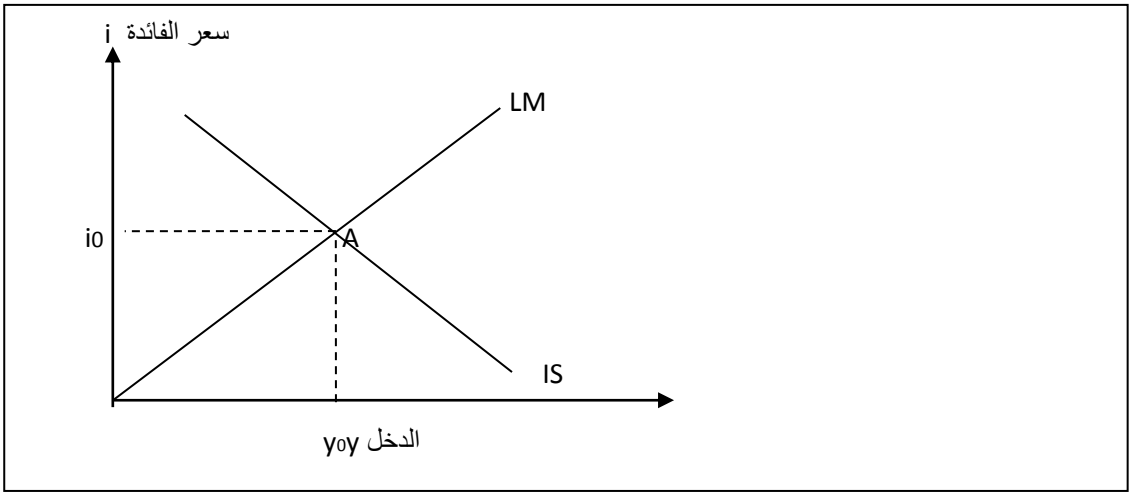

المصدر: محمد كريم قروف(2017)، **"أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة(2001-2014)**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد20،جامعة8 ماي45 قالمة، الجزائر، ص 353.

تعبر كل النقاط على منحنى IS عن أوضاع توازن في سوق السلع والخدمات، في حين أن نقاط منحنى LM تعبر عن أوضاع توازن في سوق النقد، ولمعرفة نقطة التوازن في السوقين يجب جمع المنحنين معا، كما هو موضح في الشكل (3) نجد نقطة تقاطعهما (A) هي نقطة التوازن الشامل أي التوازن في السوقين معا.

عندما يكون سوق النقد في حالة توازن، لابد أن يكون سوق السندات أيضا في حالة توازن، وعليه فإن سعر الفائدة ومستوى الدخل عند تقاطع كل من منحنى IS وLMوالمشار لهما في الشكل أعلاه ب y0 وi0 هما قيمتان تتحققان في نفس الوقت، بمعنى هذان القيمتان تحققان التوازن في الأسواق الثلاثة (سوق النقد، سوق السلع والخدمات وسلع السندات)[1].

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تحفيز النمو حسب نموذج التوازن الاقتصادي (IS-LM).

تمثل السياسة المالية القرارات التي تتخذها الحكومة والخاصة بالإنفاق (G) والضرائب (T)، ويكون هدفها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي (PIB أوY) لكي يكون قريبا من مستوى الإنتاج الممكن (التشغيل الكامل)، ونظرا لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي.

[1] محمد كريم قروف(2017)، **"أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة(2001-2014)**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد20،جامعة8 ماي45 قالمة، الجزائر، ص 353.

أولا: دور سياسة الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي

يمكن لسياسة الإنفاق العام أن تدعم أو تحفز النمو الاقتصادي، وسنقوم بإثبات ذلك من خلال النموذج المدروس سابقا "نموذج IS-LM ".

أ) أثر سياسة الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي حسب نموذج IS-LM.

إن التغيرات التي تحدثها الحكومة في حجم الإنفاق الحكومي تؤدي إلى إحداث تغيرات في سوق السلع والخدمات، وبالتالي انتقال منحنى IS إلى الأعلى أو إلى الأسفل حسب زيادة أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، وبما أن توازن السوقين الحقيقي والنقدي يعطي لنا دخل توازني Yوسعر فائدة توازني(i)، وانتقال IS سيغير نقطة التوازن وبالتالي تغير في قيمة الإنتاج ومنه تغير في معدل النمو.

إن زيادة الإنفاق العام G سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي DGوهذا بدوره سيؤدي إلى الرفع من الإنتاج Y، ذلك حسب مبادئ النظرية الكينزية التي تعتمد على الطلب الكلي الفعال، وحسب نظرية المضاعف فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى الرفع من الإنتاج بأكبر من وحدة واحدة، ويمكن توضيح زيادة الإنفاق على النمو الاقتصادي من خلال منحنى IS-LM كما يوضحه الشكل التالي[1]:

الشكل(04): أثر زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

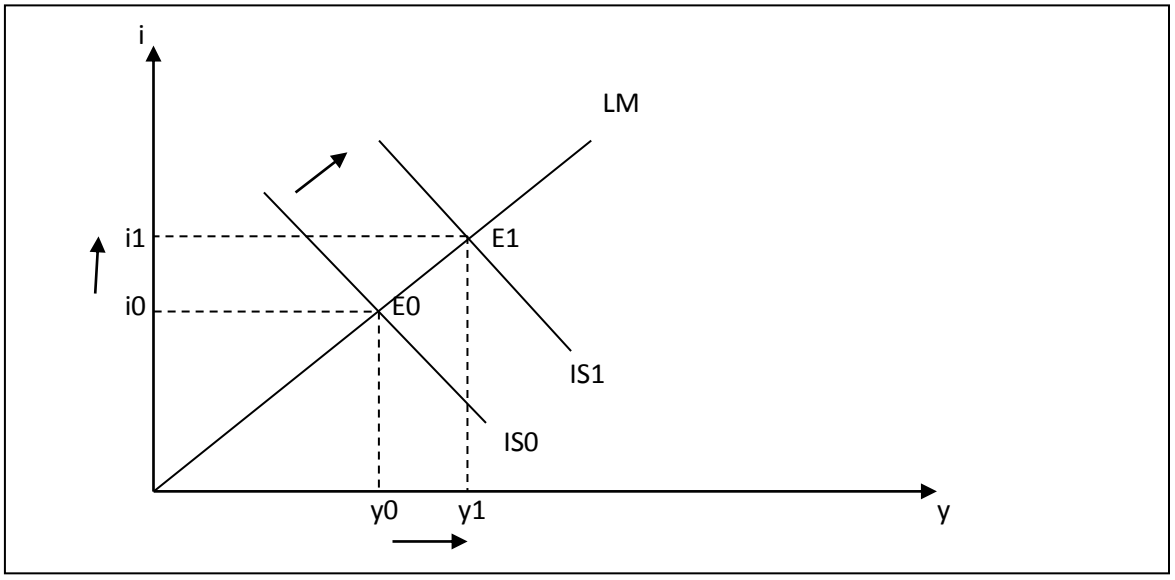

المصدر: أحمد ضيف(2015)، **"أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص132.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الرفع من الإنفاق الحكومي Gأدى إلى انتقال منحنى IS إلى الأعلى مع ثبات منحنى LM، وهذا الانتقال سيؤدي إلى زيادة الإنتاج Y من y0 إلى y1 وكذلك ارتفاع سعر الفائدة من i_0 إلى i_1، إن ارتفاع الإنتاج يكون في قيمته أكبر من رفع الإنفاق الحكومي من G_0إلى G_1، وهذه الزيادة في الإنتاج تعطينا معدل نمو أكبر من السابق.

[1] أحمد ضيف (2015)، **"أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 132.

ب) محددات فعالية سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

يوثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال مكونات الإنتاج، وهذا التأثير يكون نسبيا حسب مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في جانب العرض الكلي وكذا الطلب الفعال في جانب الطلب الكلي وحسب طرق تمويل هذا الإنفاق، ويمكن توضيح ذلك كما يلي[1]:

- المقدرة الإنتاجية للمجتمع وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: إذا كانت المقدرة الإنتاجية للمجتمع ضعيفة وبالتالي ضعف الجهاز الإنتاجي، نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤثر في نمو الإنتاج بدرجة كبيرة، وإنما يكون تأثيره الأكبر على زيادة الأسعار وحدوث تضخم، وذلك لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي كون أن الإنفاق العام رفع من مستوى الطلب الكلي، أما جانب العرض فبقي ثابت لعدم مرونته اتجاه زيادة الطلب الكلي.
- الطلب الكلي الفعال وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: يؤثر الإنفاق الحكومي في قيمة الإنتاج الكلي من خلال تأثيره على الطلب الكلي، ويتوقف تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال أمرين أولهم أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي والذي يتوقف على حجم الإنفاق ونوعيته وهذا مرتبط بالطلب الفعلي، أما الأمر الثاني فهو اثر الطلب الفعلي على الإنتاج والذي يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي وهذا مرتبط بالعرض الكلي، حيث يزداد هذا الأثر في حين يقل أثره على المستوى العام للأسعار مع ارتفاع درجة المرونة.
- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب طرق تمويله: يتحدد اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بكيفية الحصول على هذه المبالغ المنفقة، فعندما يكون التمويل عن طريق الرفع من الضرائب سيرتفع الضغط الضريبي مما يؤدي لانخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض في قيمة الإنتاج، أما إذا كان التمويل عن طريق الاقتراض فهذا يعتمد على قيمة الديون الداخلية للدولة، فلا يجب أن تتعدى نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يضعف سياسة الإنفاق الحكومي كذلك لمحدودية هذا التمويل، أما بالنسبة للتمويل عن طريق الإصدار النقدي فرغم الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي إلا أن له اثر سلبي متمثل في ارتفاع معدل التضخم بسبب الإصدار النقدي الزائد عن النشاط الاقتصادي، وفي حالة عدم كفاية التمويل المحلي تلجأ الحكومة إلى تمويل ميزانيتها عن طريق التمويل الخارجي (منح، قروض ميسرة، قروض تجارية) ورغم ايجابيته على المدى القصير إلا أنه أحدث سلبيات على المدى الطويل فالدول النامية التي مولت نفقاتها من صندوق النقد الدولي تسبب لها في مديونية خارجية ضخمة ومع نمو النفقات العامة المستمر وخدمة الديون الخارجية بدأت تظهر لها مشكلات اقتصادية كحالة العجز المستمر في الميزانية مما عرضها لإعادة جدولة الديون مما تسبب لها في انكماش النمو وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الأسعار.

[1] أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 132-135.

ج)سياسة الإنفاق العام وإشكالية أثر الإزاحة.

يقصد بأثر الإزاحة إبعاد القطاع الخاص أو تقليل حظوظه في النشاط الاقتصادي، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة[1].

حسب النظرية الكينزية فإن زيادة الإنفاق العام قصد تحفيز النمو الاقتصادي ستؤدي إلى الحد من البطالة وارتفاع دخل المستهلكين، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع الطلب على النقود مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم انخفاض الاستثمار، وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة أي زيادة الإنفاق العام أزاحت الاستثمار الخاص، ويختلف اثر الإزاحة حسب طريقة تمويل الإنفاق العام، فإذا تم تمويله عن طريق زيادة فرض الضرائب فإن أثر الإزاحة يكون معتبرا، حيث يكون تأثير سلبي على القطاع الخاص من خلال ارتفاع معدلات الفائدة، وكذلك من خلال ارتفاع معدلات الضرائب، أما إذا كان التمويل عن طريق الدين العام بطرح سندات الخزينة فيكون أثر الإزاحة مضاعفا من خلال زيادة الطلب على النقود نتيجة زيادة القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي ارتفاع معدل الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (أثر الإزاحة الحقيقي)، والأثر الثاني ينتج من خلال طرح سندات الخزينة في السوق المالي مما يؤدي كذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة، وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص (أثر الإزاحة المالي)، أما إذا تم تمويل هذا الإنفاق العام عن طريق زيادة عرض النقود (الإصدار النقدي) فذلك لن يؤدي إلى أي تغير في معدلات الفائدة (لأن زيادة الطلب على النقود قابلها زيادة في عرض النقود) وبذلك يزول أثر الإزاحة[2].

ثانيا: دور السياسة الضريبية في دعم النمو الاقتصادي

يمكن للسياسة الضريبية التأثير في النمو الاقتصادي بدعمه أو تحفيزه، وسنتطرق خلال تحليل نموذج IS-LM وعلاقته بالسياسة الضريبية.

أ) أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي حسب نموذج IS-LM

إن علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي حسب النظرية الكينزية تكون من خلال اثرين واضحين، الأول يتمثل في مدى تأثير الضرائب على دخول الأفراد وبالتالي على القدرة الشرائية والطلب الكلي، والثاني يتمثل في تأثير الضرائب على حجم الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وكلا التأثيرين بحاجة إلى تخفيض الضرائب سواء عن طريق منح تخفيضات أو إعفاءات وامتيازات ضريبية، أما عند رفع مستويات الضرائب بهدف خفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى خفض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة (سياسة مالية انكماشية) مما يؤدي الى انتقال منحنى IS إلى اليسار من IS_0 إلى IS_1 وبهذا ينخفض مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1، والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لغرض المبادلات، مما ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة من i_0 إلى i_1، وبالتالي ارتفاع الطلب على الاستثمار[3].

[1]Leanne J ussher(1998), "**Do Budget Deficits Raise Interest Rates ? A Survey of the Empirical Literature** ",New School For Social Research , Working Paper, n°3, p5.

[2] أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 136.

[3] عبد القادر فار(2018)، "**أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000 أفاق 2019** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 67.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (05): أثر زيادة الضرائب على النمو الاقتصادي

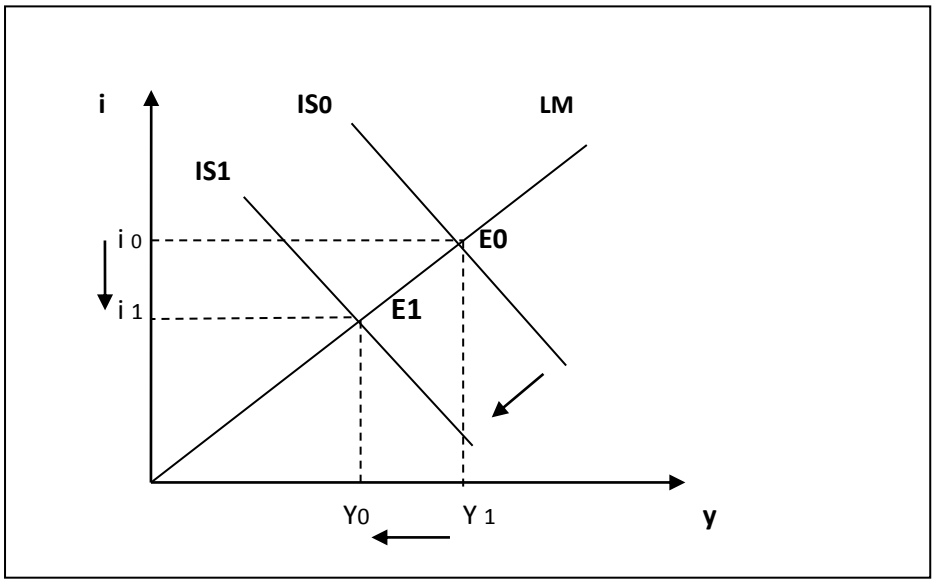

المصدر: عبد القادر فار(2018)، "**أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000 أفاق 2019** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 67.

ب) تفعيل دور السياسة الضريبية في تحفيز النمو الاقتصادي: يتم تحفيز النمو الاقتصادي من خلال السياسة الضريبية عن طريق تخفيض معدلات الضريبة ومنح الامتيازات والإعفاءات، و تفعل السياسة الضريبية من خلال[1]:

- اشتمال السياسة الضريبية على مجموعة من الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات، مع شرط دراسة ايجابيات وسلبيات استخدام كل حافز من الحوافز ومدى فاعلية كل منها في تحقيق أهداف هذه السياسة.
- يصعب جدا فصل دور السياسة الضريبية عن جوانب السياسة المالية الأخرى كالسياسة الإنفاقية أو سياسة القروض العامة، وذلك لكون الضرائب مورد هام للخزينة يجب تنميته.
- يؤدي زيادة العبء الضريبي إلى عرقلة النمو الاقتصادي، خاصة إذا تجاوز هذا العبء الضريبي الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع، وهنا يتطلب من الحكومات المختلفة ترشيد الإنفاق العام، والي يمول أساس الضرائب من أجل عدم تجاوز الطاقة الضريبية.
- تؤدي التغيرات السريعة للسياسة الضريبية إلى التأثير بصورة سيئة في محددات النمو الاقتصادي، وذلك بالسبب الوقت الذي يضيعه دافعو الضرائب في تفهم والاستجابة للقانون الجديد، لذل ينصح بإدخال التعديلات الضريبية تدريجيا مع التشاور الكامل من جانب الأفراد خارج الجهاز الحكومي، لتقليل الأثار السيئة لتعديل القانون الضريبي قدر الإمكان.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان(2008)، "**النظام الضريبي وأهداف المجتمع –مدخل تحليلي معاصر-**"، الدار الجامعية، لبنان، ص 73.

- لا تصمم السياسة الضريبية بمعزل عن جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى (كالسياسة النقدية وسياسة سعر الفائدة وسياسة الأجور) نظرا لوجود تكامل وتشابك بين مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى.

ثالثا: الفعالية النسبية للسياسة المالية بالنسبة لنموذج IS-LM

يقصد بالفعالية النسبية للسياسة المالية حجم الأثر الذي تحدثه السياسة المالية بشقيها على الدخل، وكما رأينا فإن تغير الدخل (النمو الاقتصادي) يخضع لتغيرات العوامل المستقلة، والمتمثلة في تغير قيمة الإنفاق الحكومي وكذا تغير قيمة الضرائب، وعليه ففعالية السياسة المالية تتحدد بميل كل من منحنى (LM-IS) [1].

أ) **فعالية السياسة المالية وميل منحنى IS:** تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون منحنى IS شديد الانحدار، وتكون غير فعالية في الحالة العكسية، ومنحنى IS شديد الانحدار ينتج عندما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة بسعر الفائدة، وبذلك كلما كان طلب الاستثمار قليل الحساسية لتغيرات سعر الفائدة كلما كانت السياسة المالية أكثر فعالية، وللتوضيح أكثر يمن تتبع دور تغير سعر الفائدة في تحقيق توازن جديد بعد زيادة مقدار الإنفاق الحكومي، فعندما يزداد الدخل نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي فإن سعر الفائدة لابد أن يرتفع حتى يبقى التوازن في سوق النقد، وارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض الاستثمار ملغيا جزئيا الأثر التوسعي المترتب عن زيادة الإنفاق الحكومي، وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة، وبالتالي حتى يلغى اثر الإزاحة وتكون السياسة المالية فعالة على أن يكون الاستثمار غير حساس لسعر الفائدة، وبالتالي يكون منحنى IS شديد الانحدار، والشكل التالي يوضح فعالية السياسة المالية في حالة منحنى IS شديد الانحدار وفي حالة قليل الانحدار[2]:

الشكل (06): فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحنى (IS)

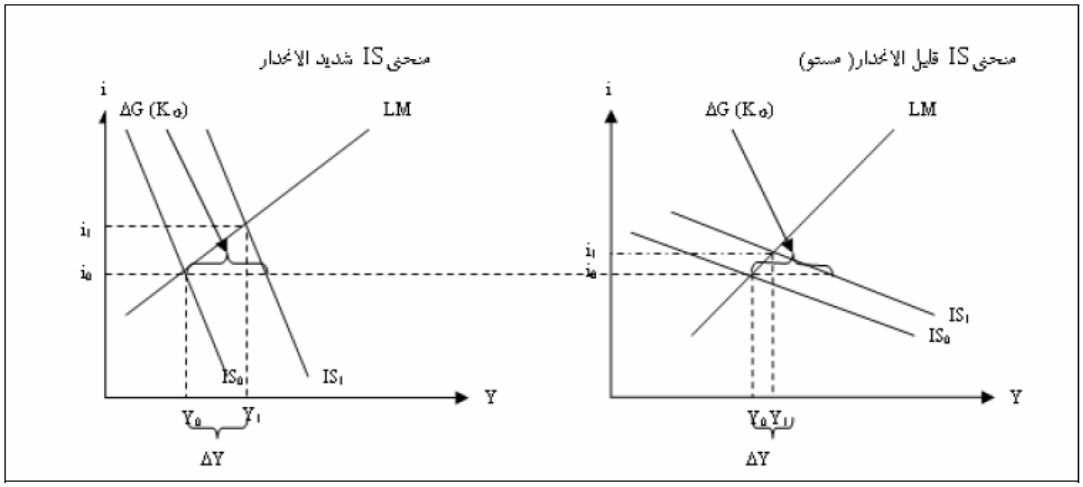

المصدر: أحمد ضيف (2015)، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر**ص141.**

ب) **فعالية السياسة المالية وميل منحنى LM:** تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون منحنى LM أقل انحدارا (يكون مستوي)، أي يكون ميله اصغر ما يكون، ومنحنى LM يكون مستوي عندما تكون مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية، والسبب في هذه النتيجة هو كذلك اثر تغير سعر الفائدة على حجم الاستثمار ولكن

[1] سامي خليل (1994)، "نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة"، الكتاب الثاني، (د،د،ن)، الكويت، ص 503.
[2] أحمد ضيف، مرجع سابق، 140.

من خلال سوق النقد، فعندما يزداد الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي فإن طلب النقود بدافع المعاملات يزداد ولتحقيق التوازن في سوق النقود مع بقاء رصيد العرض ثابت يتطلب ذلك انخفاض في الطلب على النقود، بدافع المضاربة، وبالتالي ارتفاع في سعر الفائدة، لكن ارتفاع سعر الفائدة له تأثيرين الأول ايجابي والمتمثل في الأثر على الطلب على النقود بدافع المضاربة لإحداث التوازن في سوق النقد، والثاني تأثير سلبي والمتمثل في التأثير على الاستثمار بالانخفاض، وعليه حتى يلغى الأثر السلبي ويبقى الأثر الإيجابي يجب أن تكون مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية، وبالتالي فتغير طفيف في سعر الفائدة بالزيادة سيؤدي غلى إحداث توازن في سوق النقد دون أن يكون انخفاض كبير في حجم الاستثمارات (يلغى اثر المزاحمة)، والشكل التالي يبين لنا فعالية السياسة المالية في حالة منحنى LM شديد الانحدار والعكس[1].

الشكل (07): فعالية السياسة المالية وفقا لمنحنى (LM)

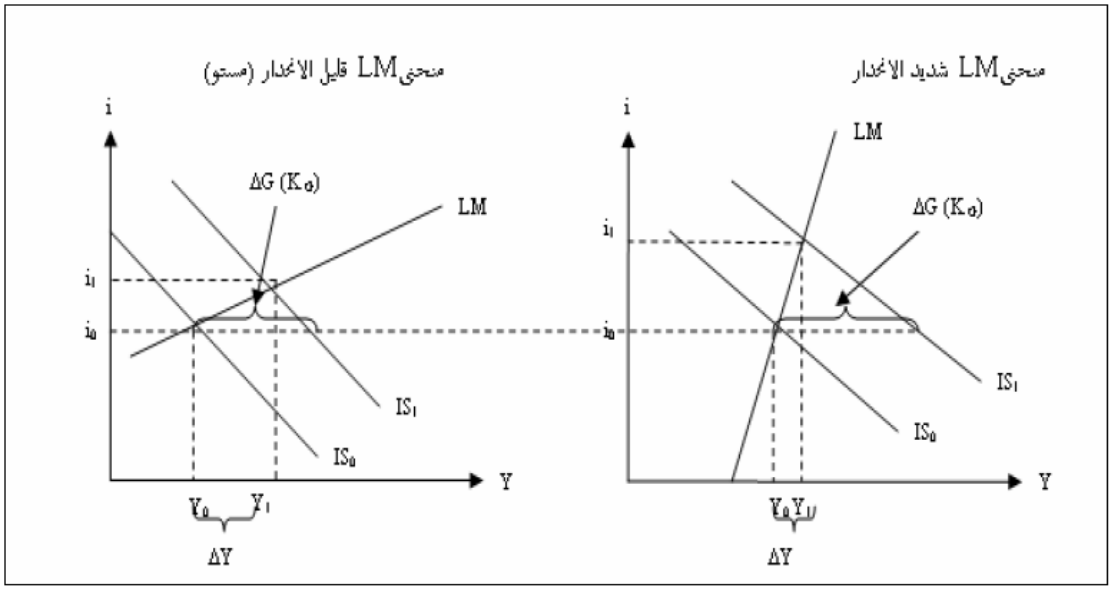

المصدر: أحمد ضيف (2015)، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 141.

[1] أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 141.

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

يمكن للسياسة المالية التأثير في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عن طريق عوامله طويلة الأجل والمتمثلة في تراكم راس المال البشري وكذلك الاستثمار في البحث والتطوير ورأس المال التكنولوجي، والاستثمار في البنية التحتية.

الفرع الأول: السياسة المالية وأثرها على رأس المال البشري

رغم أهمية الاستثمار في رأس المال البشري إلا أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في هذا المجال خاصة في الدول النامية، وهذا الواقع يتطلب تدخل الدولة لتصحيح الاختلال في اقتصاد السوق، بما يحقق توزيع الموارد بين السلع والخدمات الخاصة والعامة وتوجيه النفقات العامة نحو تنمية الموارد البشرية، هذه الأخيرة تتم عبر إصلاحات السياسات المالية ويجب أن يتم في إطار سياسات الإنفاق العام والسياسات الضريبية.

أولا: سياسة الإنفاق العام وأثرها على راس المال البشري

يعتبر مؤشر هيكل الإنفاق العام على التعليم من بين مقاييس راس المال البشري، وبالتالي يمكن القول أن نمو رأس المال البشري يتناسب طردا مع نمو حجم الإنفاق العام على التعليم والتكوين، كما أن الإنفاق على الصحة مرتبط ارتباطا وثيقا برأس المال البشري بحيث لا يمكن تصور راس مال بشري فعال بدون توفر مرافق صحية، كما أن علاقة الإنفاق العام برأس المال البشري تختلف من دولة لأخرى فبعض الدول تقدم دعما معينا في التعليم والصحة لذوي الدخول الضعيفة والفقراء فقط في حين باقي المجتمع ينفق على تعليمه وصحته بنفسه، في حين أن الدول ذات الإيرادات المرتفعة خاصة الدول النفطية فإنها تحمل على عاتقها جميع التكاليف الخاصة بالتعليم كالجزائر مثلا[1].

ثانيا: السياسة الضريبية وأثرها على رأس المال البشري

لا يوجد اتفاق كامل على تقييم العلاقة بين السياسة الضريبية ورأس المال البشري، كما لايوجد اتفاق على التشوهات التي تحدثها الضرائب المفروضة على العمل (راس المال البشري) مقارنة بتلك المفروضة على راس المال المادي وتأثير كل منهما على النمو الاقتصادي، إلا أنه يمكن تتبع اثر الضريبة على راس المال البشري من خلال تأثير الضريبة على حافز العمل، حيث من المعلوم أن فرض ضريبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ينعكس على ثمن التكلفة، وبالتالي على ثمن البيع، كذلك فإن فرض الضرائب يؤثر على سلوكيات الأفراد فالفرد عند عرضه لخدمات عمله يقوم بالمفاضلة بين عائد وتكاليف عمله من جهة، وبين عائد وتكاليف الفراغ من جهة أخرى، فعند هذا المستوى فإن فرض ضرائب إضافية على دخول الأفراد ستؤدي إلى التأثير على سلوك الأفراد إما بزيادة ساعات العمل أو بتفضيل زيادة أوقات الفراغ[2].

وفي نموذج النمو يعتبر رأس المال البشري العنصر الثاني الذي يتأثر بالضرائب، حيث أثبت العديد من الباحثين أنه هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار في الرأسمال البشري والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، مثل أعمال Jones &Manuelli سنة2001، Teixeira & Fortuna سنة2002 ،كمايرىJacobs سنة 2007 أن الإعفاءات الضريبية هي أهم عنصر لأصحاب الأعمال عند الاستثمار في الرأس المال البشري، كذلك يرى Hall &Jorgenson سنة 1967 أن الانخفاض في معدل الضريبة يعمل على ازدهار الاستثمارات الجديدة على المدى القصير .كذلك الضرائب تؤثر على

[1] أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 153-154.

[2] المرجع نفسه، ص 155.

الاستثمار في الرأس المال البشري، حيث يرى كل من Heckman& al سنة 1998 أن الضريبة على الدخل الشخصي تؤثر سلبا على العملية التعليمية للفرد[1].

الفرع الثاني: السياسة المالية وأثرها على التقدم التكنولوجي

يعد التقدم التكنولوجي من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي، حيث يرى العالم الشهيرsmith simon kuznets أن 90% من الزيادة في دخل الفرد لا تعود للزيادة في الكميات المستخدمة في العملية الإنتاجية من عنصري العمل ورأس المال، وإنما لعوامل أخرى متبقية يدمجها الاقتصاديون في عنصر التكنولوجيا والتقدم التقني، ويمكن أن تؤثر السياسة المالية على رأس المال التكنولوجي من خلال[2]:

أولا: النفقات الحكومية وتنمية البحث والتطوير

تعد المبالغ المنفقة على البحث العلمي والتطوير بالنسبة إلى دخلها القومي مؤشرا أساسيا لقياس تقدم الدول وتطور نموها الاقتصادي، وتصنف مستويات الإنفاق على الأبحاث العلمية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أربعة أقسام، فإذا كانت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير:

- ✓ اقل من 1% كان أداء البحث ضعيفا جدا ودون المستوى المطلوب، "إن نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي تعتبر معيارا عالميا حيث يعتبر الإنفاق دون هذا المستوى إنفاقا غير منتج".
- ✓ بين نسبة 1% -1,6%كان البحث في مستوى متوسط.
- ✓ أكثر من 1,6% -2% كان البحث في مستوى جيد لخدمة التنمية.
- ✓ أكثر من 2% كان أداء البحث في المستوى المطلوب لتطوير القطاعات وإيجاد تقنيات جديدة.

وتعتبر الدول المتقدمة أكثر الدول اهتماما بالبحث والتطوير وبالتالي لرأس المال التكنولوجي على عكس الدول العربية التي لا تتعدى نسبة الإنفاق على هذا المجال من الناتج المحلي الإجمالي 0.2% ، ويتم تمويل 90% من الإنفاق تنوله الحكومات فيتبقى تنمية البحث والتطوير والتقدم التقني مرهونة بمدى اهتمام الدول بهذا الجانب في موازنتها العامة.

ثانيا: السياسة الضريبية ودورها في تنمية البحث والتطوير

تكمن علاقة السياسة الضريبية بتنمية البحث والتطوير من خلال قناتين، القناة الأولى والتي تكون مباشرة المتمثلة في تشجيع البحوث والابتكارات عن طريق منح مزايا ضريبية للمؤسسات والشركات العاملة في هذا المجال، والقناة الثانية وهي غير مباشرة والمتمثلة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي من خلالها يتم نقل التكنولوجيا والمهارات إلى الدول المضيفة.

---

[1] صابر عباسي وإيمان زنودة(2018)، "**جدل قياس اثر الهيكل الضريبي على النمو الاقتصادي**"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الحادي عشر حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات" يومي 26-27 سبتمبر 2018، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، ص5.

[2] أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 163-164.

الفرع الثالث: مساهمة السياسة المالية في مشروعات البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص

يؤدي الإنفاق على البنية التحتية إلى تحفيز النمو الاقتصادي، إذ أن هذا الإنفاق يؤدي إلى رفع عائدات الاستثمار في قطاعات الإنتاج المباشر (خاصة في حالة استخدام تكنولوجيا حديثة لإنتاج)، وبالطريقة نفسها يتم تحفيز وجود استثمارات كبيرة الحجم في أنشطة الإنتاج المباشرة، كما تؤدي تجهيزات البنية التحتية إلى إحداث أثار ايجابية في مدخلات المشاريع الصناعية، تتمثل في الوفرات الاقتصادية بأنواعها مما يساعد في تخفيض تكلفة الإنتاج، من جهة أخرى يؤدي الإنفاق على البنية التحتية على تحفيز الطلب الكلي على السلع والخدمات، وإذا كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة كافية فإن العرض الكلي سيستجيب لتلبية هذا الطلب وهو ما يحفز على زيادة النمو، وهذا النمو المتزايد يستدعي بالضرورة زيادة الطلب على خدمات البنية التحتية[1].

والملاحظ هو تزايد عدد البلدان التي تعتمد مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لتشجيع القطاع الخاص على توفير أصول البنية التحتية والخدمات القائمة على أساسها، وبصفة عامة تسمح هذه الشراكة للحكومات من تجنب أو إرجاء الإنفاق على البنية التحتية دون التخلي عن مزايا هذا الإنفاق، وقد يتسم هذا الأمر بالجاذبية بالنسبة للحكومات التي تواجه قيود حالية في الإنفاق وإن لم تكن مقيدة إلى حد ما في التعهد بالإنفاق في مرحلة لاحقة، كما تكمن من تخفيف قيود الإنفاق من المالية العامة على استثمارات البنية التحتية[2].

---

[1] هاجر سلاطني (2014)، "**سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة: الجزائر-الإمارات العربية المتحدة**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص47.

[2] برناردين أكيتوبي وأخرون (2007)، "**الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**"، مجلة قضايا اقتصادية، العدد40، واشنطن، ص8.

خلاصة الفصل

أجمعت تعاريف النمو الاقتصادي على انه الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الوطني بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، في حين أن التنمية الاقتصادية أشمل إذ تعني زيادة على نمو الناتج الوطني حدوث تغيرات هيكلية واسعة في مختلف المجالات.

أما فيما يخص النظريات المعالجة لموضوع النمو الاقتصادي، فنجد أن الكلاسيك ركزوا على تراكم رأس المال وحرية التجارة، في حين أن النظرية الكينزية افترضت أن التوازن الاقتصادي لا يحدث تلقائيا وإنما يحدث عند حالة التشغيل الكامل في المدى البعيد، وقد عالجت هذه النظرية موضوع النمو الاقتصادي من خلال نموذج "**هارود-دومار**" حيث اعتبروا أنه لتحقيق النمو الاقتصادي لابد من زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار، أما "**شومبيتر**" فأعطى أهمية كبيرة للابتكارات واعتبرها العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي إلا أن هذا الأخير لا يعتمد فقط على الابتكارات بل يتطلب أيضا تغييرات اقتصادية واجتماعية، أما "**سولو**" وهو من أهم رواد المدرسة النيوكلاسيكية فيرى أن النمو الاقتصادي يعتمد على التقدم التقني ،في حين أن "**روستو**" ذهب إلى فكرة انتقال الاقتصاد عبر عدة مراحل وصولا إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي.

إلى أن ظهرت نماذج النمو الداخلي مع نهاية الثمانينات عالجت النمو الاقتصادي من خلال عدة نماذج أهمها "**لوكاس**" و"**رومر**" وقد ركزت على التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير ورأس المال البشري، وتعتبرها من أهم مصادر النمو واستمراره لأجل طويل، إلا أنه يعاب على هذه النماذج اعتمادها على عدد من فروض النظرية الكلاسيكية والتي تكون غير مناسبة لاقتصاديات العالم الثالث.

أما بالنسبة لتأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي يمكن القول أنه يتم عبر أدواتها الرئيسية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة (خاصة الضرائب). ففي الأجل القصير يتم التأثير من خلال نموذج IS-LM (سوق السلع والخدمات-سوق النقد)، أما الأجل الطويل فإن الأثر الكبير يكون من خلال تأثير سياسة الإنفاق العام على محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل، كالاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والتكوين، وكذا الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا وذلك ما يعبر عن أهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن للاستثمار في البنية التحتية دور فعال في تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص.

الفصل الثالث:

تقييم السياسة المالية في الجزائر ودورها في دعم النمو الاقتصادي

تمهيد

إن السياسة المالية لأي دولة ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي..الخ، وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة كالتشغيل الكامل، التوازن الاقتصادي ولعل أهمها هو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على أدوات السياسة المالية في إحداث نمو اقتصادي مرغوب فيه والحفاظ على استدامته لدفع عجلة التنمية، وبما أن الجزائر دولة ريعية إذ تشكل إيرادات المحروقات97%من مداخيلها، هذا ما يجعلها تكيف سياستها المالية حسب تطورات أسعار البترول، ففي حال ارتفاع إيرادات المحروقات تتخذ سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب والعكس.

وعليه سنحاول خلال هذا الفصل تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر ودورها في دعم النمو الاقتصادي بالاعتماد أولا على تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر من حيث أدواتها (النفقات العامة، الإيرادات العامة، رصيد الموازنة) ، ومن ثم التطرق لأهم البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر مع تسليط الضوء على تطور معدلات النمو في الجزائر خلالفترة الدراسة (2010- 2019)، وفي الأخير نقوم بدراسةتحليلية لأدوات السياسة المالية في الجزائر ودورها في دعم النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر.

تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في دفع عجلة النمو والنهوض بالاقتصاد وقد شهدت السياسة المالية في الجزائر تطورات وتغيرات جوهرية من أجل التكيف مع الأوضاع السائدة، وسنحاول خلال هذا المبحث تحليل التطورات التي عرفتها أدوات السياسة المالية خلال فترة الدراسة .

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

كما ذكرنا سابقا النفقات العامة من أدوات السياسة المالية المطبقة من طرف السلطات المالية لتحقيق الأهداف المرسومة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن مبالغ مالية تصرفها الدولة لتشبع الحاجات العامة ولأهدافها الاقتصادية.

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة

وقد قسم المشرع الجزائري النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلىنوعين:نفقات التجهيز ونفقات التسيير.

أولا: نفقات التسيير.

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وتشمل نفقات المستخدمين، نفقات المعدات[1].

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربع أبواب هي[2]:

أ) **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات،ويشمل خمس أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- الدين الداخلي –ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

ب) **تخصيصات السلطة العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج) **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم مايلي:

- المستخدمين- مرتبات العمل.

---

[1] يونس زين وأبو بكر بوسالم(2016)، "**سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 2000-2013**"، مجلة دراسات –العدد الاقتصادي-، العدد3، المجلد7، جامعة الأغواط، الجزائر، ص267.

[2] المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/ 1984 المتعلق لقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد28، الصادرة في 10 جويلية 1984.

- المستخدمين- المنح والمعاشات.
- المستخدمين- النفقات الاجتماعية.
- معدات تسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

د) **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

ثانيا:نفقات التجهيز.

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدول (القطاع الصناعي، الفلاحي..الخ) من اجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن[1].

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات، ويتم تمويل نفقات التجهيز من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل[2].

وتقسم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي على ثلاث أبواب: استثمارات منفذة من قبل الحكومة، دعم استثماري، نفقات استثمارية أخرى[3].

[1] مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 351.

[2] المرجع نفسه، ص 351.

[3] المادة35 من القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/ 1984 المتعلق لقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد28، الصادرة في 10 جويلية 1984.

والتصنيف الذي تعتمد عليه هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوح أكثر لنشاط الدولة الاستثماري، وعليه تدون نفقات التجهيز كما يلي[1]:

أ) **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

ب) **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشات الأساسية الاقتصادية الإدارية، التربية والتكوين، المنشآتالأساسيةالاجتماعيةوالثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج) **الفصول والموارد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة، كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية.
- القطاع الفرعي 24.....التجهيزات.
- الفصل 242.....الصلب.
- المادة 2423.....التحويلات الأولية للمواد.

الفرع الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2010-2019)

شهدت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) تزايدا واضحا ومستمرا، إذ بلغت نفقات الميزانية سنة 2011 مستوى 5853,6مليار دج مقابل 4466مليار دج لسنة 2010 أي بزيادة تساوي 31,04%، لتواصل الارتفاع إلى 7169,9 مليار دج خلال سنة 2012، لكن وبحلول سنة 2013 تراجعت النفقات العامة بنسبة 15% فبلغت قيمة 6024,1 مليار دج هذا الانخفاض راجع لانخفاض كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، لتعاود الارتفاع مرة أخرى إلى 6995,7 مليار دج سنة 2014، وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع المسجل في النفقات العامة خلال هذه الفترة سببه التزامن مع انطلاق برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) والذي خصص له مبلغ ضخم لإنجاز واستكمال المشاريع والاستثمارات، وخلال سنة 2015 بلغت النفقات العامة 7656,3 دج أي بزيادة قدرها 9,4% عن السنة السابقة قد تسبب نفقات رأس المال في 81% من هذا الارتفاع، وهو ما يلخصه لنا الجدول الموالي:

[1] يوسف قاشي وناصر بن سنة(2019)، "**دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي(دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)**"، مجلة أوراق اقتصادية، العدد2، المجلد03، جامعة محمد أكلي الحاج، البويرة، الجزائر، ص 28.

الجدول رقم(3): تطور النفقات العامة في الجزائر (2010-2019)

الوحدة: مليار دج

السنة	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبة (%)	نفقات التجهيز	نسبة (%)
2010	4466,9	2659,0	59,52	1807,9	40,48
2011	5853,6	3879,2	66,27	1974,4	33,73
2012	7169,9	4935,9	68,84	2234,0	31,16
2013	6024,1	4131,5	68,58	1892,6	31,42
2014	6995,7	4494,3	64,24	2501,4	35,76
2015	7656,3	4617,0	60,30	3039,3	39,7
2016	7297,5	4585,6	62,83	2711,9	37,17
2017	7389,3	4757,8	64,38	2631,5	35,62
2018	6854,96	4584,46	66,87	2270,5	33,13
2019	7556,13	4954,47	65,56	2601,66	34,44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

-تقارير بنك الجزائر للفترة (2010 –2017) من الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

- قانون المالية لعامي 2017، 2018.في الجزائر،من الموقع:

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2011-2014

وبحلول عام 2016 ومع انهيار أسعار النفط والإجراءات التي اتخذت من طرف الحكومة بخصوص سياسة التقشف انخفضت النفقات العامة لتبلغ 7297,7 مليار دج، وفي السنة الموالية سجلت ارتفاع طفيف قدر بنسبة 1,25%فاستقرت النفقات العامة عند 7389,3 مليار دج ونتج هذا الارتفاع الطفيف عن الزيادة في النفقات الجارية ب 3,75% على الرغم من انخفاض نفقات التجهيز ب 2,96%، لكن سرعان ما عاودت الانخفاض سنة 2018 إلى 6854,96مليار دج وذلك بسبب انخفاض كل من نفقات التسيير والتجهيز، ومع حلول سنة 2019 شهدت النفقات العامة ارتفاعا قدر ب 10%حيث بلغت 7556,13مليار دج ويرجع سبب الارتفاع إلى تراجع الدولة عن آلية التسقيف التي كانت معتمدة.

أولا: تحليل تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2010-2019)

عند تفحص نفقات التسيير خلال الفترة (2010-2019) نلاحظ أن هذه النفقات في تزايد وأنه لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة إذ استحوذت على نسب تتراوح بين 59,52%كحد أدنى سنة 2010 و68,84% كحد أقصى وهذا سنة 2012، ويعود سبب التزايد في هذا النوع من النفقات إلى اعتبارات سياسية وأخرى اجتماعية واقتصادية، كما يعبر هذا الارتفاع على سيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظمللإدارة العمومية، المركزية منها والمحلية، التعليم، الصحة..إلخ، ومن خلال الجدول نجد أن نفقات التسيير انتقلت من 2659مليار دج في سنة 2010 إلى 4935,2مليار دج سنة 2012 ترجع هذه الزيادة تقريبا بصفة كلية لارتفاع التحويلات الجارية وبدرجة اقل إلى نفقات المستخدمين، لكن في سنة 2013 انخفضت بشكل واضح لتصل إلى 4131,5مليارد ج أي بنسبة 16,2% بسبب انخفاض التحويلات الجارية، وفي سنة 2014 ارتفعت نفقات التسيير من جديد بنسبة 8,78% وواصلت نموها في سنة 2015 لكن بنسبة متواضعة قدرت ب 2,7% لتبلغ 46115مليار دج ويعود سبب هذه الزيادة الى الارتفاع في نفقات المستخدمين في وضع اتسم بتراجع طفيف للتحويلات الجارية بما في ذلك الخدمات الإدارية، و في سنة 2016 بعد أن عرفت نفقات التسيير شبه استقرار بقيمة 4557,8مليار دج ومسجلة انخفاضا عن السنة السابقة قدره0,68%، عادت للارتفاع سنة 2017

بنسبة 3,8% لتبلغ 4757,8مليار دج وذلك راجع إلى ارتفاع كل من التحويلات الجارية والفوائد على الدين وبالمقابل انخفاض نفقات المستخدمين، لكن سرعان ما عاودت الانخفاض إلى 4584,46مليار دج في سنة 2018، لترتفع مرة أخرى بنسبة8,07% لتبلغ أقصى قيمة لها والمقدرة ب 4954,47 مليار دج وذلك خلال 2019.

ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2010-2019)

ارتفعت نفقات التجهيز بوتيرة ملحوظة من سنة 2010 غلى سنة 2012، فقد قدرت ب 1807,9مليارد ج في سنة 2010، وعرفت زيادة في سنة 2012 بنسبة 13,14%إذ انتقلت من 1974,4مليارد ج إلى 2234مليارد ج سنة 2012، وسبب هذه الزيادة هو ارتفاع نفقات قطاع السكن ونفقات متنوعة أخرى، لكن في سنة 2013 عرفت هذه النفقات انخفاضا بنسبة 15,28% وبعد هذا الانخفاض عادت نفقات التجهيز للارتفاع من جديد سنة 2014 بنسبة 32,16%واستمرت في ارتفاعها سنة 2015 بوتيرة 21,49% لتبلغ اعلي قيمة خلال الفترة المدروسة 3039,3 مليار دج ويرجع سبب هذا التزايد الكبير إلى ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن في حين سجل قطاع المناجم والطاقة ارتفاعا قليلا فقط، لتعاود الانخفاض سنة 2016 وتبلغ قيمة 2711,9مليار دج بسبب الانخفاضات التي مست جملة من القطاعات (الطاقة والمناجم، البنى الاقتصادية والإدارية، السكن، الفلاحة والموارد المائية)، لتواصل الانخفاض خلال سنة 2017 بنسبة 2,96%ومس هذا الانخفاض في نفقات التجهيز كل القطاعات باستثناء قطاع السكن وبند "نفقات أخرى)، وذلك راجع لتجميد معظم المشاريع من طرف الحكومة، واستمرت سلسلة الانخفاضات في نفقات التجهيز لسنة 2018 حيث بلغت 2270,05مليارد ج لتعاود الارتفاع في سنة 2019 بنسبة 14,58% .

وللوقوف على صورة أكثر وضوحا نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (8): تطور النفقات العامة في الجزائر (2010-2019)

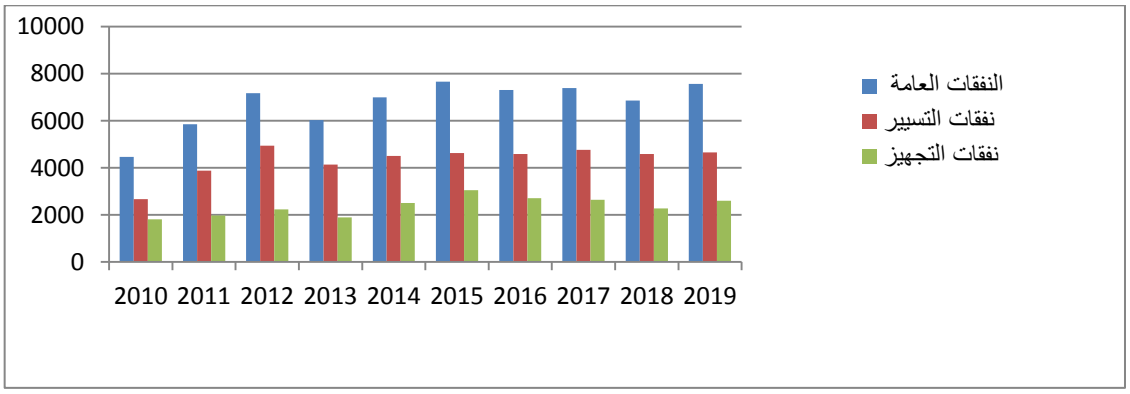

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3).

المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدول لتغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداةللتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة[1].

الفرع الأول: تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر

تعددت أنواع الإيرادات العامة فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى[2]:

- إيرادات ذات طابع جبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والاتاوي.
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

مما سبق يمكن تقسيم إيرادات الميزانية إلى:

أولا:الإيرادات الإجبارية

تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي[3]:

أ) **الإيرادات الجبائية:** تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفة كما يلي:

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور...إلخ.
- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، طوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف..الخ.
- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال (كالذهب والكحول...الخ).

---

[1] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص361.

[2] المادة11 من القانون رقم 84-17 ا المؤرخ في 07/07/ 1984 المتعلق لقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد28، الصادرة في 10 جويلية.

[3] حميد رسول(2017)، "**قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر**"، مجلة معارف، العدد22، جامعة البويرة، الجزائر، ص ص273، 274.

- **الضرائب على رقم الأعمال**: وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.
- **الحقوق الجمركية**: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد.
- **الجباية البترولية**: تتكون من مجموع اقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

ب) **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:** وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

ج) **الغرامات:** وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة..إلخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشيه الأسعار، مفتشية الجمارك.

ثانيا:الإيراداتالاختيارية

يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إيراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة، ومنها[1]:

أ) **مداخيل أملاك الدولة:** وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات ..إلخ أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة ومن هنا يمكن أن نميز نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

- **مداخيل التصفية:** وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة ، المساكن، المتاجر..إلخ.
- **مداخيل الاستغلال:** هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التييستفيد منها الأشخاص (طبيعيين أو معنويين) الخواص أو العموميين ومن هذه الموارد نذكر: مداخيل استغلال المناجم، مداخيل الغابات، مداخيل استخراج المنتجات من أملاك الدولة، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية، مداخيل استغلال الغابات..إلخ.

ب) **التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة:** تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها ويمكن أن نميز ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية.
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

ج) **أموال المساهمات والهدايا والهبات:**هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

[1] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص ص 363، 364.

الفرع الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2019)

بلغت الإيرادات العامة في الجزائر عام 2010 بلغت 4392,9مليار دج لترتفع في السنة الموالية بنسبة 29,52% لتبلغ 5790,1مليار دج مواصلة هذا الارتفاع إلى 6411,3مليار دج خلال سنة 2012، ويرجع سبب هذا التزايد المستمر إلى ارتفاع إيرادات المحروقات بنسبة كبيرة، أما في سنة 2013 فقد شهدت الإيرادات العامة انخفاضا بنسبة 7,07% حيث سجلت 5957,5مليار دج، رغم الارتفاع في الإيرادات العادية ب 6,4% التي انتقلت من 1908,6 مليار دج في 2012 إلى 2031 مليار دج في 2013، إلا أن هذا الارتفاع لم يكن كاف لتعويض الانخفاض الذي شهدته الإيرادات الجباية البترولية إذ بلغت هذه الأخيرة 3678,1 مقابل 4184مليار دج خلال سنة 2012، نفس الأمر خلال سنة 2014 فمع استقرار الإيرادات العادية والإيرادات الغير الجبائية وانخفاض الجباية البترولية بحوالي 8% أدى هذا الأمر إلى انخفاض الإيرادات العامة إلى 5738,4مليار دج، أما 2015 فقد بلغت 5103,1مليار دج مسجلة بذلك انخفاض قدره 635,3مليار دج ، وقد نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية عن الانخفاض في إيرادات المحروقات بنسبة تعادل 30% وذلك بالرغم من ارتفاع كل الإيرادات خارج المحروقات بنسب معتبرة، وفي سنة 2016 بلغت إيرادات الميزانية 5110,1 مليار دج وتجسد شبه الاستقرار على الرغم من الانخفاض في إيرادات المحروقات ب 592,4 مليار دج أي 25% بسبب انخفاض أسعار البترول بنسبة 15,2%، ومع ارتفاع طفيف في إيرادات العادية وارتفاع الإيرادات غير الجبائية بنسبة 125,87% ، وهو ما يلخصه لنا الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2010-2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	إيرادات خارج المحروقات		إيرادات المحروقات (جباية بترولية)
		جباية عادية	إيرادات غير جبائية	
2010	4392,9	1298,0	189,8	2905,0
2011	5790,1	1527,1	283,3	3979,7
2012	6411,3	1908,6	246,4	4184,0
2013	5957,5	2031,0	248,4	3678,1
2014	5738,4	2091,4	258,5	3388,4
2015	5103,1	2354,7	374,9	2373,5
2016	5110,1	2422,9	846,8	1781,1
2017	6182,8	2663,1	1147,2	2372,5
2018	6714,26	3033,02	105,02	2776,21
2019	6507,90	3041,41	152,02	2714,46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-تقرير بنك الجزائر للسنة 2012و 2017 من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

- قانون المالية لسنة 2017، 2018، من الموقع:

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2011-2014

أما في عام 2017 حققت الإيرادات العامة زيادة ب 1072,7مليار دج إذ بلغت 6182,8 مليار دج وقد نجم هذا الارتفاع عن ارتفاعالإيرادات العادية بحوالي 10%نتيجة لارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل الإجمالي بسبب تحسن الأجور وكذلك ارتفاع الضريبة على أرباح الشركات بسبب زيادة حجم الاستثمارات، كما ارتفعت الجباية البترولية بحوالي

33%والإيرادات غير الجبائية ب 35,47%، ليتواصل الارتفاع خلال سنة 2018 إلى 6714,26مليار دج أي بنسبة زيادة 8,5% ويرجع سبب الارتفاع إلى الزيادة في الإيرادات العادية إذ بلغت 3033,02مليار دج مقابل 2663.1مليار دج محققة45,17% نسبة المساهمة في إجمالي الإيرادات العامة، وارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 2776,21مليار دج مقابل 2372,21مليار دج بسنة 2017 محققة بذلك 41% من إجماليالإيرادات العامة، في حين سجلت الإيرادات غير الجبائية انخفاضا ب 90% عن السنة السابقة، أما سنة 2019 فقد شهدت انخفاضا طفيفا في الإيرادات العامة بنسبة 3,07% حيث بلغت 6507,90مليار دج ساهمت الجباية العادية فيها بأكبر نسبة 46%وإيرادات الجباية البترولية بنسبة 41% أما الإيرادات الغير جبائية فرغم ارتفاعها بنسبة44% عن سنة 2018 إلا أنها لم تغطي شبه الاستقرار في قيمتي الجباية العادية والجباية البترولية.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09): تطور الإيرادات العامة في الجزائر

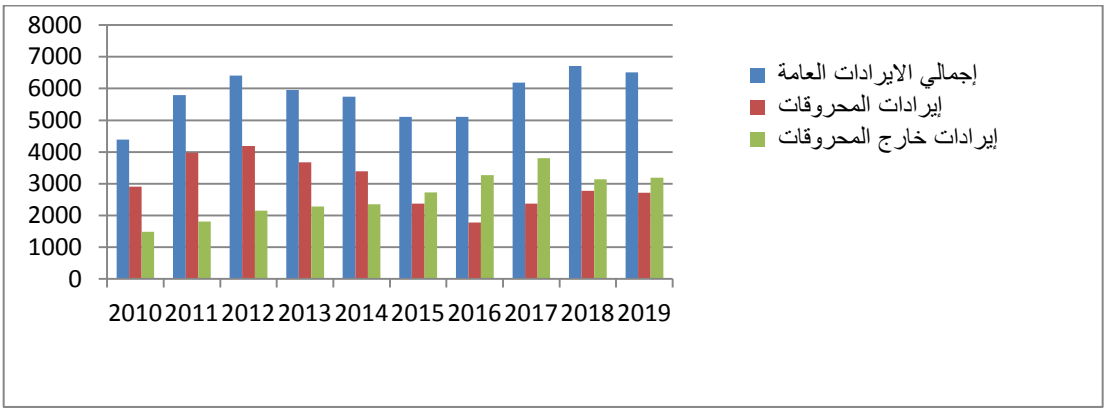

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4).

ومن خلال استقراء الجدول والشكل أعلاه يمكن استنتاج ما يلي بخصوص الإيرادات العامة في الجزائر:

- هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات العامة.
- تواضع مساهمة الجباية العادية بسبب الإعفاءات الضريبية ومنح الامتيازات وكثرة التهرب الضريبي.
- ضآلة مساهمة الإيرادات غير الجبائية في الإيرادات العامة في الجزائر.

المطلب الثالث: سياسة الموازنة العامة في الجزائر

يعتبر قانون 84-17 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها "بأنها تتشكلمن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[1].

كما يعرف قانون 90-21 الميزانية بأنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقا التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها"[2].

الفرع الأول: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر.

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مرحل تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ تتمثل في[3]:

أولا: مبدأ السنوية

يقصد به أن ترخيص الموازنة العامة لا يصلح إلا لسنة واحدة مقبلة، أي يحدث توقع إجازة نفقات وإيرادات الدولة بالنظر إلى سنة واحدة مقبلة وهو ما يسمح بالرقابة الدائمة من السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بالعمليات المالية من جباية وإنفاق وهذا ما يستوجب أن تكون الموازنة دورية والفترة محددة، وهذا طبقا لما ورد في قانون84-17: (أن قانون المالية يقر ويرخص عن كل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة ونفقاتها)، والسنة المدنية تضم الفترة 1 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر كما هو الحال في الجزائر، وهذا يعني أن الحكومة ملزمة بتنفيذ الميزانية خلال سنة إلا أن هناك عمليات تفوت الإطار السنوي ولهذا ظهر على هذا المبدأ استثناءات (أي الخروج على مبدأ السنوية)، وتستنبط هذه الاستثناءات من اعتبارين مختلفين:

- من جهة لاعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح أثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة.
- ومن جهة أخرى لاعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج يسمح بإعطاء الترخيص المالي أثر يتعدى كثيرا الإطار الضيق للسنة، ويمكن حصر هذه الاستثناءات في (عمليات برامج التجهيز ترحيل الاعتمادات، الميزانية الشهرية، الاعتمادات التكميلية).

ثانيا: مبدأ وحدة الميزانية

يقصد بهذا المبدأأن تخصص موازنة واحدة تضم كافة النفقات العامة والإيرادات العامة مهما كانت طبيعتها بحيث يكونالتصويت عليها من طرف السلطة التشريعية مرة واحدة وبشكل عام وحسب هذا المبدأ على الإيرادات والنفقات العامة للدولة أن تظهر في بيان واحد، ثم تصنف بشكل مفصل ومتجانس حتى يسهل التعرف على المركز المالي للدولة كما تمكن أيضا من عملية التحليل والمقارنة ومن ثم التأكد من وجود توازن أو عدمه في الموازنة العامة للدولة، كما يسمح هذا المبدأ للسلطة التشريعية القيام بعملية المراقبة والتعرف على السياسة المالية المعتمدة من طرف الحكومة إلا أن التطور الذي لحق بالسلطة المالية للدولة وتعدد وظائفهما

---

[1] المادة 06 من قانون 84-17 المؤرخ في 07/07/ 1984 المتعلق لقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد28، الصادرة في 10 جويلية 1984.

[2] المادة 03 من قانون 90-21 المؤرخ في 15أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد35، الصادرة في15 أوت1990.

[3] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 382-384.

لهذا أظهرت بعض الاستثناءات على مبدأ وحدة الموازنة وتتمثل في:

أ) **الميزانية الملحقة:** هناك بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة، فتعتمد الدولة منحها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق الموازنة العامة وهذا ما نص عليه قانون84-17 في المادة 44-45 (مثل الموازنة الخاصة بالبريد والمواصلات).

ب) **الحسابات الخاصة بالخزينة:** تمثل هذه الحسابات التعديل الثاني على مبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة في الجزائر وقد خصص قانون84-17 لهذه الحسابات 14مادة (48-61) وتتمثل هذه الحسابات المفتوحة في كتابات الخزينة تقيد فيها عمليات الإيرادات والنفقات لمصالح الدولة، التي تجريها تنفيذا لأحكام قانون المالية ولكن خارج الميزانية العامة للدولة، وقد صنف قانون 84-17 هذه الحسابات إلى: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات والتسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية كالمساعدات للدول.

ثالثا: مبدأ شمولية الموازنة العامة

يقصد به إدراج كافة الإيرادات والنفقات في ميزانية الدولة دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة، ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين:

- قاعدة الناتج الخام أي أن الإيرادات والنفقات تسجل بمبلغها الخام (عدم المقاصة).
- قاعدة عدم التخصيص أي أن مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات (عدم تخصيص الإيرادات) إلا أنه في حالة عدم كفاية الإيرادات المخصصة لتغطية نفقة ما يجوز للهيئة الإدارية المعنية أن تطلب إعانة من الدولة بهدف تغطية الجزء المتبقي من النفقة (المادة8 من قانون84-17) والمتمثلة في استثناءات مبدأ الشمولية:(يمكن أن ينص القانون صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات)، وتكتسي هذه العمليات حسب الأشكال التالية: الميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة بالخزينة.

رابعا:مبدأ توازن الموازنة

إن مبدأ توازن الموازنة العامة في الجزائر يوضع في إطار خاص، حيث أنه لغاية سنة1965 كانت النفقات العامة للدولة (التسيير، التجهيز) تظهر في الموازنة العامة، وابتداءا من مرحلة تطبيق مخططات التنمية بدأت تظهر اختلالات مالية، حيث برزت مشاكل التمويل فعلى الرغم من تواضع محتوى مخطط1967-1969 غير أنه أحدث مشاكل للخزينة قد تتفاقم هذه المشاكلوتزداد حدتها خلال المخططات التنموية الأخرى إن لم تنبع سياسة مالية عقلانية لكون موارد الميزانية العامة للدولة تسيطر عليها الجباية البترولية، الأمر الذي يزيد من حدة ومشكل تمويل التنمية واتساع الحاجات الاجتماعية.

الفرع الثاني: معايير تبويب النفقات العامة والإيرادات العامة

فيما يلي سيتم توضيح أهم المعايير التي تبوب على أساسها كل من النفقات العامة والإيرادات العامة حسب المشرع الجزائري.

أولا: تبويب النفقات العامة في الجزائر

لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة لما كان دورها تقليدي ساد التبويب الإداري ثم ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الإداري والاقتصادي والمالي، كما يلي[1]:

أ) **التبويب الإداري:** تبوب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- التبويب حسب الوزارات: أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير.
- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

ب) **التبويب الوظيفي:** حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة وهي:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن.
- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم.
- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة.
- النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

ج) **التبويب الاقتصادي:** يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثيرات النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير (النفقات الجارية) ونفقات التجهيز (نفقات الاستثمار).
- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع.

د) **التبويب المالي:** من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- النفقات النهائية: وتمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية.
- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة حيث أن هذه النفقات تتعلق بالخزينة.

[1] أحمد بن بارو وصلاح الدين شريط(2017)، "**تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد8، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، ص 238.

ثانيا: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر.

تبوب الإيرادات العامة حسب تحصيلها، ولذلك فإن تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي، وسنوجزها كما يلي[1]:

أ) **التبويب القانوني:** يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخول لها ذلك خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات واللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي خولها لها القانون.

ب) **التبويب الاقتصادي:** يعتمد على مصدر الاقتطاع ومن هنايمكن أن نميز بين التبويب قبل الإصلاحات 1991 الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على راس المال (الثروة) وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة..إلخ.

ج) **التبويب المالي:** وفيه يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات:

- الإيرادات العامة النهائية: هي الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة نهائية دون أن تتبعها تكلفة أو تعويض.
- الإيرادات العامة المؤقتة: هي تلك الأموال ذات الطبيعة المؤقتة الواجب ردها أو تعويضها، والتي ينتج عنها تكاليف مثل: دفع فوائد القروض، سندات الدولة..الخ.

الفرع الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2010-2019)

بتحليلنا لتطور الموازنة العامة للجزائر للفترة (2010-2019) نجد أنها سجلت عجزا طيلة فترة الدراسة، أما عن العجز الذي شهدته خلال السنوات الثلاث الأولى (2010، 2011، 2012) والمقدر على التوالي ب(76-)، (63,5-)، (758,6) مليار دج، يرجع أساسا إلى ارتفاع نفقات التسيير بنسبة كبيرة في ظرف يتميز بارتفاع متواضع للإيرادات العامة، ليتواصل العجز خلال سنة 2013 والذي بلغ (66,7-) مليار دج ويعود ذلك لانخفاض الإيرادات الجباية البترولية وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة على الرغم من تسجيل انخفاض معتبر في نفقات التسيير والتجهيز، أما سنة 2014 فارتفع مقدار العجز في الميزانية ليبلغ (1257,3-)مليار دج بسبب انخفاض طفيف في الإيرادات العامة رافقه ارتفاع معتبر في النفقات العامة أما في عام 2015 فقد سجلت الموازنة أكبر عجزا قدر ب (2553,2-) مليار دج حيث نتج هذا الوضع عن انخفاض في الإيرادات الجبائية بحوالي 29,95% عقب الانخفاض في متوسط سعر البترول، صاحب هذا الوضع ارتفاع معتبر في النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز، أما في عام 2016 أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي25% بفضل الانخفاض الملموس في النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات تراجع عجز الموازنة عن السنة السابقة بنسبة 14,32% فسجل (2187,4-)مليار دج، والجدول التالي يوضع ذلك:

[1] أحمد بن باروصلاح الدين شريط، مرجع سابق، ص 229.

الجدول رقم (05):تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد	الحالة (فائض/ عجز)
2010	4392,9	4466,9	-74	عجز
2011	5790,1	5853,6	-63,5	عجز
2012	6411,3	7169,9	-758,6	عجز
2013	5957,5	6024,1	-66,7	عجز
2014	5738,4	6995,7	-1257,3	عجز
2015	5103,1	7656,3	-2553,2	عجز
2016	5110,1	7297,5	-2187,4	عجز
2017	6182,8	7389,3	-1206,5	عجز
2018	6714,26	6854,96	-140,7	عجز
2019	6507,90	7556,13	-1048,23	عجز

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدولين (3)و(4).

و مع تواصل ارتفاع متوسط سعر البترول خلال سنة 2017 وارتفاعالأرباح المسددة من طرف بنكالجزائر لفائدة الخزينة العمومية أدى هذا إلى ارتفاع معتبر في الإيرادات العامة، ترافقا مع شبه استقرار في النفقات العامة، عرف عجز الميزانية لسنة 2017 تقلصا حادا فسجل (1206,5-) مليار دجأي انخفاض بحوالي 45% عن السنة السابقة، وقد تواصل الانخفاض الحاد في عجز الميزانية خلال سنة 2018 حيث بلغ (140,7-) مليار دج وذلك راجع للارتفاع في مختلف أنواعالإيرادات العامة مع انخفاض النفقات العامة، أما سنة 2019 فقد شهدت عجزا في الميزانية قدر ب (1048,23-) مليار دج مسجلة ارتفاعا كبيرا عن السنة السابقة ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى انخفاض الإيرادات العامة صاحبه ارتفاع في النفقات العامة.

ويمكن توضيح وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

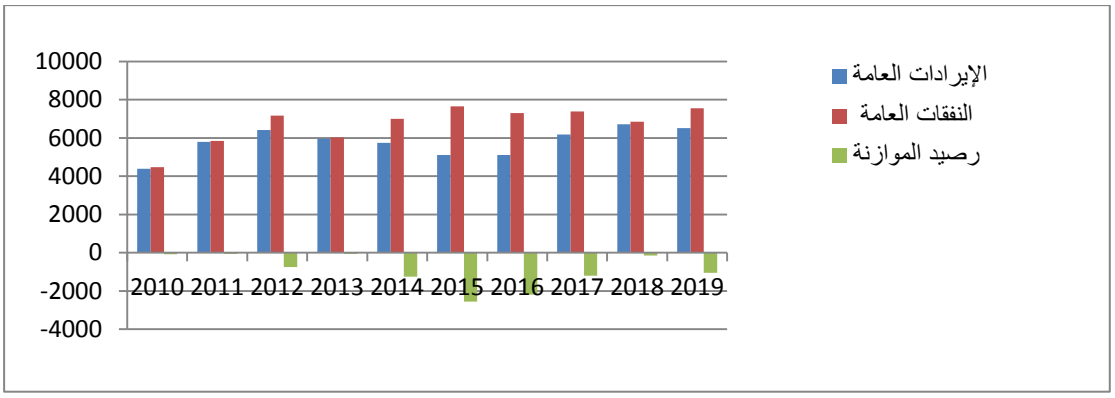

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (5).

المبحث الثاني: تحليل وتقييم مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر

مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل وخلال كل مرحلة كانت هناك جهود وبرامج من طرف الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة، وخلال هذا المبحث سيتم التطرق لمختلف البرامج التنموية التي شهدتها فترة الدراسة بالإضافة إلى التطرق إلى تطور معدلات النمو ومحاولة تحليلها.

المطلب الأول: توطيد النمو الاقتصادي أو البرنامج الخماسي الثاني2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وقد قدرت قيمته الإجمالية ب 21214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل على شقين اثنين هما[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار.

وقد نصت عليه المادة70 من القانون09-09 والذي تضمن قانون المالية لسنة 2010 بأن يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 134-302 تحت عنوان "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014"، كما نصت نفس المادة على أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي2010-2014، وتقيد في باب النفقات كل النفقات المتصلة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 [2].

الفرع الأول: أهداف البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)

إن أهداف هذا البرنامج اتخذت طابعا استراتيجيا، وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد من 2010 إلى غاية 2014، وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي[3]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث 3ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في الريف من خلال تزويدهم بالمياه ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي التعليم واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

---

[1] شراف عقون وآخرون (2018)، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية2001-2019**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد2، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، ص201.

[2] المادة70 من القانون09-09، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، المؤرخ في 30ديسمبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة في31ديسمبر 2009، ص25.

[3] عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج(2016)، "**تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد4، جامعة تيارت، الجزائر، ص ص 116، 117.

- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- توسيع قاعدة السكن، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية، ومواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

الفرع الثاني: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

يرتكز مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي عل خمس محاور هي التنمية البشرية، المنشات القاعدية، برامج دعم التنمية الاقتصادية، إنشاء مناصب شغل، وتطوير اقتصاد المعرفة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06):مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

البرنامج	المبلغ المخصص (مليار دج)	النسبة المئوية %
1- التنمية البشرية	**10116**	45,12
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
-السكن.	3700	
-الصحة.	619	
-المياه.	2000	
- باقي القطاعات (شباب ورياضة، شؤون دينية، اتصال، ثقافة، قطاع المجاهدين، التضامن الوطني)	1899	
2- المنشآت القاعدية	**8200**	36,58
-الأشغال العمومية.	3100	
-النقل.	2800	
-خدمات الجماعات المحلية.	1800	
-تهيئة الإقليم والبيئة.	500	
3- برامج دعم التنمية الاقتصادية	**3500**	15,61
-الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	150	
-التنمية الصناعية	2000	
4-إنشاء مناصب شغل	**350**	1,5
5-تطوير اقتصاد المعرفة.	**250**	1,11

المصدر: من إعداد الطالبةبالاعتماد على:

-بيان مجلس الوزراء، قانون التنمية الخماسي2010-2014، الجزائر، 24ماي 2010. من الموقع:

http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

ويمكن توضيح مضمون هذا البرنامج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

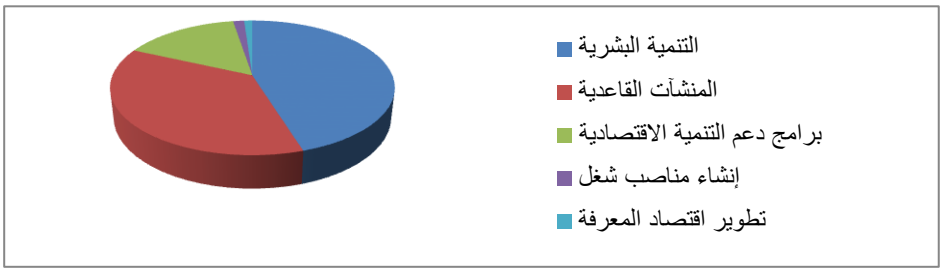

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (6).

من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني يتضح أن مضمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية:

أولا: دعم التنمية البشرية

حيث خصص لهذا المحور مبلغ 10116 وهذا يدل على اهتمام الدولة برفاهية السكان وتحسين ظروف معيشتهم، بالإضافة إلى ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة ويظهر ذلك جليا من خلال انجاز المؤسسات التعليمية ومؤسسات التكوين المهني وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية، الاهتمام بمجال الصحة من خلال إنشاء مستشفيات عمومية وتحديث الأجهزة الطبية، أما قطاع السكن فالمبلغ المخصص له من أجل دعم وتجهيز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، أما باقي القطاعات التي خصص لها مبلغ 1899 مليار دينار جزائري فهي من اجل الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة بإنشاء مركبات رياضية، ترقية الثقافة الوطنية من خلال إنشاء المسارح وغيرها، والنهوض بقطاع الاتصال من خلال تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية، الاهتمام بالشؤون الدينية والأوقاف من خال بناء مساجد ومراكزثقافية إسلامية وترميم المساجد القديمة، العناية بقطاع المجاهدين من خلال تأهيل المواقع التاريخية وإنشاء المتاحف والمركبات التاريخية.

ثانيا: الاهتمام بالمنشآت القاعدية

حيث خصص لهذا المحور مبلغ 8200 مليار دينار جزائري، منها أزيد من 3100 مليار دج موجهن لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات (إتمام الطريق السيار شرق-غرب، انجاز طرق جديدة)، انجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، القيام بكسح وتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز 3 مطارات، كما تم تخصيص أزيد من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من اجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، كما تم تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة، وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

ثالثا: برامج دعم النمو

خصصت له الدولة مبلغ 8200 مليار دج أي ما يعادل نسبته 15,61 من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي، مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة والمتوسطة ودعم تأهيلها بتيسير القروض، والنهوض

بالقطاع الصناعي من خلال دعمه بالقروض الميسرة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

رابعا: اهتمام الدولة بمكافحة البطالة

حيث خصص لهذا المحور 350مليار دج بهدف إنشاء مناصب شغل من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة.

خامسا: الاهتمام باقتصاد المعرفة

خصص برنامج2010-2014 لتطوير هذا القطاع من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل منظومة التعليم وفي المرافق العمومية[1].

المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الثاني (2015-2019)

نصت عليه المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15-205 والذي تضمن قانون المالية لسنة 2015، بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه302-143 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، كما نصت المادة 4 من نفس المرسوم أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، بينما في باب النفقات كل النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019[2].

ويشمل هذا المخطط على عدة أهداف تمس عدة مجالات نلخصها كالتالي[3]:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز..إلخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب شغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- العناية أكثر خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تحقيق نسبة مئوية للنمو الاقتصادي قدرها 7%قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

---

[1] بيان مجلس الوزراء، قانون التنمية الخماسي2010-2014، الجزائر، 24ماي 2010. من الموقع:
http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

[2] المرسوم التنفيذي رقم 15-205، المتضمن قانون المالية لسنة 2015، المؤرخ في 27جويلية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد41، الصادرة في 29جويلية 2015، ص 17.

[3] هدى بن محمد (2020)، "**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر، ص51.

لكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300مليار دينار جزائري، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف كانت تطمح لها البرامج خاصة ما تعلق منها بالنمو والتشغيل[1].

المطلب الثالث: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.

اتبعت الجزائر سياسة تنموية خلال الفترة 2010-2019 سبق وان اعتمدتها في العشر سنوات السابقة، والتي تجسدت في البرامج الحكومية التي خصصت لها مبالغ ضخمة بهدفرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وقد كان لهذه المخططات والبرامج الاقتصادية المطبقة كل التأثير على معدلات النمو الاقتصادي المسجلة.

الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.

يظهر الجدول أدناه تطور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي بالإضافة إلى معدلات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات وتلك المحققة خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم(7): تطور معدلات النمو خلال الفترة(2010

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,3	1,6	1,8	0,8
معدل النمو في قطاع المحروقات	-2,2	-3,3	-3,4	-6	-0,6	0,2	7,7	-3	-6,4	-4,9
معدل النمو خارج المحروقات	6,3	6,1	7,2	7,3	5,6	5	2,3	2,6	3,3	2,4

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- بيانات الفترة(2010-2017)، التقرير السنوي لبنك الجزائرلسنتي 2015و 2017، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"،من الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

- بيانات الفترة (2018، 2019)، الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع: http://www.ons.dz/

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في تذبذب، حيث كان تباطؤ معدل النمو جليا في سنة 2011 حيث بلغ 2,9% مقابل 3,6% خلال سنة 2010، وذلك بسبب الركود المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض طفيف في معدل النمو خارج المحروقات، أما سنة 2012 فقد شهدت انتعاشا للنمو الاقتصادي حيث سجل 3,4%بسبب نمو اقتصادي للقطاعات خارج المحروقات في حين ظل النمو في قطاع المحروقات شبه مستقر، ليعود سنة 2013 وينخفض إلى 2,8% ويعود سبب الانخفاض لركود كبير في قطاع المحروقات رغم أن كل القطاعات الأخرى حققت نموا ايجابيا، وفي سنة 2014 عاد معدل النمو للارتفاع فسجل 3,8% مع تسجيل ارتفاع في معدلات نمو قطاع المحروقات

[1] زكرياء مسعودي(2017)، "**تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة2001-2016**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ص 221.

وانخفاض طفيف في نمو باقي القطاعات، ومع تواصل انتعاش نشاط قطاع المحروقات بينما تراجع نمو إجمالي الناتج خارج المحروقات حافظ معدل النمو الاقتصادي على شبه استقراره خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ليعود معدل النمو الاقتصادي للانخفاض في سنة 2016 حيث بلغ 3,3% مع توسع قطاع المحروقات بمعدل نمو 7,7% مقابل0,2% في 2015، بينما عرفت وتيرة التوسع في القطاعات خارج المحروقات تراجعا إلى 2,3% (5%خلال سنة 2015)، وخلال سنة 2017 تراجع معدل النمو إلى 1,6% بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات في حين اكتسب نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا إلى 2,6%، ليتواصل الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي خلال سنة 2018 حيث سجلت 1,4% كمعدل نمو رغم النمو الذي حققته القطاعات خارج المحروقات التي اصبحت3,3% إلا أنها لم تعوض الانخفاض الذي طرأ على نمو قطاع المحروقات، ليتواصل الانخفاض لسنة 2019 حيث انخفض معدل النمو إلى 0,8% مع ارتفاع طفيف في نمو المحروقات وانخفاض في القطاعات الأخرى خارج المحروقات.

والشكل التالي يبرز بوضوح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (12): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2019)

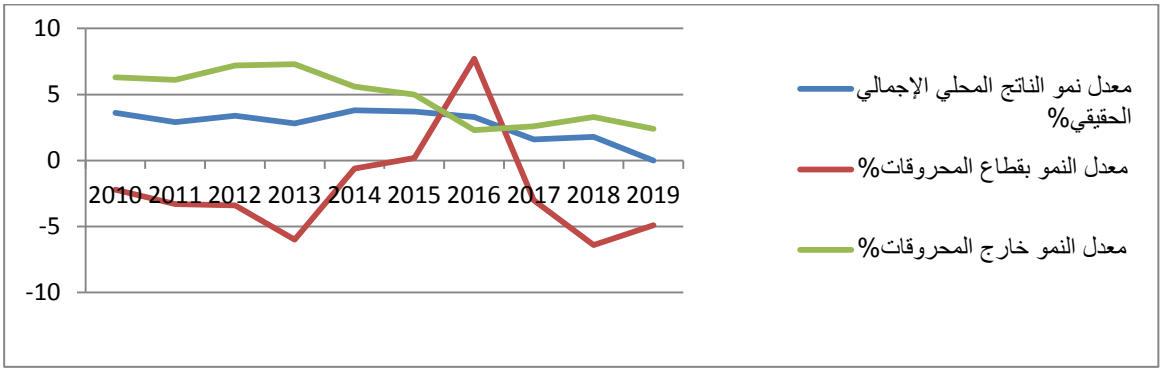

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (7).

الفرع الثاني:مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2019)

لتقييم مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، سنعتمد من خلال الجدول الموالي على التوزيع القطاعي لمعدل النمو الاقتصادي في كل من قطاع المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية وخدمات خارج الإدارة.

الجدول رقم (8): المساهمة القطاعية في معدلات النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (2010-2019)

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
محروقات	-2,2	-3,3	-3,4	-6	-0,6	0,2	7,7	-3	-6,4	-4,6
الفلاحة	4,6	11,6	7,2	8,2	2,5	6	1,8	1,2	5	2,3
صناعة	2,5	4,2	5,1	4	4	4,8	3,8	4,8	4,1	4,3
بناء وأشغال عمومية	8,9	5,2	8,2	6,8	6,8	4,7	5	4,4	5,2	3,6
خدمات خارج الإدارة	7,3	7,1	6,4	8,5	8,1	5,3	2,9	3,8	3,7	3,1

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد:

- التقارير السنوية للفترة (2010-2017)، بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر"، من الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- الديوان الوطني للإحصائيات عن الموقع: http://www.ons.dz/

أولا: قطاع المحروقات

واصل قطاع المحروقات سلسلة انخفاضاته هذا ما يمكن اعتباره تدهور حقيقي للقطاع، وبلغ أدنى انخفاض لقيمته المضافة خلال سنة 2018، في حين سجل أقصى مساهمة له في سنة 2016 حيث بلغت 7,7% رغم انخفاض القيمة المضافة للقطاع مقارنة مع سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول ونتيجة لذلك تولد المحروقات 17,4% فقط من تدفق إجمالي الناتج الداخلي.

ثانيا: قطاع الفلاحة

ساهم قطاع الفلاحة خلال الأربع سنوات الأولى بشكل كبير في معدلات النمو أين زادت القيمة المضافة بـ11,6% سنة 2011، و7,2%، 8,2% في سنتي 2012، 2013 على التوالي وذلك بسبب تخصيص مبلغ ضخم لقطاع الفلاحة خلال برنامج توطيد النمو الذي كان في نفس الفترة، بالإضافةإلى تساقط كميات معتبرة من الأمطار خلال سنة 2012 ومع تواصل الطلب في السوق الداخلية كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع معدلات نمو محاصيل المنتجات الفلاحية[1]، وكانت اقل مساهمة لقطاع الفلاحة هي سنة 2017 وقدرت القيمة المضافة لهذه السنة ب 1,2% وقد ساهم إلا ب 8,9%في النمو الإجمالي وبنسبة 6,7% فقط في النمو خارج المحروقات، وقد خص التراجع الملموس في نمو الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية مع مستويات نمو سلبية في العديد من المنتجات.

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2012، " التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر"، ص 34. عن الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

ثالثا: قطاع الصناعة

تسجل الصناعة مساهمات ضعيفة مقارنة عن باقي القطاعات، فقد عرفت القيمة المضافة لهذا القطاع انخفاضا سنة 2010 حوالي 2,5% وبذلك شكلت الحلقة الأضعف ضمن قطاعات خارج المحروقات وهذا راجع لتوقيف بعض المؤسسات لنشاطها خاصة فرع الصناعة المعملية وبسبب تخلي البلاد عن التصنيع[1]، لترتفع خلال الفترة من 2015إلى غاية2017وتسجل أعلى قيمها 4,8%، فالملاحظ في هذا القطاع هو قلة الاهتمام لذا تميز بالضعف في فروعه مثل الصناعات الحديدية، الإلكترونية والكهربائية..الخ.

رابعا: بناء وأشغال عمومية

يحتل هذا القطاع المركز الثالث من ناحية المساهمة في الثروة الوطنية، وفي سنة 2012 كانت أكبر مساهمة لهذا القطاع حيث قدرت قيمته المضافة ب 8,2% بفضل الزيادة في نفقات التجهيز وإنعاش برنامج المساكن[2]، في حين كانت أدنى مساهمة قدمها هذا القطاع خلال سنة 2019 وقدرت قيمته المضافة ب 3,6%.

خامسا: خدمات خارج الإدارة العمومية

احتل المرتبة الأولى في الإنتاج خارج المحروقات ومن حيث المساهمة في الثروة، وقد سجل اضعف مساهمة له خلال سنة 2016 وقدرت ب2,9% ويرجع تباطؤ هذا القطاع إلى تراجع النشاط في الفرعين التجارة والنقل والاتصالات اللذان شهد نموهما انخفاضا من 5,1% إلى 1,8% ومن 6,1%إلى 4,3% على التوالي، أما في سنة 2013 فقد سجل أعلى نسبة نمو 8,5% ويساهم هذا النشاط بأكثر من النصف في إجمالي الناتج الداخلي، وسبب هذا الارتفاع هو تحسن فرعي التجارة والنقل اللذان سجلا ارتفاعات في نموهما.

[1] تقرير بنك الجزائر سنة 2010، "**التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**"، ص21، عن الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.

[2] تقرير بنك الجزائر، سنة 2012، "**التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**"،ص 36، عن الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأدوات السياسة المالية في الجزائر ودورهافي دعم النمو الاقتصادي

تولي الجزائر كباقي الدول النامية أهمية كبيرة للسياسة المالية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال تكييفها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة، والاعتماد عليها كقناة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا مايقودنا إلى اعتماد دراسة تحليليةلأدوات السياسة المالية ودورها في دعم النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر مقياس مهم يعكس النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تحليل علاقة النفقات العامةبالناتج المحلي الإجمالي

تعتمد الدولة عادة على سياسة الإنفاق العام من أجل دفع العجلة التنموية وتحسين مستوى الاقتصاد الوطني، لذا سنحاول معرفة الدور الذي يؤديه الإنفاق العام في دفع النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عرض تطور نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي باعتماد الجدول التالي:

الجدولرقم (09): نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2019).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دج)	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحليالإجمالي (%)	نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	11991,6	37,2	22,17	15,07
2011	14526,6	40,2	26,70	13,59
2012	16115,4	44,4	30,62	13,86
2013	16647,9	36,1	24,81	11,36
2014	17228,6	40,6	26,08	14,51
2015	16702,1	45,8	27,64	18,19
2016	17406,8	41,9	26,34	15,57
2017	18906,6	39,08	25,16	13,91
2018	20259,04	33,8	22,62	11,20
2019	20428.34	36.98	24.25	12.73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الجدول رقم (03).
- تقارير بنك الجزائر،من الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- الديوان الوطني للإحصائيات،من الموقع: **http://www.ons.dz/**

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه خلال سنة 2010، سجلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الجمالي 37,2% لتواصل هذه النسبة الارتفاع إلى 40,2% خلال سنة 2011، و44,4 فيسنة 2012 ويعود السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى الارتفاعات العالية خلال هاتين السنتين لنفقات التسيير (الجارية) مما أدى الى رفع نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة 26,7%سنة 2011 ثم 30,62% سنة 2012 في حين أن نسبة نفقات التجهيز إلىالناتج المحلي بقيت شبه مستقرة عام 2012 أي بنسبة 13,86% و13,5% خلال 2011 ويرجع انخفاض هذه النسبة عن ما حققته عام 2010 إلى استقرار المبالغ المدفوعة بموجب نفقات التجهيز وارتفاع إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد شهدت نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي انخفاضا حيث سجلت 36,1% وذلك بسبب انخفاض نفقات التسيير، أما فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج المحلي فقد تسبب انخفاض نفقات رأس المال في تراجع

نسبة مساهمتها إلى 11,36%، في حين سجلت عام 2014 عودة ارتفاع نسبة النفقات العامة بشقيها إلى الناتج المحلي إلى 40,6% وواصلت الارتفاع حيث سجلت خلال عام 2015 نسبة 45,8% في وضع اتسم بانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

أما عن الفترة(2016- 2018) نلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حيث سجلت عام 2018 نسبة قدرت ب 33,8% مقابل (39,08% في عام 2017، 41,9%عام 2016) رغم ارتفاع قيم الناتج المحلي خلال هذه الفترة إلا أن نفقات التسيير والتجهيز سجلت انخفاضات وهذا ما انعكس على نسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما عام 2019 فقد شهدت ارتفاع محسوس في مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عام2018 حيث سجلت 36,98%ويرجع السبب في ذلك لارتفاع كل من نفقات التسيير والتجهيز وبالتالي ارتفاع مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي.

والشكل التالي يوضح مساهمة النفقات العامة بأنواعها في الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (13):نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2019).

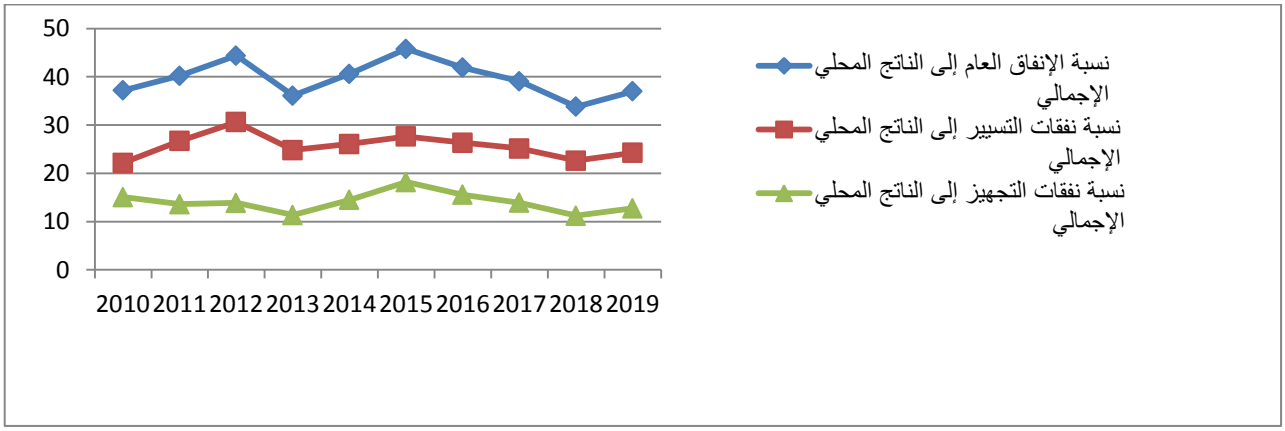

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (9).

وعليه خلال فترة الدراسة (2010-2019)تبيّن أنالإنفاق العام يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معتبرة،وهو ما يفسر الأثر الايجابي للنفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، مع التذكير أن النفقات العامة في الجزائر تستحوذ عليها بشكل كبير نفقات التسيير، حيث ان هذه الأخيرة موجهة لقطاعات غير منتجة وقد تتسبب بإرهاق كاهل الخزينة العمومية على المدى الطويل، وتعرقل عملية تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تحليل علاقة الإيرادات العامة بالناتج المحلي الإجمالي

تتكون الإيرادات العامة في الجزائر أساسا من جباية بترولية وجباية عادية، وهذا ما يسمح لها بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوت من حيث مكوناتها، وعليه سنحاول من خلال المطلب الوقوف على مدى مساهمة كل من الإيرادات العامة والجباية البترولية في الناتج المحلي الإجماليوالجدول الموالي يلخص ذلك.

الجدول رقم (10): نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2019).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	11991,6	36,63	24,2
2011	14526,6	39,85	27,39
2012	16115,4	39,78	25,9
2013	16647,9	35,78	22,09
2014	17228,6	33,30	16,66
2015	16702,1	30,55	13,63
2016	17406,8	29,35	10,23
2017	18906,6	32,70	12,54
2018	20259,04	33,14	13,70
2019	20428.34	31,85	13,28

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الجدول (4).
- تقارير بنك الجزائر، من الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع : **/http://www.ons.dz**

للتوضيح أكثر نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (14): نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2019).

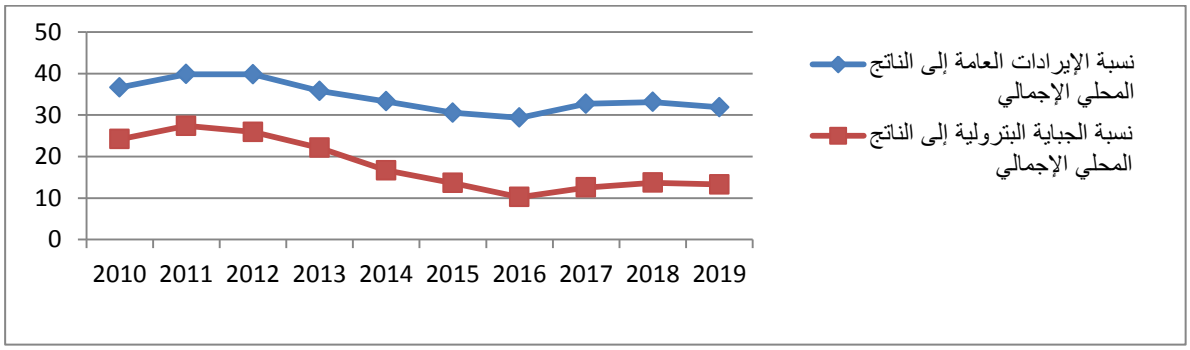

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (10)

من خلال الجدول أعلاه والشكل رقم (14) يتبين لنا مجموع الإيرادات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2010 بلغت 36,63% لترتفع هذه النسبة إلى 39,85% سنة 2011 وذلك بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، وخلال سنة 2012 حافظت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي على استقرارها بالنسبة للسنة السابقة حيث سجلت نسبة 39,78% وذلك بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية والتي تزامنت مع ارتفاع قيمة الناتج المحلي.

أما بالنسبة للفترة من 2013 إلى غاية 2016 فقد شهدت مساهمة الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي سلسلة من الانخفاضات، لتبلغ 29,35% من التدفق السنوي للثروة المنتجة (الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2016 مقابل (30,55% سنة 2015 وحققت نسبة 33,3% و 35,78%خلال سنتي 2014و2013على التوالي)، في ظرف اتسم بارتفاع قيم الناتج المحلي الإجمالي إلا أن تدهور أسعار البترول خلال هذه الفترة ترتب عنه انخفاض الإيرادات المحققة من الجباية البترولية والتي تعتبر المهيمن والمسيطر الرئيسي على الإيرادات العامة في الجزائر، فانخفضت نسبة هذا الأخيرة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لسنة 2017 فقد شهدت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع محسوس لتبلغ 32,70% من التدفق السنوي للثروة المنتجة وذلك بسبب ارتفاع إيرادات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول لتواصل الارتفاع سنة 2018 رغم أنه ارتفاع طفيف حيث سجلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 33,14% .

والملاحظ أن الجباية البترولية تغطي الجزء الأكبر من مساهمة الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت سنة 2012 نسبة27,39% كأقصى حد لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و 10,65% كحد أدنى، وكما نعلم فالجباية البترولية مرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية، ولذلك لا يمكن استعمالها كسياسة اقتصادية من طرف الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو، فتدخل الدولة يكون عن طريق الجباية العادية.

الفرع الأول: مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2019)

تعتبر الجباية العادية مصدر تمويل داخلي مهم تعتمد عليه الدولة في تغطية نفقاتها، كما أنها من الأدوات والمرتكزات الأساسية لتحقيق أهداف الدولة وسياساتها التنموية، باعتبارها أداة للتدخل الاقتصادي حسب الظروف التي تمر بها الدولة، وعليه سنحاول تقييم مدى مساهمة الجباية العادية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، والجدول الموالي يلخص ذلك.

الجدول رقم(11): نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة(2010-2019)

السنوات	الجباية العادية (مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	1298,0	11991,6	10,81
2011	1527,1	14526,6	10,51
2012	1908,6	16115,4	11,84
2013	2031,0	16647,9	12,19
2014	2091,4	17228,6	12,13
2015	2354,7	16702,1	14,09
2016	2422,9	17406,8	13,91
2017	2663,1	18906,6	14,08
2018	3033,02	20259,04	14,97
2019	3041,41	20428.34	14,88

المصدر: من إعداد الطالبةبالاعتماد على:

-الجدول رقم (4).

- التقارير السنوية لبنك الجزائر عن الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

- الديوان الوطني للإحصائيات، عن الموقع: http://www.ons.dz/

ولتوضيح مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تمت الاستعانة بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (15): نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة2010-2019

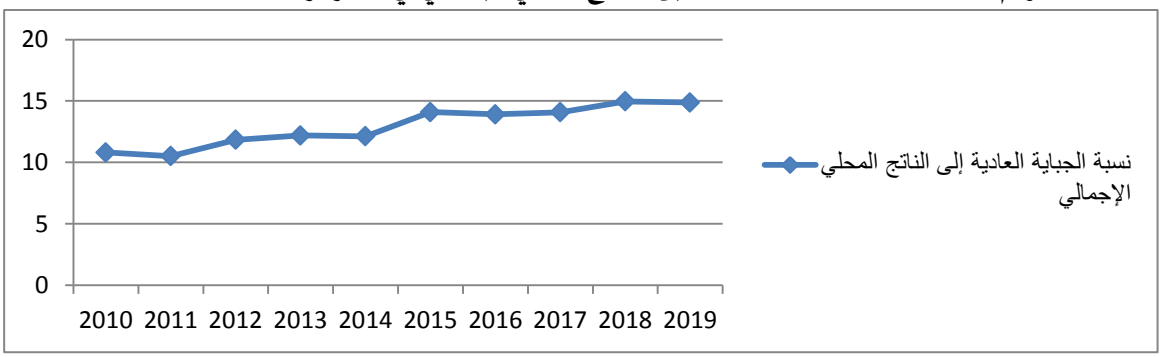

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (11).

من خلال الجدول أعلاه والمنحنى البياني الممثل في الشكل رقم (15) يتبين أن تطور حصيلة الجباية العادية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت لها اتجاه تصاعدي خلال الفترة الممتدة من عام2010الى عام 2015، حيث ارتفعت هذه النسبة من 10,81% سنة 2010 إلى 14,09% خلال سنة 2015 في ظروف تميزت بارتفاع قيم الناتج المحلي، ويرجع الفضل في ذلك إلى أن هذه الفترة شهدت ارتفاعات في الضرائب على الدخول كنتيجة منطقية لزيادة الأجور والمرتبات وأيضا حدوث ارتفاعات طفيفة في الضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية، أما خلال سنة 2016 فقد شهدت نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي انخفاض حيث سجلت 13,91% مقابل 14,09% سنة 2015، ويعود سبب هذا الانخفاض الطفيف إلى الارتفاع الضعيف في كل من الضرائب على المداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات وتراجع في الإيرادات الجمركية، ورغم هذا بقيت نسبة مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي خلال هذه السنة أكبر من مساهمة الجباية البترولية (10,75%) ويعود ذلك أساسا الى انخفاض أسعار البترول التي أثرت على الإيرادات المحققة من المحروقات، أما بالنسبة لسنتي 2017، 2018 فقد عاودت نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع حيث سجلت 14,08% و14,97% على الترتيب، وذلك يرجع إلى الارتفاع الكبير في الضريبة المباشرة على الدخول والأرباح خصوصا على الأجور التي تقتطع من المصدر وذلك بعد خضوع الحكومة لمطالب العمال وزيادة أجورهم مما ساعد على اتساع الاقتطاع الضريبي المحقق من هذا الصنف وخاصة وأن ميزة الاقتطاع من المصدر تمنع التهرب الضريبي، أما سنة 2019 فقد حافظت نسبة الجباية العادية الى الناتج المحلي على استقرارها مقارنة بسنة 2018 وسجلت 14,88% .

والملاحظ أن حجم حصيلة الجباية العادية تتناسب طردا مع حجم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي الإجمالي قليلة مقارنة بمساهمة حصيلة الجباية البترولية، وذلك راجع للتهرب والغش الضريبي، وكذلك الإعفاءات والامتيازات المقدمة للعديد من القطاعات.

الفرع الثاني: الامتيازات الضريبية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر

تساهم الضرائب بطريقة مباشرة في دعم النمو الاقتصادي من خلال التحفيزات الإعفاءات الضريبية، التي تقدمها الدولة للمستثمرين خاصة، رغم أنها تعتبر نقصا أو عبئا تتحمله الميزانية العامة، وتتم معاملتها كالنفقات العامة إلا أن لها جانب ايجابي من خلال دورها في تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير النشاط الاقتصادي، ومن خلال الجدول التالي سنحاول معرفة دور التحفيزات الضريبية والإضافات التي تقدمها لتسجيل تطورات في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2010-2019).

الجدول رقم (12):نسبة التحفيزات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجماليفي الجزائر للفترة2010-2019

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	التحفيزات الضريبية (مليار دج)	نسبة التحفيزات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	11991,6	430	3.5
2011	/	/	/
2012	16115,4	225,079	1,39
2013	16647,9	273,665	1,64
2014	17228,6	105,972	0,61
2015	16702,1	891,761	5,33
2016	17406,8	886,325	5,09
2017	18906,6	957,193	5,06
2018	/	/	/
2019	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة(2010-2017) من الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

- الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع: http://www.ons.dz/

- التقارير السنوية لمجلس المحاسبة من الموقع:

https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a%d8%a9/

وللتوضيح أكثر تمت الاستعانة بالمنحى البياني التالي:

الشكل رقم (16):مساهمة التحفيزات الضريبية في الناتج المحلي الإجماليفي الجزائر للفترة2010-2019

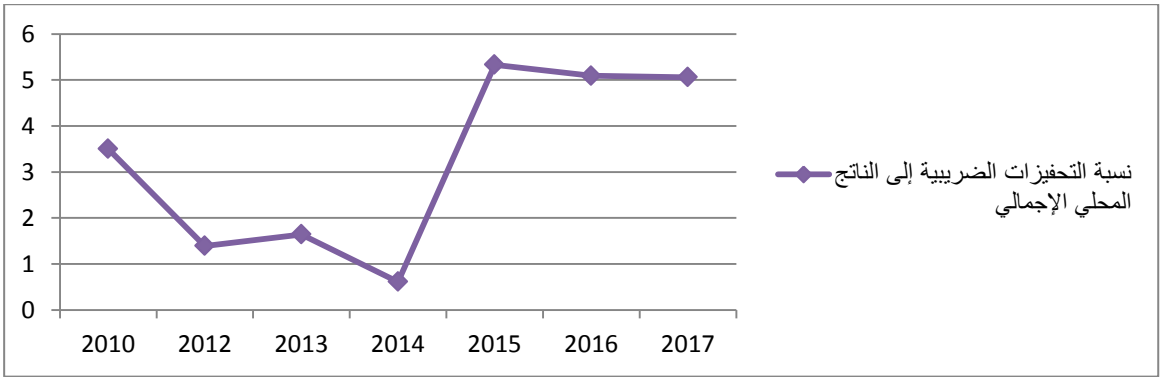

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (12).

استقراءا للجدول والشكل أعلاه يتبين أن الجزائر منحت تسهيلات وإعفاءات ضريبية لأجل تشجيع الاستثمار والإنتاج، والملاحظ أن مقدار الإعفاءات المقدمة اتخذ اتجاه تصاعدي خلال فترة الدراسة، إلا أن نسبتها للناتج المحلي الإجمالي بقيت متواضعة جدا، فقد سجلت خلال سنة 2010 ما نسبتة3,5% من الناتج المحلي الإجمالي، لتشهد بعض

ذلك سلسلة من الانخفاضات ففي الفترة الممتدة من عام 2012الى 2014 سجلت أدنىمساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي قدر ب :0,61%سنة 2014، لكنها عادت للارتفاع وبنسب معتبرة خلال السنوات 2015، 2016 و2017 حيث بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي5,33%، 5,09 % و5,06% على الترتيب، رغم تميز هذه الفترة بانخفاض في أسعار البترول وبالتالي انخفاض الجباية البترولية، وهذا ما يفسر أن الإعفاءات الضريبية المقدمة من طرف الدول هي تكلفة من الإيرادات الضريبية، لأنها اقتطاع لجزء من عائدات الضرائب.

الهدف من هذه الامتيازات هو تشجيع مناطق معينة لإقامة مشاريع عليها، أو تقديم إعفاءات للمؤسسات معينة تساعدها على التوسع وزيادة الإنتاج مما يترتب عليه استحداث مناصب شغل، أما فيما يخص أنشطة معينة فقد تكون بهدف توجيه الأفراد لهذا القطاع رغبة من الدولة في النهوض به، كل هذه الإعفاءات لابد أن تؤدي إلى المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

والملاحظ أن مساهمة التحفيزات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ضعيفة وذلك راجع إلى عدم احترام أصحاب المشاريع الاستثمارية للالتزامات التي يتعهدون بها خلال مدة الإعفاء، بالإضافة إلى استفادة بعض المؤسسات من عدة أنظمة للإعفاءات، هذه الأخيرة تعكس التعقيد الكبير لعمليات المتابعة ومراقبة المزايا الجبائية الممنوحة، كما أن الإدارة الضريبية تمنح امتيازات جبائية دون التمييز بين مرحلة الانجاز والاستغلال وحالات أنشاء أو توسيع النشاط وهذا ما ينتج عنه منح امتيازات غير مستحقة أو الترخيص بإعفاءات لبعض المكلفين في غياب مقررات منح لهذه الامتيازات، كل هذه الأسباب تمنع التحفيزات الجبائية من تقديم الإضافة المرجوة منها في الناتج المحلي الإجمالي[1].

لذا ونظرا لأهمية الإعفاءات الجبائية على الإدارة الضريبية بذل جهود أكبر في مراقبة المشاريع الاستثمارية لتفادي الآثار غير المرغوب فيها، وبغية تحقيق الأهداف المرجوة من هذه التحفيزات المقدمة.

[1] تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2018، ص 23، عن الموقع:
https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a%d8%a9/

المطلب الثالث: تحليل علاقة رصيد الموازنة بالناتج المحلي الإجمالي

سجلت الجزائر خلال فترة الدراسة (2010-2019) عجزا في الميزانية، ويقصد بهذا الأخير الرصيد السالب لميزانية الدولة والذي ينتج عن كون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، أي عدم قدرة الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، وقد اختلفت الأفكار عن قدرة العجز المسجل في الميزانية على التأثير الإيجابي في النمو الاقتصادي بين مؤيد ومعارض لذلك، ومن خلال هذا الجدول سنحاول معرفة علاقة رصيد الموازنة (العجز) بالناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(13):علاقة عجز الموازنة العامة بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة(2010-2019)

السنوات	عجز الموازنة (مليار دج)	معدل النمو الاقتصادي%	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)
2010	74	3,6	11991,6	0,61
2011	63,5	2,9	14526,6	0,43
2012	758,6	3,4	16115,4	4,70
2013	66,7	2,8	16647,9	0,40
2014	1257,3	3,8	17228,6	7,26
2015	2553,2	3,7	16702,1	15,28
2016	2187,4	3,3	17406,8	12,56
2017	1206,5	1,6	18906,6	6,38
2018	140,7	1,8	20259,04	0,69
2019	1048,23	0,8	20428.34	5,13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-الجدولين رقم(5) و(7).

- تقارير بنك الجزائر، من الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

- الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع: http://www.ons.dz/

من خلال الجدول أعلاه يتبين أنه خلال سنتي 2010و 2011 كانت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا إذ قدرت ب 0,61% و0,43% على الترتيب وذلك راجع لارتفاع الإيرادات العامة خاصة الجباية البترولية منها بسبب تحسن أسعار النفط، أما سنة 2012 فقد شهدت ارتفاع محسوس في نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي حيث بلغت 4,70% وهذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع كبير للنفقات العامة بنسبة 22,48% صاحبه ارتفاع طفيف في كل من الإيرادات العامة وقيمة الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 2013 سجلت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعا قدر بهذه النسبة 0,40% ويرجع سبب الانخفاض المفاجئ إلى انخفاض طفيف في كل من الإيرادات والنفقات العامة صاحبة ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للفترة الممتدة من عام(2014الى2016)فقد شهدت ارتفاع كبير في نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل أعلى نسبة خلال فترة الدراسة قدرت ب: 15,28% خلال سنة 2015، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الانخفاض الكبير لأسعار البترول، فتعقدت الوضعية الاقتصادية للجزائر جراء شح الموارد المالية، حيث تقلصت الإيرادات العامة خاصة المتأتية من الجباية البترولية في حين استمرت سياسة الإنفاق بوتيرة عالية (اعتماد برنامج دعم النمو(2015-2019)، أما سنة 2017 فقد شهدت ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى زيادة في الجباية البترولية وبالتالي ارتفاع الإيرادات العامة ومع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 8% والنفقات العامة بنسبة قليلة، كل ذلك انعكس على

نسبة العجز الموازني إلى الناتج المحلي فقد انخفضت حيث سجلت 6,38% مقابل 12,56% سنة 2016، وواصلت الانخفاض خلال سنة 2018 حيث سجلت انخفاض شديد حيث وصلت ل 0,69% وما ساهم في انخفاض هذه النسبة هو ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة خلال هذه السنة مع انخفاض النفقات العامة بشقيها سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، أما سنة 2019 فقد سجلت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا حيث بلغت5,13% وذلك راجع لارتفاع النفقات العامة مع انخفاض في الإيرادات العامة.

الشكل رقم(17): نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2019

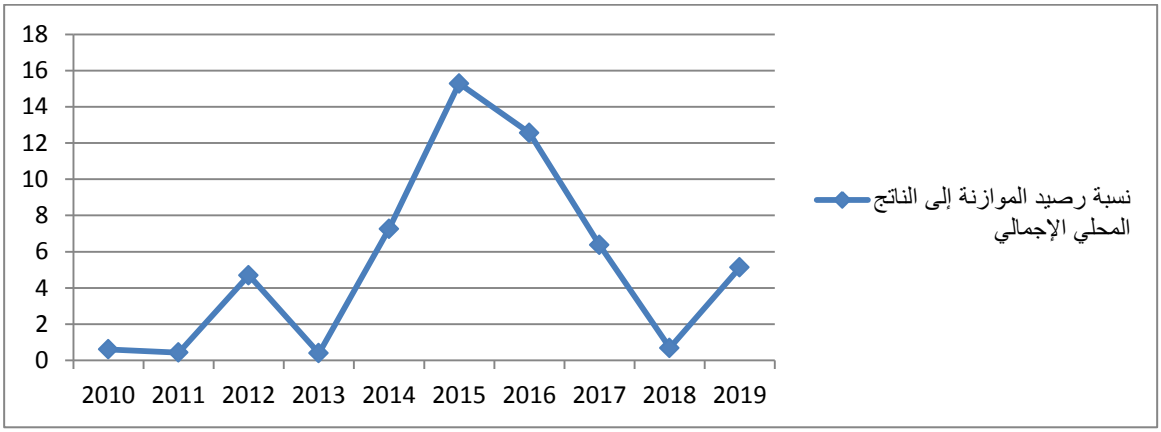

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(13).

وبمقارنة رصيد عجز الموازنة ومعدلات النمو الاقتصادي نجد أن هناك علاقة طردية بينهما على طول فترة الدراسة، مع ملاحظة تذبذب واستثناء في بعض الفترات إلا أنه لايرقى على التأثير في طردية العلاقة بين المتغيرين، أي أن عجز الموازنة تؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل القريب.

هذا الطرح (العلاقة الطردية) "يتفق مع توجه النظرية الكينزية التي تفترض أن عجز الموازنة والذي ما هو إلا توسع في الإنفاق الحكومي أو انكماش في الضرائب يعمل على تفعيل الطلب الكلي سواء من زاوية الإنفاق الحكومي أو الاستهلاك العائلي وبالتالي تفعيل الناتج الداخلي الخام وزيادة النمو الاقتصادي"[1].

[1] فضيلة صيفور، رابح بلعباس(2020)، **"أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ECMخلال الفترة 1965-2016"**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد1،المجلد6،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص362.

خلاصة الفصل

ارتبط مسار السياسة المالية في الجزائر أساسا بتغيرات أسعار النفط، وهو ما يفسر إتباع سياسة مالية توسعية في فترات ارتفاع وانتعاش أسعار البترول، وسياسة تقشفية في سنوات انخفاض أسعاره، والمتتبع لتركيبة النفقات العامة في الجزائر يجد أن نفقات التسيير أخذت حصة الأسد من النفقات الإجمالية تلها نفقات التجهيز ، أما الإيرادات العامة فاعتمدت بصفة رئيسية على الجباية البترولية غير أن الجباية العادية عرفت نوع من التحسن، والشيء الملاحظ هو أن نسبة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية على طول فترة الدراسة.

أما فيما يخص النمو الاقتصادي في الجزائر فتعتبر النتائج المحققة من البرامج التنموية المعتمدة خلال فترة الدراسة متواضعة مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، أما بالنسبةلمعدلات النمو الاقتصادي فقد تميزت بالتواضع، حيث سجلت مابين 0,8%كحد أدنى3,7%كحد أقصى لها، وما يفسر ذلك هو طبيعة ومكونات النفقات العامة التي غالبا ما تكون موجهة للقطاعات غير المنتجة، وهذه تعتبر نتيجة حتمية لطابع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة أولى على مداخيل الجباية البترولية.

وكما نخلص في الأخير إلى قدرة السياسة المالية على دعم النمو الاقتصادي، فالنفقات العامة خلال فترة الدراسة كان لها مساهمة كبيرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي رغم أن معظم النفقات كانت موجه لقطاعات غير منتجة وهذا ما يتطلب ترشيد الإنفاق وتوجيهه للقطاعات التي تدر قيمة مضافة، أما الضرائب فمساهمتها قليلة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يفسر اعتماد الدولة على إيرادات المحروقات كركيزة أساسية لتغطية نفقاتها.

الخاتمـــة

خاتمة

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة الحديثة، فهي تمثل ذلك الجزء المهم من السياسة الاقتصادية للدولة والتي يتم من خلال أدواتها الممثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة المشاكل التي تواجهه، وهذا ما أدى لزيادة الاهتمام أكثر بعلاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي من خلال العديد من الاقتصاديين وصناع القرار، فالسياسة المالية الفعالة تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الحافز للاستثمار، الاستغلال الأمثل والكفء للموارد، الحد من تقلبات الأسعار ومحاولة الوصول لحالة التشغيل الكامل .

تعتبر الجزائر من الدولة النامية التي تعتمد على دعم وتحفيز نموها الاقتصادي من خلال السياسة المالية نظرا لضعف القطاع الخاص، من خلال توجيه أدواتها بما يخدم أهداف الدولة، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ارتباط السياسة المالية في الجزائر بتقلبات أسعار النفط والإيرادات المحققة منه، وهذا ما يفسر إتباع سياسة مالية توسعية وأحيانا أخرى تقشفية.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج واختبار الفرضيات

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تؤكد صحة الفرضيات من عدمها، إلى جانب نتائج إضافية أخرى نورد أهمها في ما يلي:

- عدم كفاءة وفعالية السياسة المالية المطبقة سبب من أسباب الاختلالات التي تصيب اقتصاديات الدول النامية وهذا ما حدث للاقتصاد الوطني خلال الفترة محل الدراسة (2010-2019)، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى).
- زيادة النفقات تمثل السبب الرئيسي في عجز الموازنة وهذا ما تؤكده في عدم ملاحقة زيادة الإيرادات، زيادة النفقات وبالتالي يلزم الميزانية العجز، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية).
- ترشيد النفقات يقلل عجز الموازنة وهذا فعلا فعندما نفذت الحكومة الإصلاحات ومن بينها التقشف في النفقات تقلص عجز الميزانية، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة).
- تبعية الموازنة إزاء التغيرات الخارجية (أسعار الصرف وأسعار البترول خاصة)، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة باعتبار إن اقتصاد الجزائر ريعي، فسياساتها المالية مرتبطة بإيرادات المحروقات، فعند ارتفاع أسعار البترول يترتب عنه ارتفاع الإيرادات المتأتية منه، فتتبع الجزائر سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب المفروضة والعكس، وبالتالي يزداد معدل النمو ويتقلص العجز والعكس بالعكس وهكذا يبقى الاقتصاد الوطني الجزائري رهين التغيرات الخارجية، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة).
- تبني الدول النظام الاقتصادي الحر لا يقلل من أهمية تدخل الدولة وهذا ما تؤكده زيادة النفقات العامة في الجزائر في المصالح العمومية،(وهو ما ينفي صحة الفرضية الخامسة).
- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال

العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

- لا يعتبر العجز في ميزانية أي دولة خطأ في حد ذاته إذ أن هناك ظروف اقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة الأمر الذي ينبأ عن خلل اقتصادي يجب معالجته،وعليه تعتبر أدوات السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.
- خلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف كونه لايمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة المنتجة منها، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تغطية الطلب لمتولد من التوسع في الإنفاق العام ولجوئه إلى الواردات لامتصاص الطلب الكلي، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي هي رهينة لقطاع المحروقات.
- توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى أن الضرائب غير المباشرة لها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الإجمالي في حين أن الضرائب المباشرة تؤثر سلبا على هذا الناتج في المدى الطويل، كما توصلت إلى أن نفقات التجهيز لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي باعتبارها مؤشر على حجم الاستثمار العام،وبالتالي فهي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: التوصيات

من منطلق ما تقدم من نتائج في هذه الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات الهامة التي يمكن تطبيقها على الاقتصاد الوطني والسياسة المالية في الجزائر، والتي من أهمها:

- ضرورة ترشيد النفقات العامة، خاصة نفقات التسيير باعتبارها غير منتجة، والتي قد تؤثر بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- توجيه الإنفاق العام للقطاعات المنتجة التي تساهم في خلق الثروة و تحقيق القيمة المضافة للبلد، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- إعادة تخصيص الإنفاق العام بما يشجع المشاريع الاستثمارية التي تدعم القطاع الخاص، والتي تسمح بتعزيز النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.
- العمل على تحسين أداء القطاعات الاقتصادية التي تتميز بالأداء الضعيف والمساهمة بنسب قليلة في النمو الاقتصادي، كقطاع الصناعة والفلاحة التي عرفت نسب مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي.
- ضرورة نشر الوعي الضريبيمع تطبيق سياسة صارمة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، باعتبارهما السبب في تواضع الحصيلة الضريبية و عدم جدوى التحفيزات الضريبية.
- يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته المالية والاقتصادية والاجتماعية القوية، خاصة في ظل الوضع الحالي لموازنة الدولة.

- العمل على إيجاد مصادر أخرى لتمويل الخزينة العمومية على غرار الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار النفط، كما تعتبر من الموارد الناضبة الآيلة للزوال.
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.

أفاق الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع وتداخله وتشعبه وأهميته، كان من الصعب الإلمام بكل جوانب الموضوع وزواياه، لذا يمكن تناول الموضوع من عدة زوايا أخرى، تغطي الزوايا التي تم إهمالها أو التطرق إليها بصفة هامشية، لذا بعض النقاط تستحق الدراسة بشكل أعمق وبكثير من التحليل، وعليه كآفاق للدراسة تتمحور الإشكاليات المرتقب البحث فيها في:

- دور التحفيزات الجبائية في دعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- أثر الإيراداتخارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دورالنفقاتالعامة في **تحقيق النمو والسيطرة على الاختلالات الهيكلية لتحقيق التوازن الاقتصادي العام** في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1- أحمد جابر بدران (2014)، "**التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**"، مركز الدراسات الفقهية الاقتصادية، مصر.

2- أحمد يوسف دودين(2011)، "**أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.

3- إسماعيل شعباني(1984)، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار هومة للنشر، الجزائر.

4- إسماعيل محمد بن قانة(2012)، "**اقتصاد التنمية-نظريات-نماذج-استراتيجيات-**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

5- أماني غازي جرار(2018)، "**منظمات الأعمال التنموية**"، دار اليازوري العلمية، الأردن.

6- ثابت محمد ناصر(2001)، "**العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**"، دار المناهج للنشر، الأردن.

7- حربي محمد موسى عرفات(2017)، "**مبادئ الاقتصاد(الجزئي والكلي)**"، البداية للناشرون، الأردن.

8- حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش(د، س، ن)، "**المالية العامة-الموازنة، الضرائب والرسوم-**"، دار الخلود، لبنان.

9- حسين مصطفى حسين(2006)، "المالية العامة"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

10- خالد الواصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي(2009)، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"،الطبعة العاشرة، وائل للنشر، الأردن.

11- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية(2007)، "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.

12- سامي خليل (1994)، "نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة"،الكتاب الثاني، (د،د،ن)، الكويت.

13- سعيد عبد العزيز عثمان(2008)، "**المالية العامة-مدخل تحليل معاصر**"، الدار الجامعية، دون بلد نشر.

14- سعيد عبد العزيز عثمان(2008)، "**النظام الضريبي وأهداف المجتمع –مدخل تحليلي معاصر-**"، الدار الجامعية، لبنان.

15- سوزي عدلي ناشد(2000)، "**الوجيز في المالية العامة**"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرينة.

16- عادل أحمد حشيش(د. س. ن)، "**تاريخ الفكر الاقتصادي**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر.

17- عادل فليح العلي(2007)، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"، الحامد للنشر، الأردن.

18- عبد الرحمان سانية(2014)، "**دراسات في التنمية الاقتصادية**"، مكتبة حسن العصرية، لبنان.

19- عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر.

20- علي جدوع الشرفات(2010)، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، الأردن.

21- علي حاتم القريشي(2017)، "**اقتصاديات التنمية**"، دار الكتب والوثاق، العراق.

22- عمر صخري(2005)، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، طبعة خامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

23- فتحي أحمد ذياب عواد(2013)، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ط1، دار الرضوان للنشر، الأردن.

24- فليح حسن خلف(2008)، "**المالية العامة**"، عالم الكتب الحديث، الأردن.

25- لطيفة كلاخي(2017)، "**أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دار وفاء، الإسكندرية، مصر.

26- محمد أحمد بدر الدين(2017)، "**استراتيجيات النمو الاقتصادي**"مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة.

27- محمد دويدار(2001)، "**مبادئ الاقتصاد السياسي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

28- محمد ساحل(2019)، "**أسس الموازنة العامة للدولة**"، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.

29- محمد سلمان سلامة(2015)، "**الإدارة المالية العامة**"، دار المعتز للنشر، عمان.

30- محمد عباس محرزي(2015)، " **اقتصاديات المالية العامة**"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

31- محمد عبد العزيز عجيمةوآخرون(2008)، "**التنمية الاقتصادية-المفاهيم والخصائص-النظريات والاستراتيجيات-مشكلات**" ،مطبعة البحيرة،الإسكندرية.

32- محمد علي الشرقاوي(2015)، **"النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**"، دار غيداء للنشر، عمان.

33- نزار كاظم الخيكاني ، حيدر يونس الموسوي(2015)، "**السياسات الاقتصادية**"، الطبعة الثانية، دار اليازوري، عمان.

34- هشام مصطفى الجمل(دون سنة نشر)، **"دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية–بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر-دراسة مقارنة-"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

35- هيثم الزغبي،حسن أبو زيت(2000)، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الفكر للنشر، الأردن.

36- وليد بشيشي وسليم مجلخ(2017)،"**دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**"، دار الكتاب الجامعي، الإمارات.

ب. المجلات

1- أحمد بن بار وصلاح الدين شريط(2017)، "**تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد8، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر.

2- أحمد بوجلال (2018)، "**إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد2، المجلد 15، جامعة الأغواط، الجزائر.

3- الطاهر شليجي(2019)، "**ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد1، المجلد10، جامعة الجلفة، الجزائر.

4- برناردين أكيتوبي وأخرون (2007)، "**الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**"، مجلة قضايا اقتصادية، العدد40، واشنطن .

5- جمال لعمارة(2001)، **"تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

6- جميلة صادق، عبد القادر دربال (2019)، "**إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014**"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد2، المجلد7، جامعة وهران 02.

7- حمزة العرابي وآخرون (2016)، "**أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2013)**"، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، الجزائر.

8- حميد رسول (2017)، "**قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر**"، مجلة معارف، العدد22، جامعة البويرة، الجزائر.

9- خليل أحمد النمروطي (2016)، " **أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني(1996-2013)**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد2، الجامعة الإسلامية، غزة.

10- رشيد ساطور، سارة عزاز(2019)، "**قياس اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد58،العراق.

11- زكرياء مسعودي (2017)، "**تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة2001-2016**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.

12- سعاد رازي (2018)، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط (2000-2015)**"، مجلة المدبر، العدد7، جامعة الجزائر3، الجزائر.

13- شراف عقون وآخرون (2018)، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية2001-2019**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد2، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.

14- صالح صالحي(2013)، "**تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة (2001-2014)**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة فرحات عباس-سطيف1.

15- عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج(2016)، "**تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد4، جامعة تيارت، الجزائر.

16- عبد الكريم بعداش (2010)، "**دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة1999-2009**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 8، جامعة بومرداس، الجزائر.

17- علي توبين (2015)، "**عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق**"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد13، المجلد2، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.

18- فتيحة الجوزي (2017)، "**تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)وإجراءات ترشيدها**"، مجلة معارف، العدد23، جامعة البويرة.

19- لخضر مرغاد وفطوم حوحو (2015)، "**فعالية السياسات النقدية والمالية في أداء الاسواق المالية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد3، جامعة المدية.

20- محمد كريم قروف(2017)، **"أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة(2001-2014)**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد20،جامعة8 ماي45 قالمة، الجزائر.

21- محمد مسعي(2012)، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو** "، مجلة الباحث، العدد10،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

22- محمد ناصر حميداتو (2014)، " **نماذج النمو**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد 2،جامعة الوادي، الجزائر.

23- مختار بولعباس (2019)، "**هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة1990-2017"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد2، مجلد5، جامعة تيارت، الجزائر.

24- مريم ياحي(2018)، "**الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد3، المجلد11، 2018.

25- مليكة حجاج(2008)، **"الأدوات الرقابية على النفقات العامة في القانون الجزائري**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد1، المجلد11، جامعة الجلفة، الجزائر.

26- منصور شريفة وحاكمي بوحفص (2019)، "**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-**"، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد2، المجلد2، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

27- هدى بن محمد (2020)، "**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر.

28- يوسف قاشي وناصر بن سنة(2019)، "**دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي(دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)**"، مجلة أوراق اقتصادية، العدد2، المجلد03، جامعة محمد أكلي الحاج، البويرة، الجزائر.

29- يونس زين وأبو بكر بوسالم (2016)، "**سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 2000-2013**"، مجلة دراسات –العدد الاقتصادي-، العدد3، المجلد7، جامعة الأغواط، الجزائر.

ج. الملتقيات

1- حنان حاقة ومليكة خالدي، "**اثر الإنفاق العام على القطاع الفلاحي بالجزائر للفترة (1980-2015)**"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 13 و14 مارس 2018.

2- فايزة بونويرة وبلقاسم ماضي، **"العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، يومي 24و25 افريل 2018.

3- سهام بوفلفل و سمية سريدي، "**تمويل الإنفاق العام في ظل التعايش مع أسعار البترول دراسة حالة الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، يومي 13و14 مارس 2018، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

4- صابر عباسي وإيمان زنودة، "**جدل قياس اثر الهيكل الضريبي على النمو الاقتصادي**"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الحادي عشر حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات" يومي 26-27 سبتمبر 2018، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة.

5-عبد الكريم البشير (2004)،"**أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "السياسات الاقتصادية -واقع وآفاق-"يومي 29، 30 نوفمبر 2004، جامعة تلمسان، الجزائر.

6-يمينة عاتي، "**الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وأثاره على التنمية الاقتصادية**"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، يومي24 و25 افريل 2018.

د. الأطروحات والرسائل العلمية

1- المختار بن قوية(2006)، **"أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلة –حالة الجزائر-"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

2- أمال معط الله(2015)، **"أثار السياسية المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.

3- بهاء الدين طويل(2016)، " **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لحاج لخضر-باتنة، الجزائر.

4- سعاد سالكي(2011)،"**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة بعض دول المغرب العربي-"**، مذكرة مقدمة لنيل الماجستر، جامعة أبي بلقايد، تلمسان، الجزائر.

5- سيدي أحمد كبداني، (2013)،**"أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.

6- شهيناز بدراوي (2015)، "**تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية لعينة من 18 دولة نامية(1980-2012)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

7- شوقي جباري(2015)، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

8- عبد الرؤوف عبادة(2011)، **"محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية1970 -2008"**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

9- عبد العزيز طيبة(2012)، **"أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

10- عبد القادر فار(2018)، "**أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000 أفاق 2019 "**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

11- عبد القادر مزعاش (2011)، **"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر1990-2008"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

12- عبد الكريم تقار(2014)، **"آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة-حالة الجزائر-"**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

13- فتيحة بناني(2009)، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، الجزائر.

14- فيصل لوصيف (2014)، "**اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة1970-2012**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.

15- كريم بودخدخ (2010)، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.

16- محمد أريا الله (2011)، **"السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار- حالة الجزائر-"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

17- محمد بن عزة(2015)، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

18- محي الدين بوري(2018)، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر مابين 2000-2010**" أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر.

19- مسعود دراوسي(2006)، **"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

20- نسيمة سابق(2016)،"**أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)**"،أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر.

21- هاجر سلاطني(2014)، "**سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة: الجزائر-الإمارات العربية المتحدة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

ه. التقارير

1- بنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2010، طبع في جويلية2011، من الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

2- بنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2011، طبع في أكتوبر2012، من الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

3- بنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2012، طبع في نوفمبر2013، من الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

4- بنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2013، طبع نوفمبر 2014، من الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

5- بنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2015، طبع في نوفمبر2016، عن الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

6- بنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2016، طبع في سبتمبر2017، من الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

7- بنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2017، طبع في جويلية2018، من الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

8- مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2018، من الموقع:
https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a%d8%a9/

9- مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2016، من الموقع:
https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a%d8%a9/

10- مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2011، من الموقع:
https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a%d8%a9/

و. القوانين والأوامر، الأنظمة والمراسيم الرئاسية

1- القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/ 1984 المتعلق لقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد28، الصادرة في 10 جويلية 1984.

2- قانون 90-21 المؤرخ في 15أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد35، الصادرة في15 أوت1990.

3- القانون09-09، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، المؤرخ في 30ديسمبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة في31ديسمبر 2009.

4- المرسوم التنفيذي رقم 15-205، المتضمن قانون المالية لسنة 2015، المؤرخ في 27جويلية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد41، الصادرة في 29جويلية 2015، ص 17.

ز. المواقع الالكترونية:

1- الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع:http://www.ons.dz /

2- قانون المالية لسنة 2018، من الموقع:

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2011-2014

3- قانون المالية لسنة 2018، عن الموقع:

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2011-2014

4- بيان مجلس الوزراء، قانون التنمية الخماسي2010-2014، الجزائر، 24ماي 2010. من الموقع:

http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب:

1- Dominick Salvatore (1992), "**Development Economics**", schaum's Outline Series, McGraw-Hill, USA.

2- Ginette Trembay(2006), " **Economie Globale**", 2 édition, chemeliere éducation, Montréal.

3- Salles et wolff(2000), **croissance et dévéloppement**, dunod, paris.

ب. المجلات:

4- Simon kunets(1973), **Modern Economic Growth :Findings and Reflections** ,the American Economic Review ,vol63, No.3(jun.1973).

ج. التقارير:

5- Leanne J ussher(1998), "**Do Budget Deficits Raise Interest Rates ? A Survey of the Empirical Literature** ",New School For Social Research , Working Paper, n°3.

الملخـص

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، سواء الدول المتقدمة أو النامية، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف...الخ).

وقد استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (2010-2019) العديد من أدوات تلك السياسة والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن مشكل البطالة ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

خلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة المنتجة منها، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تغطية الطلب المتولد من التوسع في الإنفاق العام ولجوئه إلى الواردات لامتصاص الطلب الكلي، كما خلصت هذه الدراسة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي هي رهينة لقطاع المحروقات.

كما توصلت الدراسة إلى أن الضرائب غير المباشرة لها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الإجمالي في حين أن الضرائب المباشرة تؤثر سلبا على هذا الناتج في المدى الطويل، كما توصلت إلى أن نفقات التجهيز لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي باعتبارها مؤشر على حجم الاستثمار العام، وبالتالي فهي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية الاقتصادية

السياسة المالية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، الجباية البترولية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، التوازن الاقتصادي.

Abstract:

Fiscal policy is one of the most important tools owned by the state to manage the national economy, both developed and developing countries, as the state through this policy achieves the desired economic objectives (Growth, Stability, Employment... Etc).

During the period under study (2010-2019), Algeria used many of the cited policy tools, which were aimed at increasing the growth rates of national output as a key entry point for increasing overall supply and the demands of increasing levels of investment and employment, thereby reducing inflationary pressures, the problem of unemployment and thus achieving overall economic balance.

The study concluded that the impact of public spending on Algeria's economic growth is weak as it does not affect all sectors of the economy, especially those produced, due to the weak flexibility of the domestic productive apparatus and its inability to cover the demand generated by the expansion of public spending and its access to imports to absorb aggregate demand, as this study concluded that the rates of economic growth are hostage to the hydrocarbon sector.

The study also found that indirect taxes have a positive impact on GDP, while direct taxes negatively affect this output in the long run, and that processing expenditures have a positive impact on economic growth as an indicator of the volume of public investment and thus contribute to increasing economic growth rates.

Economic keywords: Fiscal Policy, Public Expenditure, Public Revenues, Public Budget, Oil Taxation, Economic Growth, Gross Domestic Product (GDP), Economic Balance.

Résumé

La politique budgétaire est l'un des principaux instruments dont dispose l'État, pour gérer l'économie nationale dans les pays développés comme dans les pays en développement, Grâce à cette politique, l'État obtient ses objectifs économique souhaités (croissance, stabilité, emploi... etc).

Au cours de la période à l'étude (2010-2019), l'Algérie a utilisé de nombreux instruments de la politique cité, qui visaient à augmenter les taux de croissance de la production nationale comme point d'entrée clé pour accroître l'offre globale et les demandes d'augmentation des niveaux d'investissement et d'emploi, réduisant ainsi les pressions inflationnistes, le problème du chômage et parvenant ainsi à l'équilibre économique global.

L'étude a conclu que l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique en Algérie est faible, car il n'affecte pas tous les secteurs de l'économie, en particulier ceux produits, en raison de la faible flexibilité de l'appareil productif national et de son incapacité à couvrir la demande générée par l'expansion des dépenses publiques et son accès aux importations pour absorber la demande globale, cette étude a également conclu que les taux de croissance économique sont otages du secteur des hydrocarbures.

L'étude a également révélé que les impôts indirects ont un impact positif sur le PIB, tandis que les impôts directs affectent négativement cette production à long terme, et que les dépenses de traitement ont un impact positif sur la croissance économique en tant qu'indicateur du volume de l'investissement public et contribuent ainsi à l'augmentation des taux de croissance économique.

Mots-clés économiques: Politique Budgétaire, Dépenses Publiques, Recettes Publiques, Budget Public, Fiscalité Pétrolière, Croissance Économique, Produit Intérieur Brut (PIB), Équilibre Économique.